عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

التّركيب الداخليّ للمنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل وتأثيرها على البيئة الحضريّة

إعداد

ولاء محمد نبيل العتال

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

التّركيب الداخليّ للمنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل وتأثيرها على البيئة الحضريّة

إعداد

ولاء محمد نبيل العتال

بكالوريوس تاريخ فَرعي جغرافيا من جامعة الخليل

المشرف: د. محمد أنور الخطيب

قُدِمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا والتخطيط الإقليميّ /جامعة القدس- فلسطين

١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

الجغرافيا والتخطيط الإقليميّ

إجازة الرسالة

التّركيب الداخليّ للمنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل وتأثيرها على البيئة الحضريّة

إعداد الطّالبة: ولاء محمد نبيل العتال

الرقم الجامعيّ:21811926

إشراف: د. محمد أنور الخطيب

نوقشت هذه الرسالة، وأُجيزت بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/٠٠ من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم أدناه:

١- رئيس لجنة المناقشة : د. محمد الخطيب التوقيع:

٢- ممتحنًا داخليًا : د. عبد الله عويس التوقيع:

٣- ممتحنًا خارجيًا : د. حسان القدومي التوقيع:

القدس- فلسطين

1442هـ/2021 م

الإهـــــــداء

إلى روح والدي الطّيّب ... إلى والدتي أطال الله بعمرها

إلى أرواح الشّهداء التي تعانق عنان السّماء

إلى أسرى الحريّة الذين يقبعون خلف القضبان

إلى الجَرحى على أسِرّة الشّفاء

وإلى شهداء هذه الأمة وذويهم أُهدي هذه الدراسة

إلى محبّي هذا البلد الطّيّ

إقرار

أقرّ أنا معدّ الرسالة بأنها قُدِمت إلى جامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصّة، باستثناء ما تمّ الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة أو أيّ جزء منها لم يُقدم لنيل أيّ درجة عليا لأيّ جامعة أو معهد اخر .

التوقيع .....

ولاء محمد نبيل حكمت العتال

التاريخ :

الشكر والتقدير

قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم "مَن لا يشكر الناس لا يشكرِ الله" صدق رسول الله ومن أجل هذا لا بدّ وأن أتقدم بجزيل الشّكر وعظيم الامتنان والعرفان إلى أساتذتي الأفاضل لما بذلوه من جهد وتوجيه ومتابعة، وأخصّ بالذكر الدكتور محمد أنور لرعايته لي في دراستي ولتكرّمه بالإشراف على رسالتي ولمساعدته لي في تجاوز العقبات التي واجهتني خلال إعداد الرسالة.

و أتقدم بالشكر أيضا إلى أعضاء الهيئة التدريسّية في(جامعة القدس أبو ديس) لما قدموه من توجيهاتٍ وإرشاداتٍ خلال فترة دراستي بها، كما أتقدم بجزيل الشّكر إلى كلّ مَن ساعدني وقدم لي العون لإتمام هذه الدراسة، أصحاب المصانع والمساكن في منطقة الفحص الصّناعيّة وإلى الزملاء في بلدية الخليل ووزارة الاقتصاد والغرفة التجارية ووزارة العمل، كما أتقدم بعميق الشكر إلى جميع من ساعدني في إنجاز هذه الدراسة.

وأخيرًا أختم كلمتي هذه بقوله تعالى {لئِن شَكَرْتُم لأَزِيْدَنَّكُمْ }صدق الله العظيم

كما اتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا البحث .

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ملامح التركيب الداخليّ للمنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل والوقوف على أهمّ العوامل المؤثّرة في التركيب الداخليّ للمنطقة الصّناعيّة ورصد أهمّ المشكلات التي تعاني منها المنطقة الصّناعيّة والتعرف على دور عملية التخطيط الحضريّ في مدينة الخليل، وعلاقتها في تنظيم المنطقة الصّناعيّة وتخطيطها ومعرفة تأثير المنطقة الصّناعيّة على البيئة الحضرية لمدينة الخليل .

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفيّ والمنهج التحليليّ والمنهج التاريخيّ بالإضافة إلى منهج الدراسة الحالية وكذلك المنهج الإقليميّ، وقد اعتمدت الدراسة على عدة أدوات، منها المقابلة للمختصّين والمهندسين في الهيئات المحلّيّة والعاملين، والسّكان في المنطقة الصّناعيّة، بالإضافة إلى الاستبانة التي وُزّعِت على عينة عشوائية بسيطة تتكون من(70 مبحوثًا) وُزِّعت على العاملين فقط في المنطقة الصّناعيّة .

تبين للباحثة من خلال حساب قِيمة معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية أنّ هناك علاقةً طرديةً بين الدخل الشّهريّ والحالة الاجتماعية؛ وذلك أنّ مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (٠.003) وهو أقلّ من (0.05) أي أنه كلّما كان أعزب كان لديه دخل شهريّ أكثر، وهناك علاقة طردية بين الدخل الشّهري، وعدد أفراد الأسرة، أي أنه كلّما زاد عدد أفراد الأسرة كان لديه دخل شهريّ أكثر، وتوجد علاقة طريدة بين الدخل الشّهريّ وعدد أفراد الأسرة، أي أنه كلّما زاد عدد أفراد الأسرة كان لديه الدخل الشّهريّ أكثر، وكلما زاد عمر العامل كان دخله الشّهريّ أعلى بناءً على الخِبرة.

وأظهرت النتائج أنّ خضوع منطقة الفحص الصّناعيّة تحت الإدارة العسكريّة اليهوديّة يعيق عملية التنمية والتخطيط من قِبل الحكومة والهيئات المحلّيّة والبلدية في المنطقة لتطوير الخدمات وتخطيط المنطقة بشكل أفضل، وأكبر معيق لعملية تطوير الاقتصاد الفلسطينيّ وقطاع الصّناعة نتيجة إغراق الأسواق المحلّيّة بالمنتجات الصّهيونية .

بناء على ما آلت إلية نتائج الدراسة فإنّ الباحثة توصي بنقل الصّناعات الملوثة خارج المنطقة الصّناعيّة إلى المنطقة الصّناعيّة الجديدة التي أقامتها هيئة المدن الصّناعيّة في منطقة جمرورة، وذلك لحماية السّكان من خطر تلوث هذه المصانع، كما توصي بفصل الصّرف الصّحّيّ للمنطقة الصّناعيّة عن الصّرف الصّحّيّ للمساكن وضرورة فصل الشّبكات الخاصّة بالمنطقة الصّناعيّة عن الشّبكات الخاصّة بالمدينة، كما يجب فرض الرقابة على المؤسَسات الصّناعيّة حتى تلتزمَ بقواعد السلامة والأمان وحصول العاملين على تأمينٍ صحّيّ .

The internal structure of the industrial zone in the city of Hebron and its impact on the urban environment.

Prepared by: walaa mohammad nabeel Alatal

Supervisor: Dr.Mohammad Al-khatib

Abstract

The study aimed to identify the features of the internal structure of the industrial zone in the city of Hebron and to identify the most important factors affecting the internal structure of the industrial zone and to monitor the most important problems faced by the industrial zone and to identify the role of the urban planning process in the city of Hebron and its relationship to the organization and planning of the industrial zone and to know the impact of the industrial zone On the urban environment of Hebron.

The study relied on observing the descriptive method, the analytical method, and the historical method, in addition to the case study methodology and also the regional approach. The study relied on several tools, including the interview for specialists and engineers in local bodies, workers and residents in the industrial zone, in addition to the questionnaire distributed to a simple random sample consisting of 70 Subjects were distributed to workers only in the industrial area.

The researcher also found, through calculating the value of the Pearson correlation coefficient and the statistical significance, that there is a direct relationship between monthly income and marital status, and that the level of statistical significance reached (.003) and it is less than (.05), meaning that the more single he has a monthly income, and there A direct relationship between the monthly income and the number of family members, meaning that the greater the number of family members, the more monthly income there is, and there is a direct relationship between the monthly income and the number of family members, meaning that the greater the number of family members, the more the monthly income, and the greater the age of the worker, the higher the monthly income .

The results also showed that the subjection of the industrial inspection area under the Jewish military administration hinders the development and planning process by the government and local and municipal bodies in the region to develop services and plan the area in a better way and the biggest hindrance to the development of the Palestinian economy and the industrial sector as a result of flooding local markets with Zionist products.

Based on the results of the study results mechanism, it recommends the transfer of polluting industries outside the industrial zone to the new industrial zone established by the Industrial Estates Authority in the Jammurah area in order to protect the population from the risk of contamination of these factories. It also recommends separating the sanitation of the industrial zone from the sanitation of the dwellings and the need to separate networks For the industrial zone from the private networks of the city, and control must be imposed on the industrial establishments in order to adhere to the rules of safety and security and to obtain health insurance for workers.

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 منطقة الدراسة وحدودها

4.1 أسئلة الدراسة

5.1 فرضّيات الدراسة

6.1 أهداف الدراسة

7.1 أهميّة الدراسة

8.1 منهج الدراسة وأدواتها

9.1 صدق اداة البحث

10.1 ثبات أداة الدراسة

11.1 طرق جمع المعلومات

12.1 المصطلحات والمفاهيم

13.1 الدراسات العربية

14.1 محتوى الدراسة

1.1 المقدمة:

تتميّز الصّناعة عن غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى بمساهمتها العالية في تحقيق الأهداف العامّة للنمّو الاقتصاديّ، حيث يُعدّ التصنيع جوهر النموّ الاقتصاديّ بالنسبة للدول النامية، والذي لا يمكن بدونه التغلّب على التخلّف الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ للبلد، حيث تُعدّ مساهمة الصّناعة في تطوير القاعدة الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل قاعدةً أساسيّةً، لإحداث نموّ اقتصاديّ حقيقي خاصٍ، ممّا دفع السلطة الوطنيةَ الفلسطينيّةَ إلى الاهتمام بموضوع النموّ الاقتصاديّ اهتمامًا خاصًّا في جميع خُططها التنموية، ويمكن ملاحظة هذا الاهتمام من خلال معدلات نمّو القطاع الصّناعيّ وحجم الاستثمار المخصّص لإنشاء المؤسّسات الصّناعيّة الجديدة.

تهتمّ دولة فلسطين في تطوير قطاع الصّناعة بكافة الوسائل والطرق المناسبة؛ وذلك من خلال الجهات الرسميّة وغير الرسميّة المتخصّصة، مثل غرفة التجارة والصّناعة والهيئة العامّة للمدن الصّناعيّة التي تحرص على إنشاء المدن الصّناعيّة في فلسطين وَفْق المتطلبات والمعايير الخاصّة في إنشاء هذه المدن التابعة للدولة، التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلّيّة للمناطق الصّناعيّة المستهدفة بطريقة إستراتيجيةٍ، كما تهتمّ بإنشاء مدن صناعيةٍ صديقةٍ؛ للبيئة وذلك من خلال تنظيم المصانع وتجميعها في مكان واحد، وعزلها عن المناطق المحيطة، وجلب التكنولوجيا وتوفير الطاقة وغيرها، كما يواجه قطاع الصّناعة في فلسطين العديد من التحدّيات والمعوقات في ظلّ الاحتلال الصّهيونيّ وذلك من خلال التسبب في الكثير من المشكلات والمعوقات التي تحول دون نمّوه وتطوره، وعملت من أجل تحقيق هذا الهدف على إصدار مختلف الأوامر العسكرية والتشريعات التي تصبّ فيها لتحقيق هذا الهدف، وإصدار مزيدٍ من التدابير والإجراءات لحصار الصّناعة الفلسطينيّة حتّى بعد إعادة انتشار قواتها طبقا لاتفاقية أوسلو؛ وذلك من خلال إحكام السّيطرة على المعابر والمنافذ التي تربط الأراضي الفلسطينيّة بالعالم الخارجيّ .

تُعدّ الصّناعة أساسًا للنموّ الاقتصاديّ لدورها الكبير في بناء محطات الطاقة، وإنتاج وسائل الإعلام وغيرها، إضافةً إلى الدّور الهامّ والإيجابيّ الذي تؤديه في حياة الأفراد، من سيارات ومركبات مختلفة، وعلى الرغم من ذلك، فهي تتسبب في خلق ضررٍ كبيرٍ على البيئة،

وعلى صّحةِ الإنسان، إذ تتسّببُ الملوّثات والغازات الضّارة المنبعثة من محطات توليد الطاقة ونتاج حرق الوقود الأحفوريّ بتلوّث الهواء، وتفاقم مشكلة الاحتباس الحراريّ، وتغير المناخ، إضافةً إلى ذلك الضّرر المؤثّر على الأرض والتربة من انسكابات النفط وأنواع الوقود، واحتمالية تسرّبها ووصولها إلى مختلف موارد البيئة الطّبيعيّة، كما تعمل الصّناعة على القضاء على اللون الأخضر للأرض شيئًا فشيئًا، من خلال تدمير الغابات والأراضي عَبر تحويلها إلى مصانع وأبنية ومراكز تجاريّة.

وتتناول هذه الدراسة تأثير المناطق الصّناعيّة على بيئة مدينة الخليل ومدى التزامها لكافة الأنظمة والقوانين، ومدى توفّر الخدمات الأساسيّة للمواطنين والبنية التحتيّة، وتأثير المنطقة الصّناعيّة على بيئة المدينة وتلوثها، وعلى واقتصادها وعلى السّكان، ومدى تأثير وجود المنطقة الصّناعيّة في مناطق تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيليّ (H2)، وكذلك محاولة التعرف على مدى توافق المنطقة الصّناعيّة في المكان الذي توجد فيه، وهل المنطقة مناسبة لتوسيع المنطقة الصّناعيّة أو بحاجة إلى نقلها إلى مكان آخر.

لقد تسبّب الإهمال من قِبل الدولة ومن قِبل الاحتلال الإسرائيليّ، وعدم مقدرة الدولة على مراقبة المناطق الصّناعيّة ومتابعتها بتداخل المساكن مع المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل، بالإضافة إلى تلوّث البيئة الحضرية للمدينة نتيجة غياب المخططات وعدم المراقبة والمتابعة.

2.1 مشكلة الدراسة :

تتمثّل مشكلة الدراسة في وجود عددٍ كبيرٍ من المنشآت الصّناعيّة داخل المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل تفتقر إلى عملية التنظيم والتخطيط والتصميم، بالإضافة إلى وجود عدد من المنشآت الصّناعيّة المنتشرة في المدينة بشكل عشوائيّ خارج حدود المنطقة الصّناعيّة المتعارف عليها، ممّا كان له انعكاسات سلبية على المنطقة الصّناعيّة التي باتت غير منتظمة من حيث تركيبها الداخليّ، ومظهرها العام نتيجة افتقارها للعديد من المحدّدات التي من شأنها تنظيمها وقيامها بالدور الذي أنشئِت من أجلة بأكمل وجه، دون ظهور معالم القصور والخلل، كما أنّ هذه الحالة تسبّبُ في ظهور العديد من المشكلات داخل المنطقة الصّناعيّة كظاهرة التداخل غير

المنظم لاستخدامات الاراضي، بالإضافة إلى ظهور العديد من المشكلات داخل البيئة الحضرية لمدينة الخليل كالتلوث الهوائيّ والضجيج، وارتفاع مستوى المخاطر في هذه المنطقة.

3.1 منطقة الدراسة وحدودها:

تقع مدينة الخليل على هضبة في الطرف الجنوبيّ الغربيّ للضّفة الغربية وعلى بعد حوالي (33 كم) من مدينة القدس، وعلى بعد (25 كم) من مدينة بيت لحم، حيث تقع منطقه الدراسة، وتقع على خط طول(35:8) في الجهة الشّرقية من خط جرينتش، وعلى دائرة عرض (31:31) في الجهة الشّماليّة من خط الاستواء، عن سطح البحر (790–1020م)، (موقع موضوع، www.mawdoo3.com) .

يحدّ مدينة الخليل من الشّمال؛ بلدات حلحول وبيت أمر وأجزاء من سعير وصوريف، ومن الجنوب يطا والسّموع والظاهرية، وأجزاء من اراضي دورا، ومن الشّرق بني نعيم والشيوخ، ومن الغرب إذنا وترقوميا وتفّوح وأجزاء من أراضي دورا (معهد الأبحاث التطبيقية أريج، دليل مدينة الخليل: 2009).

بلغت مساحة مدينة الخليل عام 1945 (2791) دونمًا، وتحيط بها أراضي قرى بني نعيم، وسعير، وحلحول، وبيت كاحل، وتفّوح، ودورا، والريحية، ويطّا. تشتهر الخليل بالمهن اليدوية وصناعة الصّابون، وغزل القطن، وصناعة الزجاج، ودباغة الجلود، أمّا مساحتها عام 2017 فبلغت (1060) كم، ويبلغ عدد سكان المحافظة (707.017) نسمه، أي ما يشكل نسبه (15%) من سكان الضّفة الغربية، بينما عدد سكان المدينة (201.063) وفقًا لتقديرات الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ عام 2017.

وعُرفت الخليل في العصر القديم بعدة أسماء، هي قرية أربع (نسبة إلى اتحاد أربع قبائل كنعانية)، وحبرون وتعني (التجمّع والاتفاق والصّحبة)، وهي ليست كلمةً عبرية.

والخليل مدينة عريقة تُعدّ من أقدم مدن العالم، ويتضح من خلال الحفريات الأثرية في تل الرميدة سنة 1964, وتعود إلى 3500 ق.م، وسكانها الأوائل من الآمورين.

ومن أهمّ الاكتشافات الأثرية في تل الرميدة: لوح مسماريّ، وهو عبارة عن نصّ اقتصاديّ يظهر فيه أسماء أربع شخصّيات آموريه، كما عُثر على جِرار فخارية عليها اسم(HEBR) حبر(معهد الأبحاث التطبيقية أريج، دليل مدينة الخليل: 2009).

وارتبطت مدينة الخليل بسيّدنا إبراهيم عليه السّلام، حيث اشترى مغارة المكفيلا، و دُفِن زوجته سارة في تلك المغارة. ويعود تشييد الجزء السّفليّ من مبنى الحرم الإبراهيميّ إلى فترة حكم هيرودوس (4–37 ق. م). بكر والمتوسّط والأخير (3200 –12 ق.م)، والعصر الحديديّ (12–589 ق. م)، وفي العصر اليونانيّ والرومانيّ(332–60 ق.م)، هُجّر أهل تل الرميدة، وبدأ الاستيطان حول مغارة المكفيلة يتوسع شيئًا فشيئًا حيث التهام الارض وتهجير السّكّان .

بناها العرب الكنعانيون وأطلقوا عليها اسم (قرية أربع) نسبة إلى بانيها (أربع) وهو أبو عناق أعظم العناقيين، وكانوا يُوصفون بالجبابرة.

والسّور الضّخم الذي يحيط بالحرم الإبراهيميّ الشّريف اليوم هو من بقايا بناءٍ أقامه هيرودوس الأودي الذي وُلد المسيح عليه السلام في أواخر عهده، أما الشّرفات على السّور؛ فهي إسلامية. وفي عام 1948 احتلّت المنظّماتُ الصّهيونيةُ المسلَحةُ جزءًاْ من أراضي قضاء الخليل الذي يضمّ (16) قرية، واحتلّوا الخليل في عام 1967م إثر حرب حزيران.

تقع مدينة الخليل في أحضان الجبال المطلّة على البحر المتوسّط من الغرب، والبحر الميت من الشّرق وتقع الخليل جنوب غرب القدس، وتبعد عنها (36) كم، ويتراوح ارتفاعها من(930) متراً إلى (1027)عن مستوى سطح البحر المتوسّط، وتشتهر بزراعة الأشجار المثمرة وعيون الماء العذبة، وموقع مدينة الخليل المتوسّط جعلها مركزاً للتجارة منذ القِدم، عَرِفت منذ القدم بأنها مدينة تحيط بها الأراضي الزراعيّة، واشتهرت بزراعة العنب الذي يحتلّ المكان الأول بين أشجارها المثمرة، كما تِزْرع التين، واللوز، والمشمش، وتُزرع فيها الحبوب والخضراوات أيضًا .

أما المنطقة الصّناعيّة القائمة في مدينة الخليل (منطقة الفحص) فتقع جنوب مدينة الخليل ضمن الحدود البلدية، وقد كانت بمبادرة من أصحاب المنشآت الصّناعيّة إذ اختاروا المنطقة وزوّدتها البلدية بالخدمات اللازمة .

وتبلغ مساحة المنطقة الصّناعيّة (1.7كم^2)، وتتركّز في المنطقة الصّناعيّة الصّناعات الإنشائية مثل صناعة أحجار البناء، ومصانع الطوب والبلاط، والصّناعات المعدنية، مثل صناعة القبّانات والموازين، وصناعات دبغ الجلود وتهيئتها، وصناعة الأدوات الصّحيّة والإسفنج، ويلاحظ تداخل المناطق السّكنية داخل المناطقة الصّناعيّة.

تقع المنطقة الصّناعيّة(الفحص) جنوب شرق مدينة الخليل، وهي تقع حسب المناطق الخاضعة لسيطرة الاحتلال الإسرائيليّ، ويظهر ذلك من خلال الخارطة الأتية التي تظهر موقع المنطقة الصناعية بالنسبة لمدينة الخليل .

خريطة رقم (1) منطقة الدراسة.

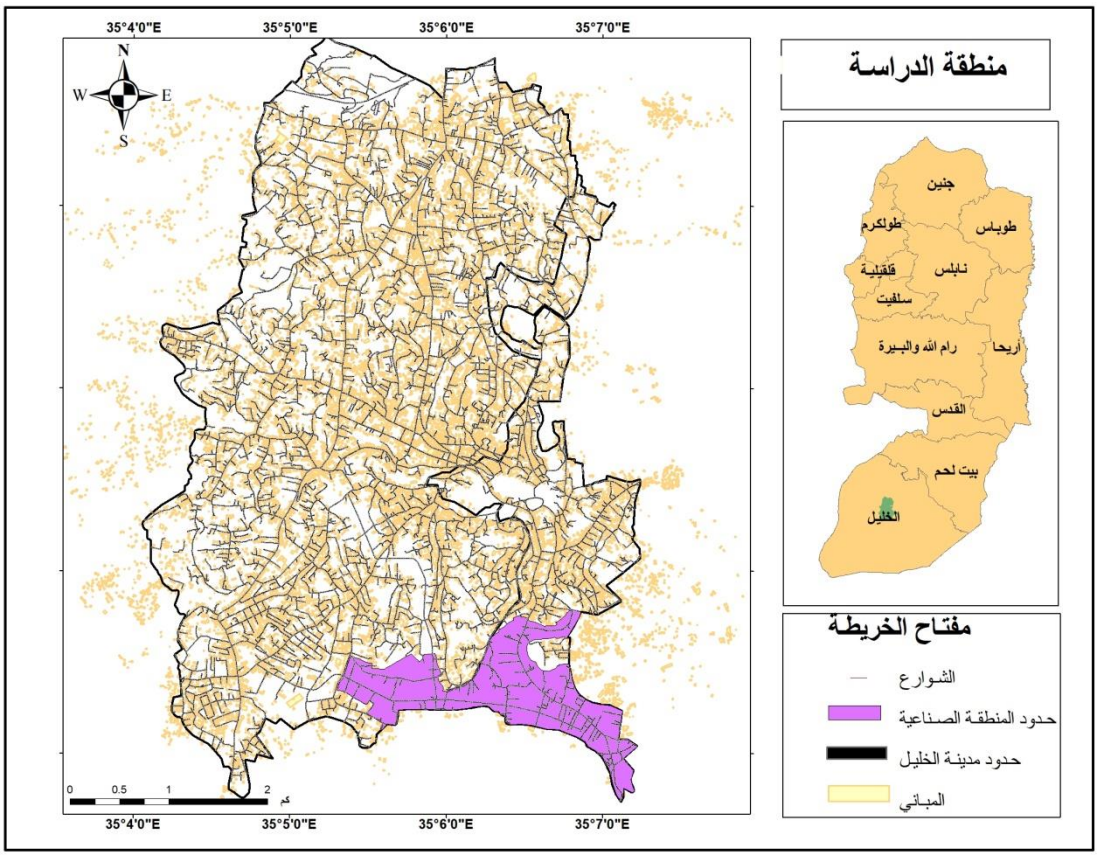

المصدر: بلدية الخليل، بتصرف من الطالبة، 2020.

4.1 أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1 . ما هي مظاهر التخطيط والتنظيم الداخلي للمنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل؟

2 . ما هي العوامل التي تؤثّر في التركيب الداخليّ للمنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل؟

3 . ما هي المشكلات التي تعاني منها المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل؟

4. ما هو دور التخطيط الحضريّ(دور البلدية) في تنظيم المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل؟

5. ما هو تأثير المنطقة الصّناعيّة على البيئة الحضريّة لمدينة الخليل؟

5.1 الفرضيات:

الفرضيات الوصفية

سوف تحاول الدراسة الحالية التحقق من الفرضيات الآتية:

الفرضّية الأولى: انعدام التنظيم والتخطيط المكانّي داخل المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل.

الفرضّية الثانية: تعدّد العوامل المؤثّرة في التركيب الداخليّ للمنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل،

الفرضّية الثالثة: تعاني المنطقة الصّناعيّة من مشكلات متعدّدة في مدينة الخليل وبخاصّة وقوعها في منطقة سكنيّةٍ.

الفرضّية الرابعة: ضعف عملية التخطيط الحضريّ في مدينة الخليل، ممّا أنعكس سلبًا على تنظيم المنطقة الصّناعيّة وتخطيطها في مدينة الخليل.

الفرضّية الخامسة: تأثير المنطقة الصّناعيّة على البيئة الحضرية في مدينة الخليل.

الفرضيات الكمية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين طبيعة العمل وكل من (النوع الاجتماعي ، الحالة الاجتماعية ، عدد أفراد الأسرة ، والعمر ، والمستوى التعليمي ، وعدد سنوات العمل) لدى العاملين في المنطقة الصناعية في مدينة الخليل .

2. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) بين الدخل الشهري وكل من (النوع الاجتماعي ، الحالة الاجتماعية ، وعدد أفراد الأسرة ، والعمر ، والمستوى التعليمي ، وعدد سنوات العمل) لدى العاملين في المنطقة الصناعية في مدينة الخليل .

6.1 أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على ملامح التركيب الداخلي للمنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل.

2. الوقوف على أهمّ العوامل المؤثّرة في التركيب الداخليّ للمنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل.

3. رصد أهمّ المشكلات التيُ تعاني منها المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل.

4. التعرف على دور عملية التخطيط الحضريّ في مدينة الخليل وعلاقتها في تنظيم المنطقة الصّناعيّة وتخطيطها في مدينة الخليل.

5. التعرف على تأثير المنطقة الصّناعيّة على البيئة الحضرية لمدينة الخليل.

7.1 أهميّة الدراسة:

تستقي الدراسة الحالية أهميّتها من خلال:

- أهميّتها العلمّية: والتي تأتي متمّمة للدراساتِ والأدبياتِ المتوفّرةِ حول التركيب الداخليّ للمنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل وتأثيرها على البيئة الحضرية "حالة دراسيّة المنطقة الصّناعيّة"، وكذلك فتح مجالات أخرى لدراساتٍ جديدةٍ وأبحاثٍ تستقصي أهميّة المناطق الصّناعيّة للمدينة، والبحث عن تحسين تخطيطها وخدماتها، وتأثيرها على البيئة الحضرية من ناحية طبيعيّةٍ واجتماعيّةٍ واقتصاديّة.
- أهمّيتها النظرية، وتنبع من خلال:

1إلقاء الضّوْء على الصّناعيّة من خلال التعرف على المناطق الصّناعيّة المنشأة والتحدّيات والمشاكل التي تواجهها في مدينة الخليل، ممّا يسهم في حلّها .

2.التعرف على الأثر الاقتصاديّ للمناطق الصّناعيّة من خلال إسهامه في الناتج القومي وتوفير فرص عمل، وتشغيل العمالة المحلّيّة، وتخفيض نسبة البطالة، وإسهامه في النهضة الصّناعيّة في فلسطين عامة، وفي الخليل خاصّة.

3. التعرف على أهم الآثار الاجتماعية للمناطق الصّناعيّة على السّكان المحلّيّين.

4. التعرف على الآثار البيئية الحضرية للمناطق الصّناعيّة وتأثيرها على السّكان المجاورين والعاملين فيها، ومدى مراعاة الظّروف البيئية عند إنشاء المصانع في المناطق الصّناعيّة.

5. إسهام هذه الدراسة في إلقاء الضّوْء على المقومات البشريّة (الأيدي العاملة ورأس المال) التي أسهمت في تطور الصّناعة وازدهارها في مدينة الخليل.

6. إثراء معلومات الباحثة، وزيادة معرفتها وخبراتها بأهميّة المناطق الصّناعيّة لمدينة الخليل، وأهميّة هذه المصانع المنشَأة فيها على الناحية الاقتصادية لمدينة الخليل، ومعرفة درجة التلوث البيئيّ للمصانع على البيئة.

8.1 منهج الدراسة وأدواتها:

اعتمدت الدراسة على أكثر من منهج علميّ وهي على النحو الآتي:

1- المنهج الوصفيّ، ويتمثّل في جمع المعلومات بعد تحديدها من قِبل الباحثة من خلال المراجع والكتب والأبحاث والرسائل العلميّة والجهات الرسميّة وغير الرسميّة، مثل الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ، بلدية الخليل، الأرصاد الجوية الفلسطينيّة.

2- المنهج التحليليّ: تحليل التركيب الداخليّ وتقييمه للمنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل وتأثيرها على البيئة المحيطة، وكذلك تحليلها وتأثيرها على مدينة الخليل.

3- المنهج التاريخيّ: يتمّ من خلال توضيح نبذةٍ تاريخيةٍ عن تطور الظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى تتبّع مراحل التطور الصّناعيّ عَبر التاريخ، بدءًا بفترات الانتداب البريطانيّ، فالحكم الأردنيّ، مرورًا بالتغير زمن الاحتلال الإسرائيليّ، وانتهاءً بفترة السلطة الفلسطينيّة.

4- منهج دراسة الحالة: هو دراسة المناطق الصّناعيّة، ومناطق السكن داخل وعلى حدود منطقة صناعية جنوب مدينة الخليل(دراسة تفصيلية عميقة) لمعرفة جميع الجوانب والتعليمات المسببة للتلوث الحضريْ ثمّ الخروج بتعميماتٍ تنطبق على الحالات المتماثلة.

5- المنهج الإقليميّ: من خلال التعامل مع محافظة الخليل بإعتبارها إقليمًا إداريًّا، وكذلك من أجل المقارنة الإقليمية للمناطق الصّناعيّة ويمكن اعتبار منطقة الدراسة إقليمًا صناعيًّا جزئيًّا

أما أدوات الدراسة فهي:

1) المقابلة: حيث تمّ إجراء مجموعة من المقابلات للتعرف على مستقبل الصّناعة في مدينة الخليل، وتخطيط تركيبها الداخليّ، وتأثيرها على البيئة الحضريّة في ظلّ غياب الرقابة والمتابعة.

2) الاستبانة: وذلك من خلال جمع البيانات من عينة الدراسة المختارة للتعرف على خصائص العاملين في المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل بعد تحكيمها من مختصّين حيث تمّ اختيار عينةٍ عشوائيةٍ بسيطةٍ بلغت نسبتها (3.5%) (70مبحوثًا) من المجموع الكّليّ لعدد العمّال البالغ عددهم (1914)، تمّ توزيعها خلال الفترةِ الزمنيةِ الواقعةِ بين 2020/2021

3) الملاحظة: معرفة درجه تأثر السّكان بملوثاتِ البيئةِ ومدى تأثير ذلك على صحتّهم من ناحيةٍ صحّيةٍ واقتصاديةٍ وتعلمّية وتخطيطيةٍ للمدينة، وما هي مرحلة التخطيط والتركيب الداخليّ للمناطق الصّناعيّة وتطويرها للمستقبل بما يتناسب مع المعطيات الإيجابية للسّكان والبيئة.

9.1 صدق أداة البحث:

للارتقاء بمستوى الاستبانات، ولضمان تحقيقها للأهداف التي وُضِعت من أجلها، تمّت مراجعتها وتحكيمها من قِبل عدد من الأكاديميّين والمتخصّصين في مجال الدراسة، كما تمّ استشارة اختصاصيّين في مجال الإحصاء من أجل عمليّة إدخال البيانات وتحليلها. وفي ضَوْء ملاحظات المحكّمين تمّ تعديل بعض عبارات الاستبانات كي تصبحَ أكثرَ وضوحُاً من حيث الصّياغةُ وانتماؤها إلى المحاور.

من ناحية أخرى تمّ حساب معاملات الارتباط بيرسون، والتي تعّبر عن قوة العلاقة بين كلّ فِقرة من فِقرات مجالات أداة الدراسة، مع الدرجة الكّلية لذلك المجال الذي تنتمي إليه الفقرة، وتُعدّ أداة الدراسة بأنها تتمتّع بدرجة صدق عالٍ عندما تكون جميع معاملات الارتباط أو معظمها دالةً إحصائياً(مستوى الدلالة أقل من أو يساوي 0.05)، وبالتالي يدلّ على زيادة الاتساق أو التناسق الداخليّ للفقرات داخل هذا المجال أو المحور (Sauro & Lewis, 2012).

الجدول رقم (١) : معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلّية.

الرقم	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
النوع الاجتماعي	0.286	0.000
الحالة الاجتماعية	0.495	0.000
عدد أفراد الأسرة	0.479	0.000
العمر	0.666	0.000
المستوى التعليمي	0.229	0.001
عدد سنوات العمل في المنطقة الصناعية	0.688	0.000
عدد سنوات الخبرة في القطاع الصناعي	0.710	0.000
طبيعة العمل	0.65	0.00
تقاضي الأجر بشكل	0.679	0.002
الدخل الشهري	0.369	0.002
مدى الرضا عن الدخل	0.505	0.000
القيام بعمل آخر عير العمل في المنطقة الصناعية	0.624	0.000
نوع السكن	0.181	0.040
نوع العمل في الصنع	0.205	0.030
عمل أحد أفراد الأسرة بالقطاع الصناعي	0.389	0.000
وجود تأمين صحي شخصي في مكان العمل	0.201	0.014

نوع التأمين	0.253	0.010

من خلال الجدول السّابق يتّضح وجود ارتباطات دالة إحصائياً(مستويات الدلالة المعنويّة أقلّ من ٠,٠٥) بين جميع فقرات الدراسة والدرجات الكلّية للمجالات التي تحتوي تلك الفقرات وكذلك بين الدرجات الكلّية للمجالات مع الدرجة الكلّية لها، وبذلك تُعدّ هذه الفقرات صادقةً في قياس ما وُضِعت لقياسه.

10.1 ثبات أداة الدراسة

يُستخدم ثبات أداة الدراسة للتعبير عن مدى تجانس إجابات المبحوثين وتناسقها (اتّساقها) عن فقرات أداة الدراسة وعباراتها، ومدى دقة إجاباتهم، وبالتالي أن تعطيَ أداة الدراسة النتائجَ نفسها إذا أُعِيد تطبيقها مرةً أخرى في الظروف نفسها (Sauro & Lewis, 2012)، لذلك ولقياس ثبات أداة الدراسة تمّ قياس الثبات لمجالات أداة الدراسة والفقرات، بالإضافة إلى الدرجة الكلّية لأداة الدراسة باستخدام معاملات الثبات كرونباخ ألفا، كما بلغت قيمة معامل الثبات الكلية(٠,٨٣)، ممّا يدلّ على أنّ أداة الدراسة الحالية قادرة على إعادة إنتاج (83%) من البيانات والنتائج الحالية فيما لو تمّ إعادة القياس والبحث واستخدامها مرةً أخرى بالظروف نفسها، وبالتالي عُدّت أداة الدراسة الحالية مناسبةً لأغراض الدراسة والأهداف التي وُضِعت هذه المجالات وفقراتها من أجلها.

11.1 طرق جمع المعلومات :

تمّ تجميع بيانات الدراسة من خلال:

1) المصادر الثانويّة: تمثّلت بالكتب والمراجع العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى الدّوريات والرسائل الجامعيّة والمجلّات والمواقع الإلكترونيّة .

2) المصادر الأولية: إجراء المقابلات الشّخصيّة مع بلدية الخليل، (قسم التخطيط) والغرفة التجارية، بالإضافة إلى المقابلات مع أصحاب المصانع والبيوت السّكنية المجاورة للمنطقة الصّناعيّة .

3) المصادر الرسّميّة: بلدية الخليل والغرفة التجارية الصّناعيّة، وزارة الحكم المحلّيّ وُزارة الصّناعة والجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ .

12.1 المصطلحات والمفاهيم:

1. الصّناعة: هي نشاط إنتاجيّ يستخدم فيه الإنسان بعضًا من عناصر الإنتاج، مستهدفاً إنتاج موادّ جديدة، أو لجعل مواد أولية موجودة أكثر نفعًا أو قيمةً للإنسان، ومع أنّ بعض الباحثين يعتقدون أنّ كلمة Industry تعني بالعربية حرفةً يمارسها الإنسان في سبيل كسب معاشه، إلا أنّ آخرون يرون أنها تنحصر في الدلالة على الصّناعة التحويلية، وفي العربية تعني الصّناعة (حرفة الصانع وعمله الصّنعة)، فيما أورد أبن خلدون أنّ الصّناعة ملكة في أمر عمليّ فكريّ، وبكونه عمليًا فهو جسمانيّ محسوس (الجنابي، 2012: ص39).

الصّناعة (industry): هي عملية أو عمليات يتمّ بموجبها تحويل مادة خام أو مادة أولية إلى منتج نهائيّ يلبّي حاجة المستهلك المحلّيّ، أو يهدف إلى التصدير، أو تنتج سلعة نصف مصنعة يتمّ تحويلها بعملية أو عمليات إلى منتَج نهائيّ استهلاكيّ (صناعة تحويلية) أو منتَج رأسماليّ (كالآلات) (الموسوعة العربية ،arab-ency.com).

وتعرف الأمم المتحدة الصّناعة بأنها "تحويل مواد عضوية أو غير عضوية بعملياتِ ميكانيكيةٍ أو كيميائية إلى منتجات أخرى، سواء أُنتِجت يدويا أو بآلاتِ ميكانيكيةٍ تحركها الطاقة،

سواء كان إنتاجها في ورشة أو منزل، أو أنها بيعت لتاجر الجملة أو التجزئة" (نضال، 2017: الجزائر).

والصّناعة أيضا هي عبارة عن ممارسةٍ لنشاطٍ بشريّ بهدف تحويل مادة أو أكثر إلى مادةٍ أخرى جديدةٍ، تمتاز بخصائصَ معينةٍ وقد تخضع لشروطٍ خاصّة عند إنتاجها من أجل سهولة تسويقها، أو من أجل أداءٍ وظيفيّ معينٍ لها (السماك، ١٩٨٧).

2 . المنطقة الصّناعيّة:

هي مساحة من الأرض تضمّ مجموعةً من المصانعِ والمَعاملِ والوِرشِ الحِرفيةِ، مزوّدةً بالخدمات والمرافق اللازمة، وتُوزّع مساحة الأرض هذه إلى أقسامٍ صغيرةٍ، يخصّص كلّ منها لإنشاء مشروعٍ صناعيّ معينٍ، ويتمّ تحديد الاستعمالات فيها وَفْقَ التصميم الأساسيّ للمدينة، ويُحدّد لهذه المنطقة أنواع الصّناعات المراد إنشاؤها وخصائصها، والأرض التي نستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات (مجلّة المخطط والتنمية، العدد 23, 2011).

عَرفت منظّمة الأمم المتّحدة للتنمية الصّناعيّة (UNIDO) (المناطق الصّناعيّة) تعريفًا جامعًا حيث عرفتها " أنها قطعة من الأرض تمّ تطويرها وتقسيمها إلى وحداتٍ صناعيّةٍ وفقًا لخطّةٍ شاملةٍ، وتتوفّر في هذه المنطقة خدمات البنية التحتية (مياه، كهرباء، صرف صحّيّ، طرق، اتصالات)"، ويمكن أن يشمل إقامه أبنيةٍ صناعيّةٍ جاهزةٍ مع أو بدون خدمات مشتركة للمشاريع داخل المنطقة الصّناعيّة (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينيّ، 2013).

3. البيئة:

وتعرف البيئة أنها الوسط أو المجال أو الحّيز، يشمل مساحةً معينةً قد تكون صغيرةً أو كبيرةً، بكلّ ما تحوية هذه المساحة من عناصرَ حّيةٍ وعناصرَ جامدةٍ في هذا الوسط، تؤثّر فيه وتتأثر به، وتتفاعل معه، وترتبط فيما بينها بعلاقاتٍ متبادلةٍ، وجميع هذه العلاقات والتأثيرات المتبادلة تتمّ في نظام معين، وفي إطار عملية تبادل المادة والطاقة في النظام البيئيّ (سليمان، 2009، ص7).

وقد عرّف مؤتمر استكهولم عام 1972 (البيئة) بأنّها "كلّ ما يحيط بالإنسان"، وهذا يعني أنّ البيئة تضمّ البيئةَ الطّبيعيّة وتشمل كلّ ما يحيط بالإنسان من ظواهرَ خارجةٍ عن أرادته، وليس له دخل فيها، وتضمّ البيئة البشرية وهي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاءٍ وكساءٍ ودواءٍ ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر، أمّا بالنسبة للفظة (البيئة) فقد أعطاها المؤتمر مفهوم واسعًا وتناول تعريفها بالإعلان عن هذا المؤتمر بأنها "كلّ شيء يحيط بالإنسان"، بحيث أصبحت تدلّ على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر للطاقة ونباتات وحيوانات) وهي رصيد الموارِدِ الماديةِ والاجتماعيّةِ المتاحةِ في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإْنسان وتطلّعاته (الحمد ، 1984: ص22) .

4. البيئة الحضرية :

البيئة الحضرية بصفة عامة: هي وحدة اجتماعيّة تمتاز بوحداتها الإدارية، ويعيش فيها الأفراد متكتّلين متزاحمين في مساحة معينة؛ رغبةً في تبادل المنافع وتحقيق الغاية من الاجتماع الانسانيّ.

وكذلك هي مجموعة من العناصر ذات العلاقات المركبة، بحيث تشكّل إطارًا وسطَ حياة الإنسان في المدينة نتيجة النمّوِ العمرانيّ المطردِ، وتركّزٍ هائلٍ من السّكان في المدن، وخاصّة التجمّعات السّكانية الجماعيّة ذات الكثافة العالية في المجال المحدود (أحمد، 2003، ص33)

وتُعرّف أيضًا بأنها بيئة المدن والتجمّعات السّكانية، بما فيها من مصادر مختلفة للتلوّث الناجم من أنشطةِ اليوميّةِ والأنشطة الصّناعيّة المتمركزة داخل المدن، وعلى محيطها وقد أسهم ضعف التخطيط العمرانيّ في البلدان العربية وهجرة السّكان من الريف إلى المدن في تفاقم المشاكلِ البيئيةِ من تمركز لوسائل المواصلات والنقل في المناطق السكنية، وافتقار المراكز الحضرية إلى أنظمة الصّرف الصّحّيّ ومرافق جمع النفايات الصّلبة، ومحطات معالجة النفايات، وارتفاع وتيرة الضجيج، وازدياد المشاكل الصّحّية (السياسات البيئية ،2004، العدد 25)

وتُعرّف(البيئة الحضرية) بأنها من صنع الإنسان، وما هي إلا نتاج تأثير الإنسان في بيئته الطّبيعيّة، ووعي الإنسان بالبيئة وبتأثيرها جعلتْهُ يسعى إلى تنظيمها، وإعادة خَلق نوع من التوازن بين عناصرها، وظهور خطط المدن، ثمّ مستويات من التصاميم، التي يبقى الهدف منها المحافظة على التوازن بين مختلف عناصر المجال الحضريّ، الطّبيعيّة منها والمصطنعة (التي هي من صُنع الإنسان) من أجل خَلق بيئةٍ ملائمةٍ لحياة الإنسان وضمان استمراريته وسلامة صحّته (عبد الحسن، 2012: ص184)

والبيئة الحضرية هي كلّ ما يُحيط بالإنسان من فراغاتٍ وشوارعَ وأماكنِ انتظار السّيارات وممرات المشاة وفراغات مفتوحة ومناطق خضراء وغيرها منَ المباني الخدميةِ والإداريةِ والمباني السّكنية والتجارية والمباني الصّناعيّة ومرافق عامة، بالإضافة إلى تنسيق المواقع والوظائف والأنشطة التي يقوم بها الإنسان باختلاف طبيعة الموقع والموضع ونوعيتهما والسّكان وظروفهم المختلفة، كما يراها آخرون بأنها تمثّل كلّ عناصر المنطقة الحضريّة ومكوّناتها سواء كانت فيزيائيةً أو ثقافيةً عملت الطبيعة على تكوينها، أو عمل الإنسان مع الطبيعة في إنشائِها (عبد الوهاب،2017، ص5).

يُعدّ مفهوم (البيئة الحضرية) واسعًا يشمل العالم المحيط بنا، يضمّ كلّ شيء نراه، أو نشعر به أينما كُنّا وحتّى ما لا نستطيع أن نراه؛ فهو يرتبط معنا مكانيًا (كونه سلسلةً من التراكيب المادية والفعاليات) وزمانيًا (كونه استمرارية لقيمتها الاجتماعيّةِ والثقافيّةِ والدينيّةِ عَبر مجموعة من المتغيرات التي تنشأ، وتتبلور وقد يُعاد تشكيلها وتطورها)؛ لذلك فإنّ مفهوم وضّوحية البيئة الحضرية تتحدّد من خلال الاتصال والتأثير المتبادل بين الإنسان، وكلّ ما يتعلّق به من متغيراتٍ وثوابتَ وسلوكٍ إنسانيٍّ متضمّن العاداتِ والتقاليدَ الثقافيةَ والحضاريةَ والفعالياتِ والأنشطةَ، وبين البيئة المبنية التي هي عبارة عن كتلٍ بنائيةٍ وتنظيمٍ فضائيٍ (أحمد، 2013: ص8، مجلة القادسّية للعلوم الهندسّية).

يُعدّ مفهوم (البيئة الحضرية) من أكثر المفاهيم التي اختلف في تحديدها الباحثون والمتخصّصون، خاصّة في الدراسات الحضرية، فالوسط الحضريّ هو الوسط الذي شيّده الإنسان المتحضّر من خلال تفاعله مع البيئة الطّبيعيّة، لأجل خَلق بيئةٍ ملائمةٍ لحياته، وضمان

استمراريته وسلامته، من هنا نجد اختلافًا في تعريف البيئة الحضرية من قِبل العلماء والباحثين على تعريفها، فمنهم مَن فسّرها على الاساس الأيكولوجيّ ومنهم مَن تناولها من خلال الثنائيات بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفيّ، ومنهم مَن فسّرها في ضَوْء القِيم الثقافية (محمد، 2010: ص26).

وتُعرف البيئة الحضرية بأنها أحد وجوه البيئة المشّيدة وسُمّيت بالبيئة الحضرية تمييزًا لها عن البيئة الريفية، وتعني دراسة العلاقات الموجودة داخل المدينة بين مركّباتها، سواء كانت طبيعيةً أو غير طبيعيةٍ حيويةٍ أو غير حيويةٍ، وتأثيرها على الإنسان والحيوان، ويضمّ مجال بحثها أربعة محاور هي: المحيط الحيويّ الحضريّ، وتأثير التلوث على المجتمع الإنسانيّ والنباتيّ، وتأثير العوامل غير الحيويّة على المجتمعات الإنسانية، والمُناخ الحضريّ والهيدرولوجيّة الحضرية (حيدر. 2016: ص12).

من خلال التعريفات السابقة ثَمّة صعوبةٌ في إيجاد تعريف شامل للبيئة الحضرية؛ لأنها تعطينا مفهوم المدينة نفسه ومن الصّعب إْيجاد تعريفٍ دقيقٍ للمدينة؛ لأنّ التعاريف التي تناولتها تختلف من تخصّص علميّ إلى آخر، ومن بلد إلى آخر؛ فالمدينة ظاهرة معقّدة ومتطوّرة ومتغّيرة في الزمان والمكان، تتمّيز بتنوع أنشطة سُكانها، واختلاف مظاهرها المورفولوجيا، وتباين في أعداد سكانها وفئاتهم .

5 . المدينة:

تعددّت تعاريف العلماء والمؤّرخين بتعدد الأمكنة وتغير الأزمنة، حيث اعتبر أرسطو أنّ المدينة مجموعة من الذكرياتِ الصخريةِ الممكن إدراك معانيها ومكوناتها، أما ابن خلدون فيرى: "أنّ المُدن والأمصار ذات هياكل وأجرام عظيمة وبناء كبير، وهي موضوعة للعموم لا للخصوص، فتحتاج إلى اجتماع الأيادي وكثرة التعاون.

أما تعريف المدينة الشّامل فهو إسقاط على حيّزٍ من المجال للظّروف الطّبيعيّة والمخلّفاتِ التاريخيّةِ وصراع القوة الاقتصادية وجهود التطور التقنيّ والعبقرية الخلّاقة للمهندسين المعماريّين والضغوط الإداريةِ والعادات اليومّيةِ وكذلك التطلّعات الشّعورية واللاشعوريّة للسّكان (مدوكي، 2014، ص6).

وحاول ايدالو تلخيص آراء بعض المتخصّصين الذين ناقشوا أمر المدينة فيقول :

" المدينة موجودة بالفعل، وهي الإطار الذي تُمارَسُ فيه الوظيفة الاجتماعيّة (الثقافة، القِيم، حماية الفرد) وهي العنصر الوظيفيّ للنظام الاقتصاديّ، والإطار الذي تُمارَسُ فيه البرجوازية المنسجمة سلطتها، وهي كيان يستمدّ وحدته من الممارسةِ اليومية لسوق العمل (مدوكي، 2014، ص6).

المدينة (الجمع :**مُدُن ومُدْن ومَدَائِن**) وهي مستوطنة حضرية ذات كثافةٍ سكّانيةٍ كبيرةٍ، ولها أهميّة معينة تميّزها عن المستوطنات الأخرى، يختلف تعريف المدينة من مكان إلى آخر، ومن وجهة نظر إلى أخرى. ففي العصر الحديث وضعت العديد من الدول شروطًا معينةً لتحديد ما إذا كانت المستوطنة مدينة أم لا، لم يتفق العلماء أو المؤرّخون على مستوطنة محددة لتعدَّ أول مدينة في التاريخ، بل لم يتفقوا على تسمية المستوطنات مدنًا أو قرى، إلا أنّ أقدم المدن التي اكتشفت آثارها موجودة في الوطن العربي في الخليج العربي والعراق والشام ومصر القديمة والمغرب العربيّ، وبالرغم من وجود آثار مستوطنات في المنطقة تعود إلى العصر الحجري ~قبل أكثر من (12.000 سنة)، إلا أنها كانت مجرد قرى صغيرة، ولم تصبح مُدنًا حتىّ الألفية الخامسة قبل الميلاد، وبحلول منتصف الألفية الرابعة قبل الميلاد ظهرت مدن أخرى في حضارة وادي السند وفي الصّين. أما المدن الإغريقية فبدأ ظهورها في الألفية الثانية قبل الميلاد (www.ar.wikipedia.org، تعريف المدينة)

وتُعرّف المدينة أيضُا على أنها عبارة عن مركز إشعاع للحضارات، فهي المكان الذي تنطلق منه كلّ النشاطات، ومكان لتجمّع السّكان بمختلف نشاطاتهم وَتعرّف أيضًا المدن أداريًا بأنها المحلّة العمرانيةُ التي تَمنحُ من قِبل السلطة الحاكمة مرسومًا يعلن فيه أنها مركز حضريّ هي التي تصبح مدينة، ووظيفيا تُعرّف على حسب الوظيفة التي تؤدّيها هذه المدينة، كما عبّر عنها روبرت لوبز بأنها ملتقى الطرق، أما تعريف المدينة من ناحية جمالية فهي مظهر إنسانيّ؛ إذ تُعدّ قمة التطور لما وصلت إليه العقلية الإنسانية أهمّ ما حقّقه الإنسان في مجال توجيه الأرض، ويُعرّفها بوبوك بأنها تتسم بثلاث صفات هي أنها محلّة عمرانية متكدسة ذات أهميّة نسبية، ومركز للحياة الحضرية (نصر، 2013، ص15) .

وتُعرّف المدينة بأنها: خلاصة تاريخ الحياه الحضرية، فهي الكائن الحيّ كما عرّفها لوكوربزيه، فهي الناس و المواصلات، و هي التجارة و الاقتصاد و الفنّ والعمارة، و الصّلات و العواطف، و الحكومة و السياسة، و الثقافة و الذّوق، وهي أصدق تعبير لانعكاس ثقافة الشّعوب و تطور الأمم، و هي صورة لكفاح الإنسان و انتصاراته و هزائمه، وهي صورة للقوة و الفقر، و الحرمان و الضعف و عليه يمكن أن نعرف المدينة على أنها مستوطنة حضرية ذات كثافة سكانية كبيرة، و لها أهميّة معينة تميّزها عن المستوطنات الأخرى، و يختلف تعريف المدينة من مكان إلى آخر، ومن وجهة نظر إلى أخرى، وفي العصر الحديث وضعت العديد من الدول شروطًا معينةً لتحديد ما إذا كانت المستوطنة مدينةً أم لا (سليمة ،2017: ص18) .

7. التركيب الداخلي:

يُعرّفُ بأنه تَوزيع استعمالات الأرض داخل المدينة التي تظهر بوضوح خرائط خاصّة بها، وتجاور بعضها إلى جانب بعض، سواء من حيث التجاذب أو التنافر يُسمّى (التركيب الداخليّ) للمدينة internal structure of city أو البنية الداخلية، وبالرغم من التشابك والتّداخل بين استعمالات الأرض المختلفة في المدينة، فإنّ المهتمّين بدراسات المدن من جغرافيين واجتماعيين واقتصاديين اكتشفوا قوانين وأفكارًا ونظرياتٍ تفسّر توزيع هذه الاستعمالات، سواء من حيث قربها إلى القلب المدينة أو ابتعادها عنه نحو الأطراف (الراوي، 2017: ص3) .

ويُعرف (التركيب الداخليّ) أيضًا بأنه "المحصّلة النهائية للتطور الحضريّ بمختلف جوانبه"، ويُقصد به أيضًا من الناحية المورفولوجية (Morphologie) الشّكل الذي تعكسه المدينة في تركيبها السّكانيّ والعمرانيّ والتجاريّ، وغيره في لحظة معينة، كون التركيب الداخليّ يعكس التركيب والتوزيع السّكانيّ والتجاريّ والصّناعيّ والخدمات بأنواعها (أبو علان ،2007: ص10) .

ويُعرّف أيضًا بأنّه دراسة العلاقة بين موضع المدينة بعناصرها الطّبيعيّة، وبين حجمها وشكلها وكيفية توزيع أقاليمها الوظيفية، كما يُقصد به تحليل توزيع استعمالات الأرض داخل المدينة؛ إذ يُطلق مصطلح (البنية الداخلية) على أنماط استعمالات الأرض التي تتوزّع على

الحيّز الحضريّ المستغل، ويرتبط التركيب الداخليّ للمدينة بوظيفتها؛ بحيث إن تركيب المدينة الصّناعيّة يختلف عن تركيب المدينة السّكنية، وثمّة تناسب طرديّ بين أهميّة تركيب المدينة واستعمالات الأرض فيها، فكلّما كان حجم المدينة كبيرًا تنوّع استعمال الأرض فيها، وبالتالي ازدادت أهميّة تركيبها الداخليّ بهذا التنوع؛ وبذلك فإنّ التركيب الداخليّ للمدينة يصعب أن تحكمه أيّ قوانين أو ضوابط؛ لأنها في حال تتصف بالديناميكية والحيوية المستمرّة استجابة لمجموعة من العوامل الطّبيعيّة والبشرية. (الهيتي، 2011: ص44).

13.1 الدراسات العربية

1.13.1 الدراسات المحلّيّة

1. دراسة (عمران ،2018) .عنوانها :**تقييم المنطقة الصّناعيّة –شرق مدينة نابلس**، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الصّناعة من حيث تطوّرها التاريخيّ، ودراسة المشاكل التي تسببّها الصّناعة شرقيَّ محافظة نابلس ' ودراسة أنواع المنشآت الصّناعيّة وأوضاعها في تلك المنطقة، وهدفت إلى دراسة مختلف العوائق، وأثر الاحتلال الإسرائيليّ على الصّناعة في مدينة نابلس، ،كما استخدمت الدراسة المنهجَ الوصفيّ لوصف خصائص المصانع والمنشآت الصّناعيّة في المنطقة شرق نابلس، واستخدام المنهج التحليليّ عند دراسة أثر المنطقة الصّناعيّة على المناطق المجاورة، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية المتمثّلةِ في المقابلات الشّخصيّة والاستبانة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه بلغ عدد المصانع في المنطقة الصّناعيّة (79 مصنعًا)، منها مصانع كيماويّة ومصانع زيوت، ومصانع تعدين، ومصانع إنشائية، والمناجر ومصانع الحجر، وعدم معاناة أصحاب المصانع من مشاكل في رأس المال والتمويل، وأنّ هناك اكتفاءً ذاتيًا من الأيدي العاملة في المصانع المقامة بالمنطقة الصّناعيّة الشّرقية لمدينة نابلس، ومعاناة المنطقة الصّناعيّة من التوزيع العشوائيّ للمصانع، وعدم اتباع غالبية المصانع معايير التخطيط عند إنشائها، ومعاناة سكان المنطقة الصّناعيّة من عدة مشاكل، سبَبُها المصانع الموجودة في المنطقة الصّناعيّة .

2. دراسة (سايح، 2015) بعنوان :" **سياسات التخطيط للمناطق الصّناعيّة في مدينة نابلس في ظلّ التطور العمرانيّ للمدينة** " هدفت الدراسة إلى تحليل الوضع القائم للمصانع والمناطق الصّناعيّة، وتحديد العوامل والسيّاسات اللازمة لتخطيط المناطق الصّناعيّة وتطويرها في مدينة نابلس، وما هي المعوقات التي يواجها المخطّطون. ارتكزت الدراسة في منهجيتها بشكلٍ أساسيّ على المنهج الوصفيّ والمنهج التحليليّ، ثمّ المنهج الاستنتاجيّ، حيث تمّ جمع المعلومات اللازمة باستخدام أدوات البحث العلميّ، ومن أهمّها الاستبانة والمقابلة والمسح الميدانيّ لمواقع المصانع في شتّى أنحاء المدينة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ إنْتشار المصانع بهذا الشكل غير المنضبط يلقي بظلالهِ السلبية على السّكان والعمران، وكذلك على أرباب العمل والاقتصادِ الوطنيّ،، كما أنّ اهمّ المشاكل والمعوقات التي تحول دون تنظيم هذه المصانع بمنطقةٍ صناعيّةٍ محدّدةٍ وتطويرها (بعد إجراءات الاحتلال الإسرائيليّ وسياسته في ضرب الاقتصاد الوطنيّ) عدم وجود إستراتيجياتٍ واضحةٍ لدى المؤسّسات الرّسمّية لتطوير المناطق الصّناعيّة، إْضافةً إلى ضعف التواصل بين هذه المؤسّسات، وأرباب العمل، بالإضافة إلى افتقار المنطقة الصّناعيّة شرق المدينة لكثير من الشّروطِ التقنيةِ والتشجيعيةِ .

3. دراسة (غدير حمد علي أحمد ،2014). بعنوان :" **تحليل التركيب الداخلي لمدينة نابلس باستخدام التحليل العامليّ.** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الكيفية التي انعكس بها التطور التاريخيّ للمدينة على تركيبها الداخليّ، تحليل التركيب الداخليّ للمدينة باستخدام تقنية التحليل العامليّ "Factor Analysi" وبيانات مناطق العدّ الإحصائيّ في المدينة لعام (2007)، بالإضافة إلى تحليل مدى تطابق تركيب المدينة الداخليّ مع النظريات العامّة لتركيب المدن، وقد أوضحت الدراسة أنّ هناك سّتةَ عوامل فسّرت التركيب الداخليّ للمدينة، وهي (ذوو الشّهادة الجامعيّة، ذوو المستوى التعليميّ العالي والمهن العليا، ذوو المستوى التعليميّ المتدني ممتهنو الخدمات والمهن الأولية، الحِرفيون، مُشغّلوا الآلات، المزارعون)، كما أظهرت نتائج التحليل العامليّ أنّ مناطق العدّ الإحصائيّ لمركز المدينة أشبعت بشكل عام على العوامل السّتّه وعلى المركز بشكل متكرر، ممّا يؤكّد أهميّة هذا المركز، هي حال أغلبيّة المدن العربيّة وتبيّن أنّ أطراف المدينة بدأت تتحوّل إلى ما يشبه ضواحي جديدة يسكنها ذوو الكفاءات والميسورون ماديًّا ، وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ الاستيطان الإسرائيليّ لم

يكـن بمنـأًى عـن تحديـد اتجاهـات نمـوّ المدينـة، حيـث إنـّه حاصـرها، وأنّ المدينـة بحاجـه إلى توسـيع في مخطّطها الهيكليّ .

4. دراسة (**مصبح** ،2011). بعنوان :" **أهميّة المناطق الصّناعيّة على النموّ الاقتصاديّ داخل قطاع غزة – حالة دراسيّة مدينة غزة الصّناعيّة** ". هدفت الدراسة إلى إظهار تأثير المناطق الصّناعيّة على نموّ الناتج المحلّيّ الإجماليّ داخل قطاع غزة، كما تبين العلاقة بين كفاءة المدن والمناطق الصّناعيّة، وبين مساحتها، موقعها، عدد المصانع والعمّال بالإضافة إلى الظروف المحيطة بها، كما هدفت هذه الدراسة إلى وضع تصّورٍ لما تقدمه إدارة المدن والمناطق الصّناعيّة للمستثمر داخل المدن والمناطق الصّناعيّة في قطاع غزة، والتعرف على دور الاستثماراتِ المحلّيّةِ والأجنبيةِ في تلك المدن والمناطق الصّناعيّة في خَلق فرص العمل والحدّ من مشكلة البطالة. وأظهرت نتائج الدراسة ضعف الحوافز المقدمة إلى المستثمرين وارتفاع الإيجارات وتكاليف التشغيل، وعدم كفاية التشريعات والقوانين والسّياسات التمويلية التي تجذب الاستثمار وعدم الاستقرار السياسيّ .

5. دراسة (حلاحله ،2008) .بعنوان :" **جغرافية الصّناعة في مدينة الخليل "** هدفت الدراسة إلى معرفة التطور التاريخيّ للصّناعة في مدينة الخليل، والتعرف على واقع الصّناعة في مدينة الخليل من حيثُ تطورها ومساهمتها في التوظيف والإنتاج والقيمة المضافة، وتحديد التنوع والتخصّص الصّناعيّ للمدينة، وتحديد الخصائص الديمغرافيةِ والاقتصاديةِ، والتركيب التعليميّ للعمالة والعوامل التي تؤثرّ على تحديد موقع المُنشأُة الصّناعيّة، والتعرف على المشاكل التي تعاني منها الصّناعة في مدينة الخليل، وبيان أثر الاحتلال الإسرائيليّ على الصّناعات في المدينة، واستخدم الباحث الأسلوب الوصفيّ والتحلْيل الكمّيّ، وتلخّصت نتائج الدراسة في سيطرت مدينة الخليل على (55.7 %) من مجموع المنشآت الصّناعيّة التحويلية في المحافظة، ويشكل العاملون في القطاع الصّناعيّ في المدينة نسبة(36.6 %) من مجموع العاملين في القطاع الصّناعيّ في محافظة الخليل، وكذلك تتركز في مدينة الخليل صناعات دبغ الجلود وتهيئتها وصنع الحقائب والأحذية، وصنع المنسوجات والطباعة. ويتضح ارتفاع نسبة إسهام الصّناعات اللافلزية البالغة(30 %) من أجماليّ القِيمة المضافة في محافظة الخليل،

وتمثّل الصّناعات الجلدية والنسيج المرتبةَ الأولى للصّناعات في المدينة، تليها الصّناعات المعدنية وصناعة الخَشب والأثاث في المرتبة الثّانية.

6. دراسة (شتيوي، 2007) بعنوان :" **دمج سكان المخّيمات الفلسطينيّة في الضّفة الغربية اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا في البيئة الحضريّة المجاورة حالة دراسيّة لمخّيم بلاطة – نابلس** "

هدفت الدراسة إلى مناقشة موضوع دمج المخيّمات الفلسطينيّة اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا في البيئة الحضرية المحيطة، ومخيّم بلاطة، الذي يعاني من أوضاعٍ اقتصادّيةٍ واجتماعيّةٍ وصحّيةٍ وتعليميّةٍ غاية في السّوء، وهدف الدمج إلى تخفيف المعاناة ودمج المخيّم مع البيئة الحضرية المحيطة، وهدفت أيضا إلى دراسة بيئة المخيّم بمختلف خصائصها، والتعرف على أهم الإشكالات الموجودة فيه، ووضع إستراتيجيات لمواجهة الصّعوبات التي يعاني منها أهل المخّيم. ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث الوثائقَ المتوفّرةَ لدى مركز النازحين في بلدية نابلس والمقابلات مع سُكان المخيم، والاستبانة التي وُزّعت الذي تم توزيعه على سُكان المخيّم لمعرفة المشاكل التي تواجه السّكان، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنّ هناك تقبلاً واضحًا لعملية الدمج الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ من قِبل سكان مخّيم بلاطة، وأنّ إجراء عمليّة الدمج ضرورة ملحّة للمخيّم من أجل تحسين الأوضاع المعيشّيةِ وتطوير البيئةِ الحضريةِ للمخيّم، وأكدت الدراسة أنّ تحسين المخيم وتطويره لا يتعارض مع حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيّين.

7. **دراسة (أبو علان،2007). بعنوان " التطور الحضريّ والتركيب الداخليّ لمدينة الظاهرّية في فلسطين** " تناول الباحث دراسة التطور الحضريّ والتركيب الداخليّ لمدينة الظاهرية في فلسطين، فقد استخُدمت تقنية التحليل العامليّ الإحصائيّ لتحليل التركيب الداخليّ للمدينة من خلال تحليل بيانات متغيرّات الحالة الاقتصادية للسّكان. وتمّ توضيح مراحل التطور الحضريّ وإظهارها فتمّ تحليل التركيب الداخليّ للمدينة، كونه المحصّلةَ النهائيّةَ للتطوّرِ الحضريّ داخل المدينة في لحظةٍ معينةٍ وقد توصّل الباحث إلى أن~ الظاهرية تحولت من قرية إلى مدينة خلال القرن العشرين، وترتّب على هذا التحول تغّيٌر في طريقة البناء والمواد المستعملة فيه، وتوصّل الباحث أيضًا إلى أنّ الظاهرية مدينة جديدة، وتركيبها الداخليّ لا يتطابق مع النظريات الثلاث للتركيب الداخليّ للمدن، وقد يكون تركيبها عشوائيًا إلى

حدّ ما، وتوصّل الباحث أيضًا إلى أنّ للاحتلال دورًا كبيرًا في حصر مناطق التوسّع بالنسبة لمدينة الظاهريّة بشكل خاصّ والمدن الفلسطينيّة بشكل عام، وترتبط هذه الدراسة مع موضوع البحث في كونها دراسةً تحّللُ التركيب الداخليّ في إحدى المدن الفلسطينيّة، وتستعمل تقنية التحليل العامليّ، وتتقاطع هذه الدراسة مع موضوع البحث، كونها تناولت إحدى المدن الفلسطينيّة بالبحث والتفسير، واستخدمت التحليلَ العامليّ باعتبارهِ أسلوبًا إحصائيًّا للوصول إلى النتائج المطلوبة، وقد غطّت هذه الدراسة مَنْطَقَةٌ مُحَدَّدَةٍ–الظاهريّة– لذا استدعى القيام بدراسة مناطق أخرى مثل نابلس.

8. دراسة (البظ ،2004). بعنوان " **محدّدات إنشاء المدن والمناطق الصّناعيّة في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصّناعيّ**". هدفت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعمل على تعزيز الوضع الاقتصاديّ و الاجتماعيّ للمدينة في حال تمّ تنظيم القطاع الصّناعيّ وتوفير المُناخ المناسب لتشجيع عملية الاستثمار في المدينة، ومراعاة تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات الخاصّة بالمناطق الصّناعيّة، إذ إنّ ذلك يسهم في الحفاظ على البيئةِ والمجتمعِ. وتعزيز وضع العمل الصّناعيّ من أجل الحفاظ على الإنسان والبيئة، كما هدفت إلى دعم الاقتصاد الفلسطينيّ وتعزيزه وازدهاره على الصّعيدين: المحلّيّ والإقليميّ نتيجةً لدخول مهنٍ جديدةٍ أخرى من خلال المستثمرين تعمل على زيادة فرص العمل وكذلك الخبرات. وأشارت النتائج إلى إنّ معاناة أغلب أصحاب المنشآت الصّناعيّة كانت بسبب الأوضاعِ الأمنيةِ السّياسيّةِ التي يعيشها المجتمع الفلسطينيّ عمومًا ومدينة نابلس على وجه الخصوص، وإنّ وجود بعض المستوطنات الإسرائيليّة ذات الوظائف المختلفة في المناطق الفلسطينيّة، وخاصّة الصّناعيّة منها، والتي كان لها آثار سلبية على البيئة وعلى الاقتصاد الفلسطينيّ، وكذلك عودة بعض المهن إلى داخل التجمّعات السّكنية نتيجةً للظروف الراهنة له أثر سلبيّ على البيئة والمجتمع بعد أن كانت خارج تلك المناطق السكنية.

9. دراسة (مكحول، 2004). بعنوان "**التكامل العموديّ والأداء الاقتصاديّ في الصّناعة التحويلية الفلسطينيّة**": هدفت الدراسة إلى قياس درجة التكامل العموديّ في الصّناعات التحويلية الفلسطينيّة للتعرّف على مستوى الحدّ الرابع حسب التصنيف الدوليّ للنشاط الاقتصاديّ، وتقدير تأثير التكامل العموديّ على أداء المنشآت الصّناعيّة التحويلية؛ وذلك

باستخدام تحليل الانحدار الخطّيّ المتعدد، بالاعتماد على بيانات المسح الصناعيّ لسنة 1997. وقد استخدمت نسبة القيمة المضافة إلى المبيعات باعتبارها مؤشّرًا لدرجة التكامل العموديّ. وبينت النتائج ارتفاع درجة التكامل العموديّ بشكل عام في الصّناعات الفلسطينيّة عند مقارنتها مع بعض الدول العربية المحيطة من جهة، واختلاف درجة التكامل العموديّ بين فرُوع الصّناعات التحويلية من جهة أخرى، كما تبّينَ من النتائج أنّ التكامل العموديّ يؤثّر إيجابيًا على أداء المنشآت الصّناعيّة، ويزداد تأثيره على أداء المنشآت الصّغيرة مقارنةً بالمنشآت الكبيرة، كما أنّ تأثيره على المنشآت العاملة في الضّفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة. وتشير النتائج إلى أهميّة استخدام التكامل العموديّ من قِبل القطاع الخاصّ باعتباره إستراتيجيّةً لتحسين أداء المنشآت الصّناعيّة لمواجهة الضغوط التنافسيّة المتزايدة في المناطق الفلسطينيّة، كما يمكن للجهاتِ الحكوميّةِ المعنية تشجيع عمليات التكامل العموديّ من خلال الاندماج، أو النموّ الذاتيّ للمنشآت بعد التأكد من أنّ ذلك لن يؤدّي إلى زيادة القوة الاحتكارية للمنتجين.

10. دراسة (الساعد، 2003). عنوانها :" **دور المناطق الصّناعيّة في حلّ مشكلات القطاع الصّناعيّ :حالة دراسّية حول صناعة الحجر في جنين** ". هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلة الموقع غير المناسب لمناشير الحجر وأبعادها وأسبابها وآثارها إذ إنّ الموقعَ غير المناسب، وضعفَ البِنى التحتية لمجمل هذه الصّناعة ترتبت علية آثار سلبية تمثلت بتلويثها للبيئة وتدني نوعية خدمات البنية التحتية، وهدفت إلى التعرف بشكل أساسيّ على قدرة وإمكانية المناطق الصّناعيّة لحلّ مشكلة الموقع غير المناسب، بحيث سيتمّ التطرق إلى آلية عمل المناطق الصّناعيّة ودورها في تنمية القطاع الصّناعّي وذلك من خلال مراجعة التجارب الناجحة في بعض الدول التي اعتمدت آلية المناطق الصّناعيّة باعتبارها وسيلة للتنمية الصّناعيّة كما بُنيت الدراسة على اقتراح السياسات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع، والمتمثّلة في النواحي الإدارية والمالية والتسويقية، كما أشارت إلى النتائج أنه يجب على الجهات المختصّة إنشاءَ مواقعَ ملائمةً لهذه الصّناعة الحيويّةِ من ناحية، ومن ناحية أخرى مدى عدم ملاءمة المواقع الحالية للمنتجين والمستهلكين والسّكان، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ محافظة جنين تختصّ بصناعة الحجر، فقد بلغت نسبة عدد المناشير التي تنتج حجر البناء(96.5%) وبلغت نسبة عدد المناشير التي تنتج رخامًا وحجرًا (1.2%). وأنّ معظم المنشآت العاملة تعاني على حدّ سواءٍ منَ التّخلّص من

مخلّفاتها السائلة والصلبة حيث تلجأ إلى الطرق البدائية للتخلّص منها، وأنّ (43.5 %) يؤيدون الانتقال إلى المنطقة الصّناعيّة بشكل طوعيّ، لكنّ البقيّة الباقية تعارض ذلك.

11. دراسة (الجمل، 2003). بعنوان :"**جغرافية الصّناعة في محافظة نابلس** ". تتبع أهميّة هذه الدراسة، كونها تسلّط الضّوْء على قطاع الصّناعة في محافظة نابلس، وما في هذا القطاع من مكوناتٍ وبنيةٍ، ومقوماتٍ، ومشاكلَ يعاني منها لوضع الحلول المناسبة، كما ركّزت الدراسة على الموقع الصّناعيّ وتوزيعه، وعوامل اختياره في محافظة نابلس، كما ألقت الضّوْء على المقوماتِ الطّبيعيّة والبشريةِ للصّناعة ودعمهما للصّناعة، وأهميّة المحافظة من الناحيةِ الصّناعيّة، وقد بينت النتائج توافر معظم مقومات الصّناعة وإمكانيّة تطويرها في منطقة الدراسة عن طريق الاستيراد المباشر لبعض الموادّ الخام~ اللازمة، كما وضّحت نتائج الدراسة أهميّة الصّناعات، ومكانتها في محافظة نابلس بالنسبة للمحافظات الأخرى، حيثُ احتلّت محافظة نابلس المرتبةَ الثانية في معظم الصّناعات بعد محافظة غزة، بالإضافة إلى احتلالها للمركز الأول في صناعاتٍ كثيرةٍ على مستوى المحافظات الفلسطينيّة ككلّ، كما أوصت بضرورة الإسراع في تطبيق التنظيم الصّناعيّ الذي تباشر بلدية نابلس في العمل على تطبيقه بالتعاون مع وزارة الاقتصاد، أعطت هذه الدراسة بعض المؤشّرات المتعلّقة بالمنطقة المراد دراستها.

واستخدم الباحث منهج أسلوب المسح الوصفيّ، وتوصّل إلى النتائج الآتية:

1-بالنسبة لإعداد المنشآت الصّناعة تمثل محافظة نابلس(18.1%) من المنشآت العاملة في المحافظات الفلسطينيّة وهي بذلك تحتلّ المرتبة الثانية بعد محافظة غزة، والمرتبة الثالثة قد احتلّتها محافظة الخليل وتليها محافظات رام الله وطولكرم وجنين وبيت لحم وقلقيلة وأخيرًا أريحا.

2- أمّا بالنسبة لإعداد العاملين في الصّناعة فقد احتلّت محافظة نابلس ما نسبته (16.1%) من مجمل العاملين فيها وقد احتلّت المرتبةَ الثانيةَ محافظة غزة، واحتلّت المحافظات الأخرى نفس الترتيب السابق نفسه.

3- ومن نتائج الدراسة أيضا إن الإيرادات الناتجة عن قطاع الصّناعة في المحافظة شكّلت

نسبة(17.2%) من اجماليّ العام في النشاط الصّناعيّ، وكذلك احتلّت المرتبة الثانّية بعد محافظة غزة.

4-تمثل الصّناعات التحويلية في المحافظة ما نسبته(16.8%)من الصّناعات التحويلية وكذلك تأتي محافظة نابلس في المرتبة الثانية بعد محافظة الخليل بينما تراجعت محافظة غزة إلى المرتبة الثالثة.

12. دراسة (خميس، 2002) بعنوان :" **خصائص التحضّر وعلاقتها بالبيئة الحضريّة المبنية حالة دراسّية – مدينة طولكرم** " هدفت الدراسة إلى تحليل المخطّطات الهيكلية والأسس التي قامت عليها والتغّيرات التي طرأت عليها، واستعراض سياسات التخطيط وتقييمها وتحليل أثر الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية ودراسته على التجاور السّكانيّ والتجمّع، وتحليل خصائص المسكن وعلاقتها بخصائص التحضّر، وكذلك إلقاء الضّوْء على التركيب الداخليّ للمدينة، ومستوى الخدمات التي تتوفّر للسّكان، واقتراح الوسائل الكفيلة بتحسين مستوى الأحياء التي تعاني من قصور الخدمات ومشاكل السكن، كما استخدم الباحث المنهجَ التاريخيّ والتحليل الوصفيّ المبسّط، ونظام التحليل الاحصائيّ (spss) كما استعرض المخطّطات الهيكلية للمدينة عَبر فتراتٍ ومراحلَ تاريخيةٍ مختلفةٍ. لقد أظهرت الدراسة الأبعاد التي أدّت دورًا هاما في تحضّر هذه المنطقة، التي كان لها أثر على البيئة الحضرية المبنية، حيث قدّم الُبعدُ الاقتصاديّ والتعليميّ، وصلة القرابة، والبُعدُ الديمغرافيّ والبُعدْ البيئيّ دورًا كبيرًا ومن خلال هذه الأبعاد امتلكت المنطقة خصائصَ حضريةً بنسبة معينة، إضافةً إلى امتلاكها خصائصَ ريفيةً في المنطقة نفسها بنسب أخرى، ممّا أسهم في وجود تباين نسبيّ بين الأحياء وهذا يدلّ على عدم وجود نقلةٍ حضريةٍ دفعةً واحدةً، وأنّ خصائص المنطقة لم تكتمل في اتِّجَاهَ التَّحْضِر، ممّا عزّز فكرة المتصل الريفيّ الحضريّ.

13. دراسة (نادر،2001). بعنوان: "**أنماط استخدام الأرض في مدينة طوباس: دراسة في التركيب الداخليّ**" هدفت هذه الدراسة إلى تفسير التركيب الداخليّ لمدينة طوباس من خلال إبْراز أوجه الاختلاف والتباين بين أحياء المدينة المختلفة ومناطقها حسب

الخصائص السّكانية وخصائص المسكن، وإظهار الامتداد المكانيّ لهما، ولتحقيق هدف الدراسة تمّ تحضير استبانة تشتمل على المتغيّراتِ المتعلّقةِ بخصائص السّكان الاقتصادية والاجتماعيّة والديموغرافيّة، وخصائص المسكن، بالإضافة إلى استخدامات الأراضي في المدينة، وباستخدام أسلوب التحليل العامليّ توصّل الباحث إلى عدّة نتائج، مفادها أنّ التركيب الداخليّ لمدينة طوباس تحكمه أربعة عوامل، هي(عامل تركيب الأسرة، العامل الاقتصاديّ والاجتماعيّ، عامل خصائص المسكن، عامل الحالة الاقتصادية المتوسّطة)؛ إذ اكدت نتائج هذه الدراسة أنّ الوضع الاقتصاديّ والاجتماعيّ يرتبط مع طبيعة المسكن، وتتقاطع هذه الأطروحة مع موضوع البحث في أنها استخدمت التحليل العامليّ باعتباره أسلوبًا إحصائيًّا في تحليل التركيب الداخليّ وتفسيره، أعطت هذه الدراسة بعض المؤشرّات المتعلّقة بالمنطقة المراد دراستها .

1.13.2 الدراسات العربية

1. دراسة (قاسم، 2019) بعنوان: "**المناطق الصّناعيّة في محافظة البصرة وأهميّتها الاقتصادية**" يهدف البحث إلى دراسة أهمّ واقع المناطق الصّناعيّة في البصرة والتوزيع الجغرافيّ لتلك المناطق، وما هي المشكلات التي تعاني منها، مع اقتراح سُبلٍ لحلّ المشكلات التي تعاني منها وأهميتّها الاقتصادية. اعتمدت الدراسة المنهجَ الوصفيّ والكمّيّ الذي أعتمد على تحليل البيانات والمعالجات الإحصائية، واستخدام نُظم المعلومات الجغرافية لتوزيع المناطق الصّناعيّة. توصل البحث إلى النتائج الآتية: تضمّن محافظة البصرة عدة مناطقَ صناعيّة، اذ تنقسم إلى مناطقَ عشوائيةٍ، عدد منشآتها(6096 منشأة) فضلاً عن المناطق الرسمّية التي بلغت سبع مناطق، وثماني مناطق صناعيّة مخطّط إنشاؤها، بالإضافة إلى عديد من المشكلات الادارية والتنظيميّة التي لها تأثير هامّ في عملية إدارة المشاريع التنمويّة في العراق والمحافظة، والمتمثّلة بعدم قدرة المسؤولين على اتخاذ القرار المناسب، أنّ محافظة البصرة تتطلب تنميةً شاملةً وفقًا لمستويات الحرمان، وحجم السّكان في مجال الخدمات والبِنى الارتكازية وَفقًا للإمكاناتِ والمزايا النسبيةِ للمواردِ الطبيعيةِ والقطاعاتِ الإنتاجيّةِ وقطاعاتِ الموانئ، عدم وجود خطةِ واضحةِ لتنمية النشاط الصّناعيّ، فضلاً عن عدم توفر البِنى التحتيّةِ في محافظة البصرة والنهج الحكوميّ الذي همّش دور القطاع الخاصّ وعطلّ دوره التنمويّ.

2. دراسة (نضال ،2017) بعنوان: **"الصّناعة ودورها في النهوض بالاقتصاد الوطنيّ – دراسة حالة بلدية سكيكدة**–. " هدفت الدراسة إلى إعطاء نظرة أكثر شموليةً حول موضوع الصّناعة ودورها في النهوض بالاقتصاد؛ لذلك جاءت الدراسة لتشخيص واقع الصّناعة في الجزائر بصفةٍ عامةٍ وبلدية سكيكدة بصفة خاصّةٍ، واستغلال الموقع الاستراتيجيّ للبلدية للنهوض بقطاع الصّناعة، وإبراز الصّورة الحقيقية لبلدية سكيكدة في ميدان الصّناعة وإبراز الإمكانيات المتاحة لجذب المستثمرين داخل الوطن وخارجه والاستغلال الأمثل لمنطقة النشاطات، خاصّة بعد تشّبع كلّ المناطق الصّناعيّة الموجودة بالبلدية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف أستخدم الباحث المنهجَ التحليليّ والوصفيَ؛ من أجل الوصف الدقيق والمنظّم للعملية المدروسة بالتحليل والمقارنة من خلال المرحلة النظرية، وعملية جمع المعلومات، ومرحلة العمل الميدانيّ، والحصول على البيانات الإحصائية، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ الدولةَ الجزائريةَ اتبعت ثلاث إستراتيجياتٍ من أجل تحقيقِ التنميةِ الاقتصاديةِ المتمثّلة في إستراتيجيةِ التنميةِ الزّراعيّةِ والخدمات، وعدم أتباعها إستراتيجيةً صناعيّةً واضحةَ المعالم، ما أدى إلى القضاء على النسيج الصّناعيّ، بالإضافة إلى دور الصّناعة، كونها السّببَ في تلوث البيئة، فيؤثّر هذا سلبًا عليها، وعلى الإنسان، وعلى عملية التنميةِ الاقتصاديةِ، كما تتميّز بلدية سكيكدة بموقع إستراتيجيٍّ ممّيزٍ، إلا أنها تعاني من كوارثَ بيئيةٍ حقيقيةٍ تتسبب فيها مركبات المنطقة الصّناعيّة الكبرى، لكونها من أهمّ بلديات الشّرق الجزائريّ، إضافة إلى تشبّع المناطق الصّناعيّة في بلدية سكيكدة، ولصعوبة التّضاريس والموضع، وعدم توفّر أراضٍ لإنشاء مشاريعَ صناعيةٍ تم اللجوء إلى مدينة الحروش نظراً لارتباطها بشبكة مواصلات تربطها بميناء سكيكدة.

3. دراسة (سليمة ،2017) بعنوان :" **واقع المساحات الخضراء وتأثيرها على البيئة الحضرية –دراسة حالة مدينة المسيلة** ". هدفت الدراسة بشكل رئيسيّ إلى إيجاد الطرق والوسائل المناسبة لتحسين واقع المساحات الخضراء في مدينة المسيلة، ومحاولة التغلب على ما تعانية المدينة من مشاكلَ ناجمةٍ عن قلتها، وذلك لتحقيق قدرٍ عالٍ من الراحة النفسيّة والرؤية الجمالية. أما الأهداف الثانوية فتمثّلت في السعي لإيجاد مساحاتٍ خضراءَ في المدينة، وزيادة الاهتمام، وتوزيع المساحات الخضراء توزيعًا عادلاً على أحياء المدينة، واعتمد الباحث المنهج الوصفيّ

والتحليليّ للوصول إلى النتائج التي أظهرت أنّ مدينة المسيلة تعاني من نقص وإْهمال في المساحات الخضراءِ، إضافة إلى وجود تناقص بين عدد السّكان والمساحاتِ الخضراءِ، بالإضافة إلى عدم وجود تشريعات ملزمة في التخطيط العمرانيّ للمدن لإنشاء الحدائق والمساحات الخضراء بما يتناسب مع حجم المدن والأحياء السكنية، ووجود فرق كبير بين ما صُمّم في المخططات، وما هو موجود على أرض الواقع، وعدم وجود اهتمام من طرف الجهات المسؤولة عن تسيير المساحات الخضراء القائمة .

4. دراسة (المرشد، مزاهرة، النوافعة، 2017)، بعنوان:" **دراسة مدى الالتزام بمتطلبات السلامة والصّحّة المهنية في شركات صناعة الألبسة في المناطق الصّناعيّة المؤهلة** " هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام شركات صناعة الألبسة في المناطق الصّناعيّة المؤهلة (QIZ) بتطبيق متطلبات السّلامة والصحّة المهنية وتوفيرها والتعرف على أثر متطلبات السلامة والصّحّة المهنية على إْصابات العمل والأمراض المهنية في مصانع الألبسة الموجودة في المناطق الصّناعيّة المؤهلة وتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات العملية لتفعيل تطبيق متطلبات السلامة والصحّة المهنية وتوفيرها للحدّ من حوادث العمل وإصاباته والأمراض المهنية في شركات صناعة الألبسة في المناطق الصّناعيّة المؤهلة (QIZ). اعتمدت الدراسة الأسلوبَ الوصفيّ التحليليّ، وأسلوب الدراسة الميدانية باعتبارهما أسلوبين أساسيّين لجمع البيانات والمعلومات، كما أشارت نتائج الدراسة إلى مدى توافق أفراد العينة على النتائج المتوقعة لمدى التزام إدارات الشّركات نحو تطبيق متطلبات السّلامة والصّحّة المهنية منخفض، وأنّ إدارة الشّركات كانت إحدى الأسباب المباشرة لتدنّي الالتزام بمتطلبات السلامة والصّحّة المهنية، كما تمّ التوصّل إلى أنّ ما نسبته (68 %) من أفراد العينة يروْنَ أنّ العُمّال لا يلتزمون بمتطلبات السلامة والصّحّة المهنية التي توفّرها الشّركات المبحوثه، كما تمّ التوصّل إلى أنّ ما نسبته(74%) من أفراد العينة لا يرون كفاءة التشريعاتِ الوطنيةِ المتعلقةِ بحلّ مسألة السلامة والصّحّة المهنية ورفع سقفها.

5. دراسة (منوبية، 2016) بعنوان :" **مظاهر تأثير النموّ السّكانيّ على البيئة الحضريّة – مدينة بسكرة نموذجًا**". هدفت الدراسة إلى الوصول إلى نتائجَ دقيقةٍ لمعرفة مظاهر تأثير النموّ

السكانيّ على البيئة الحضرية في مدينة بسكرة من خلال التعرف على مظاهر تأثير النموّ السّكانيّ على الناحيةِ المورفولوجيةِ والأيكولوجّيةِ، وعلى المرافق والتجهيزات الأساسيّة لمدينة بسكرة، وعلى الحياة الاجتماعيّة في مدينة بسكرة، كما وضحت نتائج الدراسة المشاكل التي تعاني منها البيئة الحضرية الناتجة عن النموّ السكاني وفي حقيقة الامر فإنّ الزيادة في السّكان ليست هي المشكلة الأساسيّة، وإنما عدم توافق عدد السّكان مع الإمكانات المتاحة، وسوء التخطيط والتنظيم، وتوزيع السّكان، والاستفادة منهم باعتبارهم مورداً بشرياً يعمل على تنمية المدينة، بدلاً من تدهورها وتدميرها، وأنّ المدينة مهما كان حجمها ودرجة تقدمها لا يجب أن نُغفلَ الجانب الديموغرافيّ لها لما له من تأثيراتِ ايكولوجيةِ واجتماعيّةِ عليها، باعتبارها المجالَ الحيويَّ الذي يوفّر لساكنيها كلّ متطلبات الحياة الحضرية، بالإضافة إلى ٱنتشار الأحياء العشوائية، والتلوث الحضريّ، وانتشار النفايات الحضرية ومشكلة الازدحام والنقل الحضريّ .

6. دراسة (حمدان، محمد علي، 2011) بعنوان :" **التأثيرات البيئية للمنطقة الصّناعيّة في المدن** ". هدفت الدراسة إلى توضيح أهمّ الملوثات ومصادرها التي تسبّب المشاكلَ البيئيةَ وتأثيراتها على البيئة والإنسان، وتوضيح أهمّ السلبيات والإيجابيات في المنطقة الصّناعيّة في الوزيرية وتأثيراتها على المناطق المجاورة، ومن النتائج التي توصّلت إليها الدراسة أنّ مدينة بغداد من أكثر المحافظات تركيزًا من ناحية السّكان وعدد المشاريع الصّناعيّة، بالإضافة إلى ضعف الوعي البيئيّ لدى الناس، وأصحاب المعامل في كيفية المحافظة على البيئة من الملوثات الصّناعيّة وعدم الالتزام بالقوانين والمعايير البيئية الوطنية، وعدم وجود دراسات حديثة للتلوث وطرق معالجتها، وافتقار المعامل الحكوميّة والأهلية للتقنيات والوسائل المستخدمة لضمان صحّة العاملين وسلامتهم، وأنّ أهمّ الملوثات الناتجة عن المنطقة الصّناعيّة هي ملوثات الهواء كما أظهرت نتائج الاستبانة التي أجراها الباحث تأثر السّكان في المناطق المحيطة بالملوثات الغازية المنبعثة والزحام المروري حول المنطقة الصّناعيّة، مما يجعل المناطقَ السّكنية الملاصقةَ للمنطقة ذات مظهر عام غير مرغوب فيه، وتأثر المنطقة بالملوثات الغازية، وما تسبّبه من أمراضٍ نفسيةٍ وجسديةٍ.

7. دراسة (محمد، 2011) بعنوان :" **دور الثقافة البيئيّة في حماية البيئة الحضرية – دراسة ميدانية بمدينة عين اعبيد** ". هدفت الدراسة إلى تشخيص الواقع الفعليّ لظاهرة تلوث المدن والعوامل المسبّبة له، وتسليط الضّوْء على واقع الثقافة البيئية في الوسط الحضريّ وتأكيد الدور الذي يؤدّيه السّكان، وإسهامهم في الحفاظ على البيئة الحضرية، وإعداد إطارٍ نظريٍّ حول الثقافة البيئية، والتي تعدّ أحد الأساليب المنتهجة لحماية البيئة، واكتشاف آفاقٍ جديدةٍ من المعرفة، وفهم جوانب المسألة فهمًا علميًا؛ وذلك من خلال تطبيق المعارف النظريةِّ والمنهجيةِ المكتسبةِ. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ الفئاتِ العمريةَ لمجتمع الدراسة تشمل الجيل الأقلّ من(40 سنة) وهو الجيل الأكثر تفاعلاً مع الواقع الاجتماعيّ والبيئيّ للمدينة، والجيل الأكبر من (40 سنة) وهو الجيل الأكثر خِبرةً بالحياة، وأنّ أغلب سكان المدينة هم من المولودين بها، وهو ما يجعلهم أكثرَ ارتباطاً وانتماءً لها، وأنّ البيئةَ الحضريةَ تعاني من مشكلات بيئيّة عديدةٍ لامست الماء والهواء والمحيط، وقد أشارت النتائج إلى أنّ الأرصفةَ والطّرقاتِ والمساحاتِ العامّة هي الأكثر تدهورًا، كما أنّ الواقع الايكولوجيّ للمدينة يعاني من مختلف مظاهر التلوث، وأنّ أبرز مشكلة تعاني منها البيئة الحضرية هي النفايات الحضرية والوسط الحضريّ، وهذا ما يؤكّدُ أنّ السّكان هم أحد الأسباب المباشرة لتلوث بيئة المدينة والوسط الحضريّ، وغياب الوعي والثقافة البيئية، حيث أصبح السّكان جزءاً من المشكلة بدلا من أن يكونوا جزءاً من الحلّ.

8. دراسة (يوسف ، 2010) **"اثر الامتداد الصّناعيّ في المدن الجديدة على توطّن السّكان**

"هدفت الدراسة إلى التعرض إلى واقع المدن الجديدة ذاتِ القاعدةِ الاقتصاديةِ الصّناعيّة، بتحليل دور الصّناعة في المدن الجديدة على المستويين: الاقتصاديّ والعمرانيّ، عرض بعض التجارب الدوليّة في مجال التخطيط الصّناعيّ، والوصول إلى آلياتٍ وأسسِ التخطيطِ الصّناعيّ الناجح، دراسة المخطط الصّناعيّ في المدن الجديدة وتقييمه، المقارنة بين مدينة العاشر من رمضان ومدينة السادات، من حيث نجاح الصّناعة في جذب السّكان واستقرارهم، استعراض المؤشّرات الاقتصادية والعمرانية كحجم الاستثمارات الصّناعيّة، حجم العمالة، أنواع الصّناعات، حجم الدُّخول وحجم الاستثمارات في تلك المدن الجديدة.

وقد خلصت الدراسة إلى إنّ العلاقة بين الصّناعة في المدن الجديدة وتوطين السّكان، هي علاقة ضعيفة لم تحقّق الصّناعة الدور العمرانيّ المستهدف منها، مما يمكن القول: إن الصّناعة نجحت اقتصادياً ولم تنجح عمرانيًا .

9 .دراسة (صالح، 2009) بعنوان :" **البيئة الحضرية داخل الأنسجة العمرانية العتيقة والتنمية المستدامة (حالة قسنطينة)**". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل المختلفة والمعقّدة بالمدينة العتيقة، وبالأخصّ التلوث البيئيّ بنوعيه: الماديّ والمعنويّ الذي يوخز حي السويقة وباقي الأحياء العتيقة عَبر مؤشّراتِ ومظاهرَ صارت واضحةً، وأثرت على توازن النظام البيئيّ وتراصّ النسيج العمرانيّ، والتصاق المباني والتماسك الأسريّ، والعلاقات الاجتماعيّة والتمايز المجالي بين الأحياء والمناطق، وضياع الخصوصيّات والمميّزات، وأثر ذلك على البنية العمرانيةِ والمعماريةِ ونظامها الايكولوجيّ المتوازن، ومحاولة إيجاد حلول لتحسين مستوى البيئة الحضرية تتناسب مع خصوصيّة منطقة الدراسة، كما أستخدمَ الباحث المنهج الوصفيّ والتحليليّ. وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يمكننا القضاء على مظاهر التلوث بشتّى أنواعه بالأحياء العتيقة إلا بالتعاون والمشاركة الفعّالة للمواطنين بَدْءًا بتقبلهم واقتناعهم بفكرة حمايةِ البيئةِ، واحترام خصوصيّات النسيج العتيق، ثمّ سعيهم وتطبيقهم سلوكًا وإرادةً عن قناعة لا خوفاً من العقوبة، كما يجب رفع اهتمام المسئولين لهذا التراث الماديّ وتحسين صورته، ومستوى البيئة بمساكنه وأزقّته في كلّ شِبر منه، وكذلك تقريب وجهات النظر بين الباحثين واستشارتهم، ودعمهم ماديًا ومعنويًا، واستغلال نتائج البحوث العلميّة ميدانيا بالتنسيق مع مختلف المصالح ومطالبتهم بالنتائج الملموسة في الميدان.

10 . دراسة (العزاوي، 2002): " **أثر المستوطنات الصّناعيّة في التنمية الإقليميّة: دراسة تطبيقية على مستوطنة النهروان الصّناعيّة في العراق**" .

هدفت الدراسة إلى توفيرِ قاعدةٍ علميةٍ وواقعيّةٍ عن تجربة التوطين الصّناعيّ في مستوطنة النهروان، بوصفها التجربةَ الأولى والوحيدةَ في القطر. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أنه يمكن أن تُعدّ المستوطنة أداةً مهمّةً في التنمية الصّناعيّة من ناحية، والتنميةِ الحضاريةِ والإقليميّةِ من ناحية أخرى. يختلف موقع المستوطنة الصّناعيّة حسب الهدف والنشاط الصّناعيّ القائم فيها

في المستوطنة المخصّصة للصّناعات الصغيرة التي تنشأ لأول مرةٍ في الدول النامية، و يُفضّلُ بناؤها في المواقع الحضرية الكبيرة، وفي ضواحيها لضمان نجاحها. تساعد المستوطنة على حلّ مشكلة التمويل التي تعترض رجالَ الصّناعة، لاسيّما الصّغار منهم. من الصّعوبة بمكان وضع حدّ أدنى، وحدّ أقصى لحجم المستوطنة الصّناعيّة، .يمثّل برنامج المستوطنات في الهند جزءًا من خطّة تنمية الصّناعة الصّغيرة.

1.13.3 الدراسات الأجنبيّة

1. دراسة (Ghebretekle، 2015) بعنوان: " **INDUSTRIAL POLLUTION CONTROL AND MANAGEMENT IN ETHIOPIA** "

الهدف من هذا البحث هو التحقيق في ممارسة السّيطرة على التلوث الصّناعيّ وإدارته في إثيوبيا مع التركيز بشكل خاصّ على صناعتين مختارتين. بالنسبة للتحقيق العمليّ، تمّ استخدام منهجيّةٍ تجمع بين مقابلةِ شبه منظمة من المخبرين الرئيسيّين في التلوث الصّناعيّ، إلى جانبِ البيانات الوثائقيةِ والملاحظةِ. تظهر نتائج البحث أنّ حجم التلوث الصّناعيّ آخذ في الازدياد في البلاد بسبب صناعات الجلود و النسيج بشكل خاصّ، كما يظهر التلوث أكثر حدّةً في المراكز الحضرية، إذ توجد معظم الصّناعات. والمشكلة هي أنّ معظم المصانع العاملة في إثيوبيا ليس لديها مصانع لمعالجة النفاياتِ، إنهم ببساطة يعملو على تصريف النفايات السّائلة غير المعالجة إلى الأنهار القريبة، أو مرافق الصّرف في انتهاك للمعايير المعمول بها، حتّى بالنسبة للصّناعات التي تحتوي على محطّات معالجة، فإنّ محطّاتِ المعالجة لا تعمل بشكلٍ صحيحٍ بسبب الآثار المترتّبة على التكلفة ؛ ويقومون بتصريف النفايات السّائلة إلى الأنهارِ القريبةِ وبالتالي فهي تسبّب الضّرر بالبيئة والمجتمعات المجاورة. كان العائق الرئيسيّ أمام مكافحة التلوث الصّناعيّ هو تطبيق شكلٍ ضعيف من سياسة التنمية المستدامة، ونقص اللوائح المؤسّسيّة بما في ذلك القوانين وآليات التنفيذ التنظيميّ. ويتجلّى ذلك من خلال الافتقار إلى الإرادة السّياسيّة من جانب الحكومة لتطبيق قوانين مكافحة التلوث الصّناعيّ القائمة، و نقص القدرات (الموارد والأفراد) والتنسيق بين المنظّمات البيئية من جانب المجتمع المتضرّر، ثمة نقص في الوعي والتنظيم لحماية حقّهم المكرس دستوريًا – الحقّ في بيئةٍ نظيفةٍ وصحّيةٍ .

2. دراسة (AHMAD، 2015) بعنوان:" **EFFECTS OF WASTEWATER DISCHARGE ON FRESH WATER QUALITY IN DAR ES SALAAM: A CASE OF MSIMBAZI RIVER** " هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تصريف المياه العادمة على نوعيّة المياه العذبة لنهر مسيمبازي في دار السّلام بتنزانيا .هذا النهر ملوث بشّدةٍ بسبب النفاياتِ السائلةِ من الاستخدامات المنزلية و الملوثات الصّناعيّة والأنشطة البشرية الأخرى .تشمل المشاكل المرتبطة بتصريف مياه الصّرف الصّحّيّ في النهر المغذيات وتفشي الأمراض بسبب زيادة مسبّبات الأمراض المختلفة، والتلوث البيئيّ، ووفاة الحيوانات بفعل المواد الكيميائية الموجودة في النهر.أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ سوء إدارة معالجة مياه الصّرف الصّحّيّ للنفايات الصّناعيّة، ونقص التعليم البيئيّ هي من العوامل الرئيسيّة التي تسهم في تلوث النفايات السّائلة في منطقة الدراسة.

3. دراسة (Onilude ,2015) بعنوان :" **INDUSTRIAL POLLUTION IN OTA OGUN STATE, NIGERIA: THE DISCONNECT BETWEEN CITIZEN, INDUSTRY AND GOVERNMENT PERSPECTIVES** "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية إْدراك سكان أوتا في ولاية أوجون نيجيريا آثار التلوث الصّناعيّ ومنعه، كما استعرضت السياسات التي تبنتّها حكومة الولاية في مكافحة التلوث الصّناعيّ ومنعه في السنوات الماضية، تمّ استخدام الاستطلاعات والمقابلات لتحديد تصوّرات أفراد المجتمع والإجراءات السّياسيّة للحكومة .كانت تقنية أخذِ العينات المستخدمة في أثناء المسح هي أخذ عيناتٍ هادفةٍ، تمّ تحليل البيانات، وأظهرت نتائج البحث أنّ السّكان يدركون أنّ الصّناعات في أوتا تلوث البيئة كثيرًا، وكشفت الدراسة أيضًا أنّ تلوث الهواء من خلال الدخان هو الشّاغل البيئيّ الرئيسيّ للسّكان، مقارنةً بتلوث المياه والتربة .وكشفت الدراسة أنّ المواطنين يعتقدون أنّ الحكومةَ لم تكن فّعالةً في إدارة التلوث الصّناعيّ على الرغم من ادّعائها أنّ خياراتِ السّياسةِ المختلفة تُستخدم لحلّ هذه القضّية .تُقدمُ هذه الدراسة توصياتٍ يمكن أن تُحسّن القضايا البيئيةَ في المجتمعات، منها أنّ التنفيذَ الناجحَ والمراقبةَ، والتنفيذ للسياسات، وإشراك السّكان تعني القدرة على تعزيز الاستدامة البيئية في أوتا.

4. دراسة (Yu Xiao، 2015) بعنوان:" **The Experience to Abate Air Pollution – What Lessons can Beijing, China Draw from Developed Countries When Trying to Reduce Emissions?** "

تواجه الصّين حالياً تحدّيَ التنمية المستدامة، ما أدّى إلى تدهور نوعية الهواء، وتزايد أيام الضّباب في بكين، والعديد من المدن الأخرى في الصّين تأثرت بتداعياتٍ صحّيةٍ خطيرةٍ وخسائرَ اقتصاديةٍ، أصبحت مكافحة التلوث وخفض الانبعاثات قضيّةً ملحّةً يتعّينُ على الحكومات الصّينية حلّها. وبالتالي تمْ سَنُّ قوانينَ بيئيةٍ أكثرَ صرامةً، وخطط لجعل الهواء نظيفاً ونقيّاً في الصّين في السّنوات الأخيرة. وقد شهدت البلدان المتقدمة التطورَ الصّناعيَّ المماثلَ المصاحبَ لمشكلة تلوث، الهواء خلال منتصف القرن الماضي. ساعد التشريع البيئيّ ضدّ العديد من البلدان المتقدمة على حلّ التلوث، وحقّق نجاحًا إيجابيًا في تحسين جَودة الهواء جنبًا إلى جنب مع النموّ الاقتصاديّ المستمرّ. تحاول الأطروحة دراسة الدّروس والتجارب السّابقة بشأن الحدّ من التلوث من بعض الدول المتقدمة، والتوصّل إلى الدرس الذي يمكن أن تستخلصه الصّين منها في التحكّم في التلوث والتغيير نحو التنمية المستدامة. تتبنّى الأطروحة طريقةَ دراسة متعددة العلوم، بما في ذلك دراسات الحالة والتحليل الاقتصاديّ والتكنولوجيّ والقانونيّ والمؤسّسيّ. إنّ حالات الحدّ من التلوث من الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة، لأنّهما تاريخيًا وقعتا في نوبات الضّباب الدخانيّ الهوائيّ بسبب التصنيع في العديد من مدن البلدين، والتي تشبه ما يحدث في الصّين الآن. تقارن الدّراسات الحاليّة مشكلة التلوث في بكّين ولوس أنجلوس ولندن، وتركّز على كيفية سَنّ القوانين البيئية للحدّ من الانبعاثات الغازيّة والدّخانيّة.

تظهر نتائج الدراسة أنّ المرحلة الاقتصادية في الصّين الآن قريبة من نقطة التّحوّل، وهي في مرحلةٍ مماثلةٍ، مقارنةً بمراحل معالجة التلوث التاريخيّة خلال منتصف القرن الماضي في الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة. ومع ذلك، لا يأتي الاتجاه الإيجابيّ حتمًا بدون تشريع بيئيّ قويّ، إنّ الآثار المترتّبة على الصّين هي أنّ قوانين مكافحة التلوث الحالية وتنفيذها في الصّين في اللحظة الحاسمة ستقرر على الأرجحِ الوضعَ البيئيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ المستقبليّ في الصّين. قد تتسبّب القوانينُ البيئيةُ الفضفاضةُ في التساهل البيئيّ، في حين أنّ تنفيذ القوانين والمعايير البيئية العلميّة يمكن أن يعمل بشكلٍ فعالٍ على الحدّ من الانبعاثات وتعزيز التكنولوجيا

والتنمية الاقتصادية في الوقت نفسه. وتوفر مهارات التشريع القائم على العلم من الدول المتقدمة درسًا جّيدًا يمكن استخلاصه للصّين حول كيفية وضع القوانين والمعايير.

5. دراسة (Moshanyana ،2013) بعنوان: " **THE IMPACT OF ENVIRONMENTAL POLLUTION ON PUBLIC HEALTH WITH SPECIFIC REFERENCE TO SASOLBURG INDUSTRIAL AREA, SOUTH AFRICA** "

تهدف الدراسة إلى تحليل آثار التلوث البيئيّ على الصّحّة العامّة في منطقة ساسولبرغ، بالإضافة إلى دراسة سياسات الحكومة الحالية لحماية البيئة التي تضمن سلامة السّكان حول المناطق الصّناعيّة فيما يتعلّق بالتلوث الصّناعيّ، وشرح وجهات نظر السّكان في ساسولبرغ والسياسات وأثرها على الصّحّة العامّة، كما أشارت نتائج الدراسة التي تمّ الحصول عليها إلى أنّ التلوث البيئيّ في منطقة الدراسة تشكّل مخاطرَ جسيمةً على صحّة الناس الذين يعيشون داخل المنطقة المحيطة، بالإضافة إلى تعرّض المجتمعات القريبة من المنجم لموادَّ سامةٍ مختلفةٍ وموادَّ كيميائيةٍ تسبّب أمراضًا خطيرةً منها مشاكل الجهاز التنفسيّ، تهيّج في الجلد، أورام، حُروق في العيون، صُداع، نقص السّمع، دُوار وارتفاع في ضغط الدم، بالإضافة إلى الرائحة الكريهة والدخان الأسود الذي يستنشقة يوميًا الأطفال بشكل سيّىء ممّا يزيد من حدّة الأمراض والمياه الملوثة التي تؤثّر على الغطاء النباتيّ وعلى الصّحّة، أنّ التلوث الصّناعيّ وما تسبّبه الشّركات والمصانع من مشاكلَ كثيرةٍ للبيئة والسّكان وغياب الأنظمة والقوانين الرادعة للمصانع أدى إلى جعل منطقة ساسولبرغ منطقةً ملوثةً صناعيًّا.

6. دراسة (Durgin ،2010) بعنوان :" **Pollution Prevention in Lake Tai** "

يُعدّ تلوث المياه في بحيرة تاي من أخطر المشاكل البيئية للصّين، يمكن تقسيم التلوث في البحيرة إلى نوعين: التلوث الزراعيّ والتلوث الصّناعيّ. وضعت الحكومةُ الفيدراليةُ وحكومات المقاطعات والحكومات المحلّيّة حزمة كبيرةً من القوانين واللوائح وغيرها من الإجراءات، على أمل التعامل بنجاح مع التلوث من خلال فرض رسوم على الملوثين، أو إغلاق المصانع التي تنبعث منها الملوثات .ومع ذلك حتّى هذه المرحلةِ لم تُظهر جودةَ المياه في بحيرة تاي أيَّ

علامات للتحسّن .ففي الواقع ازدادت نوعيّة المياه سوءًا، حيث يواصل اقتصاد "منطقة الزوايا الطويلة" تطوره السّريع، في ضَوْء حقيقة أنّ نظام جمع رسوم التلوث الحاليّ فشل في تحقيق النّتائج المرجوّة ، تجادل هذه الورقة بأنّ أفضل طريقة لمكافحة التلوث في بحيرة تاي هي إنشاء نظام ائتمان لتجارة التلوث وزيادة الوعي البيئيّ لدى السكان المحلّيين، وفي الوقت نفسه إصلاح الثغرات في القانون البيئيّ الحاليّ، وتطبيقِ أكثر صرامةً. للأنظمة الموجودة بالفعل في المكان إن ازدادت درجة الوعي البيئي لدى السّكان فسيكافح التلوثُ الزراعيّ، في حين أنّ إنشاء نظام لتداول ائتمان تلوث المياه سيكون فعّالاً ضدّ التلوثِ الصّناعيّ.

7. دراسة (Megyesi ،2007) بعنوان :

" **Creativity and Industrial Cities: A Case Study of Baltimore** "

هدفت الدراسة إلى تقييم مدينة بالتيمور الصّناعيّة وإْمكانية تحويلها من منطقةٍ صناعيةٍ تقليديةٍ إلى مدينة اقتصاد إبداعيّ من خلال تحليل أداء بالتيمور من خلال التكنولوجيا والإقليم، أو المنطقة والقدرة على التحمّل باستخدام بيانات من مكتب الإحصاء الأمريكيّ، ومقاييس للإبداع، أظهرت نتائج الدراسة إنّ مدينة بالتيمور لديها الفرص للاستفادة من الاقتصاد الإبداعيّ بسبب انفتاحها على التنوع وإنشائها قاعدة تكنولوجيا والعامل المهمّ في عملية التحول نحو الاقتصاد الإبداعيّ بسبب انفتاحها على التنوع وإنشائها قاعدة تكنولوجيا، والعامل المهمّ في عملية التحول نحو الاقتصاد الإبداعيّ هو القرب الجغرافيّ، ومنفّذ لأكبر احتياطيّ من المواهب الخلّاقة في واشنطن.

التعليق على الدراسات السابقة :

تعد هذه الدراسة أضافة علمية حيث انها تميزت انها من أول الدراسات التي تناولت التركيب الداخلي للمنطقة الصناعية جنوب مدينة الخليل بالدراسة والتحليل اعتمادا على منهجية البحث العلمي بالإضافة الى التعرف على العوامل الديمغرافية والبيئية المؤثرة في المنطقة الصناعية باستخدام الخرائط وتحليل الاستبيان الذي تم توزيعه على العاملين في منطقة الصناعية والتعرف على مشاكل التي تعاني منها المناطق الصناعية في فلسطين بشكل عام وفي المنطقة الصناعية في الخليل بشكل خاص ومدى تأثيرها على نمو الاقتصاد المحلي .

14.1 محتوى الدراسة :

تحتوي الدراسة على خمسة فصول وقائمة بالمصطلحات والخرائط والمراجع العربية، وكانت الفصول على النحو الآتي :

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (المقدمة، والمشكلة، والأسئلة، والأهداف، والأهميّة، والفرضيّات، والمصطلحات والمفاهيم) .

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة العربية والأجنبية .

الفصل الثالث: التركيب الداخليّ للمنطقة الصّناعيّة .

الفصل الرابع: تأثير المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل على البيئة الحضريّة .

الفصل الثاني/ الإطار النظري

1.2 تمهيد

1.1.2. تعريف المنطقة الصّناعيّة

2.1.2. خصائص المنطقة الصّناعيّة

3.1.2 . أهداف المنطقة الصّناعيّة

4.1.2 . أهميّة المنطقة الصّناعيّة

5.1.2 . تخطيط المناطق الصّناعيّة

6.1.2. تعريف التخطيط الصّناعيّ

7.1.2 . أهداف التخطيط الصّناعيّ

8.1.2. أهميّة التخطيط الصّناعيّ

9.1.2. اسس التخطيط الصّناعيّ

10.1.2. متطلبات التخطيط الصّناعيّ

11.1.2 .مشاكل التخطيط الصّناعيّ

12.1.2. تعريف التّوطين الصّناعيّ

13.1.2. اهداف التوطين الصّناعيّ

14.1.2. مبادئ التوطين الصّناعيّ

15.1.2. مراحل التوطين الصّناعيّ

16.1.2. عوامل التوطين الصّناعيّ

17.1.2 . نظريّات الموقع الصّناعيّ

18.1.2. نظريّات التوطين الصّناعيّة

19.1.2. التجارب الدوليّة لإقامة المناطق الصّناعيّة

1.19.1.2 تجربة تركيا

2.19.1.2 تجربة ماليزيا

3.19.1.2 التجربة الاردنية

4.19.1.2 تجربة سنغافورة

5.19.1.2 التجربة الصّينية

6.19.1.2 تجربة المملكة المتّحدة

20.1.2 الصّناعة في فلسطين

1.20.1.2. التطور التاريخيّ للقطاع الصّناعيّ الفلسطينيّ

2.20.1.2. الهيئة العامّة للمدن والمناطق الصّناعيّة (اختصاصها وأهدافها)

3 .3.20.1. الحوافز الاستثمارية لهيئة المدن والمناطق الصّناعيّة الحرة

4.20.1.2 . واقع المناطق الصّناعيّة في فلسطين

5.20.1.2. قوانين المناطق الصّناعيّة في فلسطين

6.20.1.2. معايير نجاح المدن الصّناعيّة وفشلها

7.20.1.2. المدن والمناطق الصّناعيّة في فلسطين

1.2 تمهيد: يتناول هذا الفصل المنطقة الصّناعيّة من حيث مفهومُها وخصائصُها وأهمّيتها، كما يتناول تخطيط المناطق الصّناعيّة من حيث مفهومها وأسس تخطيطها، بالإضافة إلى التطرّق للمفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالمناطق الصّناعيّة، واستعراض التجارب العالميّة والمحلّية في هذا المجال، وتجربة فلسطين في تطور القطاع الصّناعيّ فيها .

1.1.2 تعريف المنطقة الصّناعيّة

يعرفُ صالح (المنطقة الصّناعيّة) أنها "مكان تتجمّع فيه الصّناعات المختلفة في مساحة من الأرض، تمّ تخطيطها لإقامة المصانع والوِرش عليها ضمن شروط وقوانين خاصّة وتمّ تأجير هذه المنشآت والورش بإيجار معتدل، أو بطريقة الشّراء، ويتمّ تجهيز المنطقة الصّناعيّة بخدماتِ البنيةِ التحتيةِ اللازمة وغيرها من مباني الخدمات العامّة، ويكون للمنطقة إدارة موحدة تقدم الحوافز للمستثمرين" (صالح، 1985: ص261). ومن ناحية اقتصادية تُعرّف الجغرافيا (المنطقة الصّناعيّة) أنها "منطقة واسعة داخل المدن أو المناطق المحيطة بها، مخصّصة للحصول على تصاريح الاستخدام الصّناعيّ، ومنذ ثمانينيات القرن الماضي فإن إقامة المناطق الصّناعيّة كانت تتمّ خارج المدينة للتقليل من المخلفات الصّناعيّة، والمنطقة الصّناعيّة: هي منطقة جغرافية خاضعة للتطوير والتخطيط وإقامه وحدات مخصّصة للاستخدام الصّناعيّ تكون خارج مجال السكن الحضريّ، وتكون لها مميّزات للإعقاء الضّريبيّ (رابح، 2017: ص151).

وثَمّة تعاريف مختلفة للمنطقة الصّناعيّة، منها :

- أنها مساحة كبيرة داخل المدينة، أو خارجها تسمح للاستخدام الصّناعيّ.
- أنها قطعة كبيرة من الأرض، مقسّمة ومخطّطة البنيةِ التحتيةِ لاستخدام عدة منشآتٍ صناعيّةٍ في مكان واحد، والمناطقُ الصّناعيّة الناجحة تمثّل خصائص مثاليةً للمدن الصّناعيّة .
- أنّ المنطقة الصّناعيّة عبارة عن منطقةٍ جغرافيةٍ مخصّصةٍ لمشاريعَ صناعيّة وفقَ معاييرَ وضوابطَ محددةٍ تحدّدها الدولة .

- أنّها مناطق ذات مساحة كبيرة، مجهّزة بالمنشآت الصّناعيّة. ومحددة المكان من قِبل الدولة لإقامةَ المشاريع الصّناعيّة الاستثمارية بعيدًا عن المحيط العمرانيّ(فطيمة ،2018: ص3) .

وتُعرّف على أنها منطقة محددة ومخصّصة للأنشطةِ الاقتصاديةِ الصّناعيّة والعلميّة، وتعتمد على استخدام التكنولوجيا التي تُسهّل ظروف العمل، ممّا يجعل للمنطقة قيمةً اقتصاديةً وبشريةً عاليةً (بلة ،2013: ص3).

يُطلق على المناطق الصّناعيّة تسميات مختلفة، منها النطاق الصّناعيّ، المستوطنة الصّناعيّة، الميدان الصّناعيّ، المنطقة الصّناعيّة، وعلى الرغم من تعدّد التسميات إلا أنها تُعتبُر مساحةَ من الأرض، توجد عليها مجموعة من المصانع، مزوّدة بالخدمات الكاملة، وتُقسم إلى مساحات صغيرة لإْقامة المصانع والمنشآت الصّناعيّة عليها. وما تحتاجه هذه الصّناعات من مساحة الأرض وأنواع الخدمات الأخرى (سميرة، 2015: ص15) .

ويعرف الدكتور فلاح جمال العزاوي (المنطقة الصّناعيّة): بأنها مناطق واسعة تضمّ داخل حدودهِا مجموعةً من الصّناعات، وتتمتّع بخصائصَ ومميَزاتٍ عن المناطق الأخرى، ويراعى ضمن ذلك موقِعُها بالنسبة لحركة الرياح والمياه، وتكون مخطّطةً خارج المدينة بمسافة (15–10كم^2) عن المدينة، وتكون هذه الأرض المخطّطة لإْقامة منطقة صناعيّةٍ عليها ضمن المخطّطات الهيكلية لاستعمالات الأرض (العزاوي، 2016 :ص224) .

والمنطقة الصّناعيّة هي مناطق أُدخلت عليها تعديلات لإْنشاء الصّناعات عليها بكلّ أنواعها، وتقتصر الخدمات في المنطقة الصّناعيّة على تحديد الأراضي لإْقامة مشاريعَ صناعيّةٍ عليها وتحديد مساحة الأرض حسب نوع المشروع وحاجته، ويكون كلّ مشروع تحت إمرة مسؤول معيّن وتضّم المنطقة الصّناعيّة كافة أنواع الصّناعات، وتكون الخدمات المقدمة فيها أقلّ من الخدمات المقدمة في المستوطنة الصّناعيّة، وما يميّز المنطقة الصّناعيّة أنّ الوظيفة التنموية تحدد بالتقسيمات القانونية للأراضي، وبيعها بسعر الكلفة أو الربح المحدود (العزاوي، 2014: ص6).

وتُعرّف المناطق الصّناعيّة أيضاً على أساس تعريف الصّناعة بأنها المناطق التي يتم تحويل الموادّ الخامّ لإنتاج سلعٍ صناعيّةٍ للمشاريع، سواء كانت محلّيةً أو أجنبيةً مُقامةً على

أرض دولة معينة؛ للاستفادة من التسهيلات والامتيازات التي تقدمها ضمن حدود القوانين الاستثمارية، مثل الصّناعات التجمّيعيّة. والتكميلية كتجميع الحاسبات الإلكترونية والسّيّارات والصّناعات الثقيلة كالبتروكيمياويات أو إنْتاج الزجاج الذي يُعدّ من الصّناعات المتوسّطة أو صناعات خفيفة كصناعة الملابس الجاهزة والمنظّفات (الويسي، 2011: ص26).

وثمّة تعاريف عدة للمنطقة الصّناعيّة، ولكنّ التعريف الشّامل لها يمكننا استخراجه من هذه التعريفات السابقة :" أنها المنطقة المخصّصة لْإقامة المصانع والمحلّات والكراجات، تُقام على مساحاتٍ واسعةٍ في المدن التي تَعدّ الصّناعةَ فرعاً اقتصادياً مركزياً، بينما تقام على مساحاتٍ محدودةٍ في المدن التي يعتمد اقتصادها على تقديم الخدمات والتجارة، وتوجد المناطق الصّناعيّة على أطراف المدينة، حيث تكون الأراضي رخيصةً نسبيًا، وتسعى السلطات المحلّيّة إلى إْبعاد المناطق الصّناعيّة عن المناطق السكنية؛ نظراً لِمَا تسببّه من إزعاجٍ وتلوّثٍ على الْإنسان .

2.1.2. خصائص المنطقة الصّناعيّة

يمكن تحديد مميّزات المناطق الصّناعيّة على النحو الآتي:

1. أنّها مناطق تقوم على تجهيزات من أجل استقبال الوحدات الصّناعيّة .

2. أنّها محافظة على قرب المسافة بينها وبين التجمّعات السّكنية من أجل تسهيل تنقّل العمّال .

3. استخدام أقلّ تكلفة للتجهيزات القاعدية كشبكة الغاز أو الكهرباء .

4. توفّر مساحاتٍ مقسّمةٍ وجاهزة بشكل كافٍ لتسهيل عملية البناء الأفقيّ للوحدات الصّناعيّة للحصول على سهولة الشّحن .

5. تسهيل إْدخال المواد الأولية، وإخراج المواد والمنتجات النهائية لقربها من المواصلات .

6. وجود مساحات مقسّمة بشكل منظّم بحيث تقدر مساحة كلّ حصّة لكلّ هكتار(1 هكتار) يوظّف (40 إلى 60 عاملاً) (دينار، 2017: ص13) .

وتتمتّع المناطق الصّناعيّة المؤهلة أو الحرة بالخصائص الآتية:

1. تكون المنطقة الصّناعيّة منطقةً حرة للتصدير، أو منطقةً حرةً للمشروعات .

2. أنّ النشاط الصّناعيّ هدفه الوصول إلى السّوق العالميّة للمنافسة بالاعتماد على التكنولوجيا والمواد الأولية الرخيصة .

3. تسهم المناطق الصّناعيّة في تطور الإنتاج المحلّيّ، وفي مجالات غير معتادة من الصّناعة التي لم يستثمر فيها مشروع الصّناعة المحلّية. (الويسي، 2011: ص26) .

3.1.2 أهداف المناطق الصّناعيّة

الهدف الرئيسي من إقامه المناطق الصّناعيّة هو النهوض بالصّناعة وتشجيع إنشاء مختلف أنواع الصّناعات، و الاستفادة من التسهيلات والامتيازات والخدمات المتوافرة فيها، كما أنّ إقامة المناطق الصّناعيّة على تطوير المناطق المحيطة بها والاستفادة من خدماتِ البنيةِ التحتيةِ والازدهارِ العمرانيّ والنشاطِ الاقتصاديّ، وثمّة أهداف خاصّة لكلّ دولة لإقامه منطقةٍ صناعيّةٍ، ومثال ذلك إنجلترا التي سعت إلى إقامة المناطق الصّناعيّة للحدّ من تفاقم مشكلة البطالة، وفي الهند كان الهدف تطويرَ الصّناعات وتنميتها، وفي الولايات المتّحدة كان الهدف تخطيطَ أراضي مناطق صناعيّة لاستيعاب أكبر عدد من المصانع (صالح، 1985، ص264) .

أما في بورتوريكو وإيرلند فكان هدف إقامة المناطق الصّناعيّة جلب المستثمرين الأجانب لإقامة المصانع، وتشجيع الصّناعات المحلّية، والاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الحكومة (الساعد ،2003: ص26)

أما الأهداف الأساسيّة لإقامه المناطق الصّناعيّة فهي:

1. تنمية قطاع الصّناعة وتطويره من خلال تشجيع إقامه الصّناعات المختلفة والاستفادة من الخدمات المتوفّرة فيها .

2. تنمية المناطق المحيطة وتطويرها والاستفادة من تطوير البِنى التحتيةِ، وزيادة النشاط الاقتصاديّ .

3. تُوفّر المناطق الصّناعيّة قطع أراضٍ مناسبة للمجال الصّناعيّ، أو أبنية ووحدات صناعية جاهزة توفّر الوقت والمال على أصحاب الصّناعة الذين يبحثون عن أراضٍ لبناء مصانعهم .

4. رفع مستوى الاقتصاد المحلّيّ من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال والخبراتِ العلميّةِ .

5. الوصول بمستوى الإنتاج إلى مستويات ملائمة لطلب السوق المحلّيّ والعالميّ .

6. تحقيق الاكتفاء الذاتيّ وتبادل السّلع الإنتاجيّة .

7. مساعدة المصانع الصغيرة على التطور وجذبها نحو المناطق الصّناعيّة.

8. تطبيق المعايير الدوليّة والمواصفات المتعلّقة بالبيئة (صهيب، 2012: ص 31) .

9. تحقيق الوفورات الخارجيّة للمصانع التي أنشِئت فيها مناطق صناعيّة، بالرغم من تفاوت هذه المصانع من حيثُ الوفوراتُ الخارجيّةُ والداخليةُ التي تحققها خارج المنطقة الصّناعيّة بشكل متفرد، إلا أنها تتشابه في الوفوراتِ الخارجيّةِ والداخليةِ بفعل وجودها داخل منطقةٍ صناعيّةٍ واحدة؛ إذ منَ الطّبيعيّ تركز الصّناعات في مكان واحد يدعم النشاطَ الصّناعيّ والمؤسّساتِ الصّناعيّة، وتحقيقُ مكاسبَ جماعيةٍ مشتركةٍ (صالح، 1985:ص264) .

10.تقليل التوسّع العشوائي، وغير المنظم للمصانع وتوجيه الاستثمارات لتلبيةِ احتياجاتِ التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيّةِ .

11. ازدهار الصّناعة في المدن الكبرى نتيجة توفَر الأيدي العاملة والمواد الخامّ والأسواق والمحافظة على الصّناعات اليدوية .

12. تعزيز الاستقرار السّكانيّ والحدّ من الهجرة، وتقليل الضغط على الخدمات في المدينة وتفادي تركّز الصّناعات في المدن (بلة، 2013: ص42) .

13. تحقيق الاكتفاء النوعيّ والكمّيّ لسدّ حاجات الأسواق المِحلّيةِ والخارجيّةِ .

14. تحقيق الترابط والتكامل بين مختلف الصّناعات في البلد .

15. تنمية المشاريع الوطنية الصّغيرة والمتوسّطة (فطيمة، 2018: ص4).

4.1.2 أهميّة المناطق الصّناعيّة:

تُعدّ المناطق الصّناعيّة من أهمّ المشاريع الاقتصادية التي تعمل على تطوير القطاع الاقتصاديّ. والقضاء على المشكلاتِ الاقتصاديةِ والاجتماعيّة؛ إذ إنّها تُعدّ من البيئاتِ الاستثماريةِ الاقتصاديةِ التي تعمل على جذب المشاريع الصّناعيّة، وتعالج مشكلة البطالة، اذ تستوعب شريحةً كبيرةً من الأيدي العاملة بجميع جوانبها الفنية؛ لذلك سعت العديد من الدول إلى إقامة المناطق الصّناعيّة للنهوض بالاقتصادِ الوطنيّ، ومعالجة البطالة، وتوفير فرص عمل لأكبر قدر من السّكان، لذلك عملت الدول جاهدة على تخطيط المناطقِ الصّناعيّة وتزويدها بالتكنولوجيا والأساليب العلميّةِ، بالإضافة إلى الحوافز لأصحاب المصانع لتشجيعهم على إنشاء المصانع، وتتبع أهميّة المناطق الصّناعيّة لاستخدامها المواد الأولية المحلّيّة، وزيادة المردود الاقتصاديّ للبلاد (قاسم، 2017: ص2) .

تعدّ المناطق الصّناعيّة ذات أهميّة، فهي البيئةُ المناسبةُ لازدهار مختلف أنواع الصّناعات وتطوّرها، فتصميم المناطق الصّناعيّة على أساس تشابهه نوعَ الصّناعة يؤدّي إلى تشابهِ المدخلاتِ والمخرجاتِ، فيؤدّي بالتالي إلى تكامل الصّناعات، مما ينتج عنه تخفيض تكاليف إْنتاجها، وبالتالي فإنّ وجود هذه المصانع في مكان واحد يُفضي إلى الاستفادة من الخدماتِ والتسهيلاتِ في المناطق الصّناعيّة كالمرافق العامّة، ممّا يؤدّي إلى خفض تكاليف الإنتاج، أما أهميّة المناطق الصّناعيّة الاقتصادية فهي توفير المواد الأولية للصّناعة؛ لأنها توجد في المناطق الصّناعيّة صناعات ترتبط مع بعضها البعض وبالتالي تزوّدُ بعضها بالمواد الأولية أو السّلع التي هي بحاجة إلى تكملة تصنيعها .

وتجدد الإشارة إلى أنّ المناطقَ الصّناعيّة تكمن أهمّيتها بدعم الاقتصاد الوطنيّ، وتوفير العملات الأجنبية عن طريق توفير السلع والمنتجات المحلّيّة بدّلا من استيرادها من الخارج(صبح ،2012: ص39) .

5.1.2 تخطيط المناطق الصّناعيّة:

يُعدّ تخطيط المناطق الصّناعيّة عنصرًا وجُزءاً لا يتجزأ من التخطيط للمدينة، يستمدّ تخطيط المناطق الصّناعيّة أهميّتها من أهميّة الصّناعة في حياة الدولة، وتعتبر الصّناعة سلاح الدولة السياسيَّ للنهوض باقتصادها، والسيطرة على غيرها، لذلك لجأت الدول إلى الاهتمام بالصّناعة لتحجز لها موقعًا مميّزًا ضمن المنظومة الدوليّة، لذلك يُعدّ التخطيط الصّناعيّ من أهمّ أولوياتها، فتضع الدول خُططاً خمسيّةً أو عشريةً أو عشرينيةً هدفها النهوض بالصّناعة والاقتصاد، فلا يوجد دولة صناعيّة ناجحة، إلّا بعد اعتمادها على التخطيط للمناطق الصّناعيّة وتطويرها عبر السنوات، واعتمادها على النواحي العلميّة والعملية، ووضعها خُططاً اقتصاديةً وصناعيّةً لتنظيم الصّناعة وتخطيطها بشكل مدروس فعند اتباع سياساتٍ تخطيطيةٍ ممنهجةٍ نرى المناطق الصّناعيّة حينئذ ضمن منظومةٍ متكاملة إقليميًا ودوليًا وعالميًا وتوزيعًا كاملاً للصناعات في أطرٍ صناعيّةٍ محكمةٍ، وعندما يتمّ تخطيط المناطق الصّناعيّة، يتمّ تخطيطها بعيدًا عن المدنِ السكنيةِ بحيث تتحقق فكرة التركّز الصّناعي للمصانع وتخطيطها (سايح، 2015: ص26).

لا يتمّ إنشاء المناطق الصّناعيّة وتخطيطها بشكل عشوائيّ، وانما بناءً على دراسات لابدّ من توفّرها فمتطلبات إنشاء المناطق الصّناعيّة هي:

1. الموقع: يتمّ دراسة الموقع من حيثُ المساحةُ والخصائصُ الجغرافيةُ، البنيةُ التحتيةُ، بُعده عن المناطقِ السّكنيةِ، توفّر الخدماتِ .
2. المواصلات: يجب التأكّد من سهولة توفّر المواصلات وسهولة نقل الصّناعات، فثمّةَ صناعات بحاجة إلى نقل خاصّ لمنتجاتها .
3. متطلبات الصّناعة: وتعني توفّر أشكال الطاقة من غاز أو كهرباء .
4. معدل التلوث والضّوضاء: يجب التخطيط والدراسة جيّدًا لمعرفة طُرق التخلّص من النفايات والدخان، وعدم حدوث تلوث للبيئة، وخاصّة المنبعث عن الصّناعات الكيماوية .
5. إمكانية التوسّع في المستقبل، وتوفّر المرافق .(www.mawdoo3.com، 2018) .

يُعدّ اختيار موقع الصّناعة من أهمّ خطوات التخطيط الصّناعيّ، حيث يتوقّف عليها مدى صلاحيّة المشروع؛ إذ تمثّل أهمّ خطوات دراسة الجدول الاقتصادية، وأنّ الأختيار الخطأ للموقع

يتسبّب بأثارٍ سلبيةٍ للمشروع والاقتصاد، فأختيار الموقع الأنسب هو من أهمّ عوامل نجاح المنطقة الصّناعيّة وتخطيطها، وتمر عملية أختيار موقع الصّناعة بمرحلتين هما :-

الأولى: توسيع المنطقة التي سيقام بها المصنع .

الثانية: تحليل الموقع داخل حدود المنطقة التي ستقام فيها المنطقة الصّناعيّة.

وفي كلتا المرحلتين يركّز المخطّطون على اختيار الموقع الأفضل (فطيمة ،2018: ص5) .

ثمة خمس مستويات للصّناعات تراعَي عند إنشاء المناطق الصّناعيّة وتخطيطها؛ لذلك يُعدّ تخطيط المدن والمناطق الصّناعيّة من الأمور المعقدة، ويتم تصنيفها على النّحو الآتي:

1. الخدمات الصّناعيّة: تشمل ورش تصليح السّيارات والحِدادة والتجارة وتصليح المعدات والآلات لذلك يُعدّ هذا النوع من الخدماتِ السكانيةِ مرتبطاً بحياة السّكان اليوميّةِ؛ لذلك عند تخطيطها تكون في مواقعَ قريبةٍ من السّكان بحيث يسهل الوصول إليها ولكن من الأفضل أن لا تكونَ بالقرب من المناطقِ السّكانيةِ والتجارية، ويُراعى ذلك عند تخطيطها من قِبل المخطّطين .

2. صناعات خفيفة: مثل المخابز ومصانع الحلوى، وورش الصّيانة؛ بحيث لا يكون لها خطر على البيئة أو السّكان، وتستوعب أعداد كبيرة من العاملين، ويتمّ تخطيطها ضمن المناطقِ السّكنيةِ والتجاريةِ .

3. صناعات ثقيلة: مثل صناعات تكرير البترول، وصناعة المواد الحربية والمواد الكيميائية، وصناعة السّيارات والطّيارات، حيث تُعدّ هذه الصّناعات مصدراً للضّجيج والضّوضاء، وتكون ملوثةً للهواء، ولكن على نطاق محدود؛ لذلك عند تخطيطها يُراعى أنها بحاجة إلى مساحة واسعةٍ من الأرض؛ لذا يتمّ أختيار مواقعَ بعيدةٍ عن المدينة وعن مجال توسّع المدينة .

4. صناعات ملوثة: مثل الصّناعات الكيمياوية والإنشائية التي ينتج عنها دخان وغبار يؤثّران على الإنسان والحيوان معًا؛ لذلك يتم اختيار مواقعَ بعيدةٍ عن المدن، وفي اتّجاه عكس الرياح .

5. المفاعلات النووية: تُعدّ من الصّناعات الخطيرة التي يجب إبعادها عن المراكزِ الحضريةِ لما تسبّبه من إشعاعات تؤّدي إلى الكثير من الأمراض للإنسان والحيوان (الدليمي ،2002: ص238) .

يُراعَى عند تخطيط المناطقِ الصّناعيّةِ عوامل تؤثّر على إقامه الصّناعات المختلفة، منها:

1. المناخ: نوع المناخ السائد من رياح وأمطار ورطوبة ودرجة الحرارة التي تؤثّر على الصّناعة فهناك صناعات تحتاج إلى مُناخ جافٍ، مثل صناعة الطائرات، وصناعات تحتاج إلى مناخ رطبٍ مثل صناعة الغزل والنسيج .

2. الوضع الطوبوغرافيّ للمنطقة: دراسة الوضع الطوبوغرافي؛ وذلك لتجنّب المناطق الحوضيّة؛ وعدم إقامة الصّناعات الملوثة فيها لتجنّب حدوث الانقلاب الحراريّ، والأمطار الحامضيّة .

3. عدد العاملين في المناطق الصّناعيّة، ومواقع سكنهم، وتوفّر خدمات النقل لهم بين سكناهم وأماكن عملهم .

4. طبيعة الصّناعات ومنتجاتها، وتوفّر المواد الأولية ومناطق تصديرها لتأمين وسائل النقل المناسبة لها .

5. الصّناعات المخطّط قيامها مستقبلاً و المرتبطة بتطوير الصّناعات القائمة، أو إقامة صناعات جديدة، واختيار مواقع مناسبة لها ومساحات كبيرة (الدليمي ،2015: ص 368).

من المخطّطات المثالية التي تمّ تخطيطها وتصميمها لمناطقَ صناعيّةٍ تضم المصانع وورش التصليح ومحلاتٍ لبيع الأدوات الاحتياطية، حيث تم تخطيطها وفق المعايير الآتية:

1. عزل المنطقة بسياج تكون الأنشطة الصّناعيّة بداخله .

2. تكون الشّوارع واسعةً، حيث لا يقل عرضها عن(30 م) .

3.توفّر مواقف للسّيارات تكفي للمركبات بجميع أحجامها والتي تقوم بنقل الإنتاج، وجلب المواد الأولية .

4. يحيط بالمنطقة الصّناعيّة مساحات خضراء، وأشجار ذات ارتفاعات لعدة أمتار .

5. زرع الجزر الوسطية للشّوارع بنوع الأشجار المرتفعة نفسِهِ (الدليمي، 2015: ص369).

ثمّة عدد من الخطواتِ المهمّةِ التي لابدّ من القيام بها عند القيام بتخطيط المناطق الصّناعيّة وتطويرها ومن أبرزها:

1. دراسة شاملة عن حجم المدينة والموارد والإمكانات المحلّية، منها الطبيعية والبشرية وحجم النشاط الاقتصاديّ وحجم الصّناعة ومدى توفر الأيدي العاملة .

2. تخصيص مناطق داخل المدينة أو المناطق المجاورة لها لتخطيط إقامه الصّناعات فيها مع مراعاة توفير الخدمات الضّرورية لهذه المناطق وأن يكون توفّر هذه الخدمات غير مُكلف ماديًا.

3. عند أختيار مواقع المناطق الصّناعيّة يجب مراعاة الظّروف الطّبيعية، وما يتعلق بسطح الأرض وأتجاه الرياح، وعدم إقامه المناطق الصّناعيّة على الأراضي الزراعيّة .

4. تخصيص مناطق الصّناعات بحيث تخصّص مناطق للصّناعات الصّغيرة والصّناعات المتوسّطة والكبيرة؛ لذلك يجب تصميم المباني والمنشآت الصّناعيّة حسب حجم كلّ صناعة ونوعها.

5. مراعاة التوسّع المستقبليّ للمناطق الصّناعيّة لذلك عند تخطيطها لابدّ من ترك المساحات المحيطة بها لإمكانية التوسّع في المستقبل (خميس، 1999: ص233) .

تُعدّ أهميّة تخطيط المناطق الصّناعيّة، من الوسائل المهمّة في عملية التنميةِ، وخاصّة في القطاع الصّناعيّ، وبناء الاقتصاد، ورمز للحضارة، ويعمل التخطيط على الربط والتنسيق بين الإنتاج الزراعيّ والصناعيّ وحماية المزارع، وتحقيق الهدف للاستخدام الأمثل والأنسب للمواردِ الطّبيعيةِ والبشريةِ، ويعمل التخطيط على زيادة الجهود في الإنجازات العلميّةِ الصّناعيّة، والتشجيع على الاستثمار وحمايته (البط، 2004: ص25) .

وبناءً على توجيهات السلطة الوطنية والتشريعات، وحسب المخططات يتم أختيار الأرض منبسطةً ومستويةَ وقريبةً من المواصلات، ومتوفر فيها جميع أنواع الخدمات والمرافق، وبَعدها يتمّ تقسيم المساحة إلى مساحات مختلفة، تتناسب حسب نوع الصّناعة، وتزويدها بجميع خدمات المياه والكهرباء والصّرف الصّحّيّ والاتصالات، وأنّ قيام هذه المواقع وتخطيطها يُعدّ من أهمّ عناصر التخطيط والتنمية لأحتوائها على كافة الخدمات التي تشجّع المستثمرين ورجال الأعمال عند توفّر الشروط الخاصّة بالموقع الصّناعيّ، فعند وجود أماكن مخطّطة وجاهزة، وتتمتّع بجميع الامتيازات الصّناعيّة، فهي تُشعرُ المستثمرين بالأمان وتوفير الوقت في البحث عن أماكنَ ومواقعَ لقيام الصّناعات؛ لذلك تشعرهم بالأمان مع توافر الامتيازات المقدمة من قِبل الدولة لتشجّعهم على إقامة مختلف الصّناعات (البط ،2004: ص26) .

6.1.2 تعريف التخطيط الصّناعيّ:

يُعرّف (التخطيط الصّناعيّ) بأنه" وسيلة علميّة وعقلانية لتنظيم سلسلة العمليات المترابطة والمتعاقبة، ووضع الأولويات لها لبلوغ الغايات والأهداف المقررة مسبقًا للقطاع الصّناعيّ ضمن استراتيجية معينة، وخلال فترةٍ زمنيةٍ محددةٍ مع تحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف"، وبهذا المَعني لا يمكن أن يُنظرَ إلى التخطيط الصّناعيّ باعتباره غايةً بحدّ ذاتها، بل إنه وسيلةٌ متكاملةٌ وأداةٌ عقلانيةٌ لبلوغ أهداف قابلة للتحقيق في ظلّ الظّروف الموضوعيّة المتوفّرة في الاقتصاد الوطنيّ والقطاع الصّناعيّ نفسه (كجة جي، 2002: ص19) .

ويُعرّف التخطيط الصّناعيّ بأنه نوع من التخطيط الذي يتضمّن عملياتٍ معقّدةٌ ومتشبّعةً ومتكاملةً في الوقت نفسه تهدف إلى ضمان تحقيق التناسب الأفضل بين الفُروع الصّناعيّة مع بعضها من جهة وبين القطاع الصّناعيّ والقطاعات الأخرى من جهة ثانية؛ وذلك من خلال تأسيس مشاريعَ صنّاعيّةٍ جديدة وتحسين المشاريع الصّناعيّة القائمة، وتحسين نسبة الانتفاع من الطاقاتِ الإنتاجيةِ المتاحةِ، ورفع كفاءة الأداء الاقتصاديّ والفنيّ للوحدات الصّناعيّة، وتنظيم مقدار الوُفورات الاقتصادية التي يمكن أن تحققّها العملياتُ الإنتاجيّةُ لتلك المصانع وتقليل تكاليف الإنتاج ورفع الإنتاجيّة (كجه جي، 2002: ص20) .

ويمكن (تعريف التخطيط الصّناعيّ) بأنه "عمليةٌ فنيةٌ تستهدف إعداد الخطّة الصّناعيّة التي تحكم نشاط القطاع الصّناعيّ وتطوره بشرط الخضوع للضوابط والقواعد والأصول العامة التي تحكم العمليةَ التخطيطيةَ، وثمّة فرق بين التخطيط الصّناعيّ في ظلّ التخطيط الجزئيّ أو القطاعيّ، حيث يتولّى كلّ قطاع اقتصاديّ إعداد خطّةٍ مستقلّةٍ مع تحديد أولوياته وفقَ معايير محّددَه، إلا أنها تظلّ دون مرحلة الاتساق والتكامل والتشابك وبين أسلوب التخطيط المركزيّ الشامل في ظلّ الهيئةِ المركزيةِ للتخطيط، فترتبط عملية التخطيط بخطّةٍ قوميّةٍ شاملةٍ لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وبالتالي تُعدّ خطّة القطاع الصّناعيّ على أساس اعتبارات التكامل والتنسيق والتبادل بين المشاريع المختلفة من القطاع والقطاعات المختلفة نفسها في الاقتصاد القوميّ؛ لذلك تعدّ الخطّة الصّناعيّة جزءًا من الخطّة القوميّة يُراعى التناسق بينها وبين خططِ القطاعاتِ الاقتصاديةِ الأخرى،(الزراعة والتجارة والسّياحة) في ضَوْء الهدف العام للخطّة القوميّة (يوسف، 2008: ص116).

ويُعرّف(التخطيط الصّناعيّ) بأنه "النمطُ المبرمجُ لرؤية مستقبليه توضّح الكيفيةَ المستقبليةَ للصّناعة في دولة معينة، اعتمادًا على إمكاناتها الطبيعيّة والبشريّة المتوفّرة لإقامة الصّناعة بشرط أن يكون التخطيطُ الصّناعيّ ذا رؤية عقلانيّة وإقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ، لذلك يُعدّ التخطيطُ الصّناعيّ مقياساً مهماً للتطور الاقتصاديّ (العاني، 2007: ص235) .

يُعدّ أختيار الموقع المناسب للصّناعة أحد أسباب نجاح التخطيط الصّناعيّ، واختيار الموقع المناسب من الموضوعات التي تناولها جغرافية الصّناعة واختيار الموقع المناسب لتخطيط المناطق الصّناعيّة يحتاج إلى تحليل العوامل المختلفة التي أدت إلى أختيار الموقع، وربط العوامل مع بعضها، ومناقشة أثر الظّروف الطّبيعيّة والبشريّة لاختيار الموقع المناسب، ورسم برنامج للتخطيط الصّناعيّ مع برامج التخطيط الأخرى يسهم في التطور الاقتصاديّ والاجتماعيّ والتطور الصّناعيّ، ومدى أرتباط الموقع بالنواحي الطّبيعيّة التي ترتبط بموارد الخامات ومصادر القوى المحركة، أما من ناحيةٍ اقتصادية فيرتبط الموقع بالتمويل، ورأس المال، وتكاليف النقل وتكاليف الإنتاج وقيمة الأرباح ومن ناحيةٍ اجتماعيةٍ يساعد التخطيط الصّناعيّ لاختيار الموقع على مدى قرب العمّال والسّكان من مناطق الصّناعيّة ومدى توفّر الخدمات وطرق المواصلات، فالتخطيط الصّناعيّ مرتبط بدراسة الموقع المراد إقامة فيه المنطقة الصّناعيّة فيه من جميع النواحي (الصقار، 1980: ص33).

ويمكن تعريف (التخطيط الصّناعيّ) بأنه "تفكير مبرمج مسبق للقيام بفعلٍ أو حدثٍ في المستقبل، أي أنه عمل مدروس يرسم معالم السّير وخطوطه لعملية التطوير قبل الشّروع فيها. ومن الضّروريّ أن يتمّ نقل التفكير المبرمج والخطط الموضوعة إلى عملً وتطبيقٍ في الطبيعة. وذلك يعني رسم صورةِ المستقبل المنتظرة، ثمّ تُتخذُ القرارات المناسبة بشأن وضع تلك الصّورة في موضع التطبيق. ويعتمد نجاح ذلك التطبيق على تحديد الإمكانات واستغلالها الاستغلالَ الأمثلَ واتخاذ القرارات المناسبة.

7.1.2 أهداف التخطيط الصّناعيّ

إنّ أحد أهداف التخطيط الصّناعيّ الرئيسيّة هي الرغبة في تحقيق النموّ الاقتصاديّ المتوازن، ولكنّ هناك عدداً من الأهداف يسعى التخطيط الصّناعي إلى تحقيقها الأهداف وهي :

1. تحقيق النموّ الاقتصاديّ، ممّا يساعد على توفير فرص العمل وزيادة الصّادرات والناتج المحلّيّ الاجماليّ، ولا بدّ من بلوغ هذه الأهداف في فترةٍ قصيرةٍ، ولتحقيقها لابدّ من استدامه النموّ الاقتصاديّ الذي يولّده القطاع الصّناعيّ.

2 . تحقيق التوزيع العادل للدخل بين الأفراد، وتخصيص الموارد عَبر الزمن، وتوزيع الإنتاج بين القطاعات من خلال شبكة من الفُروع المتداخلة، والتوزيع الإقليميّ للإنتاج، والدخل بين المناطقِ الريفيةِ والحضريةِ .

3. توطين الصّناعة باختيار مواقع للمراكزِ الصّناعيّةِ الجديدةِ تتوافق فيها ظروف الموقع وإمكاناته مع طبيعة كلّ صناعة من الصّناعات وخصائصها .

4 . تحسين نوعيّة الإنتاج الصناعيّ بتحديث الأساليب الصّناعيّة، ورفع مستوى الكفاءة الفنية للأيدي العاملة، واستخدام موادَ خام جديدة، وتوفير كافة متطلبات الصّناعة .

5 . زيادة الإنتاج الصناعيّ بإضافةِ خطوطٍ انتاجيّةٍ في منشآتِ صناعيّةٍ موجودةٍ بالفعل، أو التوسّع في إقامة منشآتِ صناعيّةٍ في أقاليم متفرقه بشرط توافر مقومات الصّناعة فيها.

6. تحقيق الأهداف الاجتماعيّة والأهداف غير المباشرة؛ وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية، فيمكن توجيه الإستراتيجيات الصّناعيّة لبعض الدول بصفة أساسيّةٍ نحو أهدافٍ اجتماعيّةٍ أو أهدافٍ اجتماعيّةٍ سياسيّة (الزوكه، 1991: ص345) .

معلوم أنّ هناك أهدافًا أخرى إذا نجحت الدولة في إجراء تخطيطٍ صناعيّ ناجحٍ وهادف؛ فإنّ ذلك يؤدّي إلى زيادة العُمّال والقضاء على البطالة، وتصنيع بدائل للسلع المستوردة، وتشجيع المنتج المحلّيّ، ممّا يؤدّي إلى زيادة الدخل الوطنيّ، وزيادة دخل الفرد، بالإضافة إلى تطوير صناعات جديدةٍ وإنشائها، واستخدامها للمواد الأولية المحلّيّة واستهلاكها (الفتوى، 1996: ص160) .

أما من حيثُ الأهداف الرئيسيّة التي يسعى التخطيط الصّناعيّ إلى تحقيقها ونجاحها والوصول لها، فهي: توطين الصّناعة، زيادة إنتاجها، وتحسين هذا الإنتاج.

بالنسبة لتوطين الصّناعة، فهو ثبات الصّناعات في الموقع الذي يتمّ التخطيط فيه لإقامة مناطقَ صناعيّةٍ، وجذب الصّناعات إليها، أما زيادة الإنتاج فتكون من خلال زيادة التشغيل، أو زيادة الوحدات في المصنع وتوسيعه أفقيًا من أجل زيادة التشغيل، أما تحسين الإنتاج، فهو يتعلّق بالنوعيّة والخصائص التي ترفع القيمةَ الاقتصاديةَ للسّلع المصنوعة (الشامى، 2000:ص177).

8.1.2 أهميّة التخطيط الصّناعيّ

1. يعد التخطيط الصّناعيّ وسيلةً مهمةً لرفع معدلات التنميةِ الاقتصاديةِ عن طريق زيادة الدخل الصّناعيّ الكّليّ.

2. يخفّف التخطيط الصّناعي من السّيطرة الاقتصاديةِ الزراعيّة التي تتسم بالتقلّبات، وعدم الاستقرار نتيجةَ ارتباطها بالظّروف الطّبيعيّة، وتحقيق توسّع في الإنتاج الصّناعيّ، وبالتالي يؤدّي إلى الكفاية الذاتية للدول، وتحرّرها من التبعيّة الاقتصادية.

3 . يحقق التخطيط الصّناعيّ الاستخدام الأمثل لموارد الثروة الطّبيعية والبشرية باستخدام المواد الأولية المحلّيّة في الصّناعة، عوضًا عن تصديرها، ممّا يعزّز ميزانية مدفوعات الدول.

4. يُعدّ التخطيط الصّناعيّ الأسلوبَ الفعّالَ لاستيعاب الأيدي العاملة الإضافية.

5 . يعزّز التخطيط الصّناعيّ العمليات التقنيةَ والعلميةَ، كما يولّدُ المحفزاتِ لشدّ الخبرات والمهارات وجذبها إلى البلادِ.

6. يدعم التخطيط الصّناعيّ أمن الدولة واستقرارها؛ فهو أداة لإصلاح الخلل الهيكليّ في اقتصادياتِ الدول (السماك، 2011: ص128).

9.1.2 أسس التخطيط الصّناعيّ

حتّى يكونَ نجاح التخطيط الصّناعيّ فاعلاً ومؤثّراً في الحياة الاقتصادية، لا بدّ من مراعاة الأسس الآتية:

1. أْختيار الفَرع الصّناعيّ المناسب الذي تتهيّأ له المقومات الطّبيعيّة والبشريّة والتكنولوجيّة والمالية بما يساعد في خفض تكاليف الإنتاج والقدرة على المنافسة.

2. أْختيار الموقع المناسب لإْقامة المنشآت الصّناعيّة التي يوفر ربطًا أو استثماراً عقلانيًا للمُدخلات، وبتكاليفَ مناسبةٍ وتنافسيّةٍ.

3. زيادة التفاعل والترابط بين الصّناعات مع بعضها من جهة، وبين الصّناعة وفروع النشاط الاقتصاديّ والبنى التحتية من جهة أخرى، مع ضمان عدم حصول خللٍ واختناقٍ في مراحل العملياتِ الصّناعيّةِ من المدخلات، وحتى مرحلة التسويق.

4. تحديد المستوى التكنولوجيّ المناسب في الصّناعة والإقليم، فبعض الصّناعات لا تتحقّق إلا بكثافة العمل، وكثافة رأس المال أيضاً وغيرها من الصّناعات تحتاج أن تكونَ عاليةً التقنية.

5 .إْعادة رسم خارطة التوطين الصّناعيّ جغرافياً ومكانياً بإعطاء الأقاليم المحتاجة مزيدًا من الاهتمام (العاني،2007: ص242).

10.1.2 متطلبات التخطيط الصّناعيّ

ثَمّة متطلبات أساسيّة للتخطيط الصّناعيّ من أجل إْعداد خطة أعداداً جيّداً وهي:

1. أن تؤكّد خطّة التنمية الاقتصادية الاستراتيجيةَ الشّاملةَ للتصنيع بهدف توفير الأسس العلميّة من أجل تخطيط البرنامج الصّناعيّ على الإستراتيجيةِ الشاملةِ؛ وذلك من أجل نجاحِ المشاريعِ الصّناعيّةِ القائمةِ، كما أنّ الأخفاق في التّخطيط، سيعود بالفشل على هذه المشاريع بسبب انعدام الترابط بين الاستثمار ومشاكل التمويل، وافتقارها إلى البنيان الارتكازيّ، وتلك الأمور يمكن توفيرها من خلال الخطّة الاقتصادية.

2. عند التخطيط للمشروعات الصّناعيّة، يجب الأخذ بالارتباطاتِ الأماميّةِ والخلفيةِ بين الأنشطةِ الاقتصاديةِ لِكونها من المتطلبات الأساسيّة للخطّة الصّناعيّة.

3. التوفيق بين أهداف الخطّة القوميّة بشكل عام، والصّناعة بشكل خاصّ من خلال إْظهار الوسائل المستخدمة لإنجاز الخطّة، وذلك من خلال تجنّب التناقض الزمنيّ، لإعداد الخطّة خلال فترةٍ زمنيةٍ محددةٍ.

4. تحقيق التوازن في أثناء إعداد الخطّة الصّناعيّة بين ما هو متوفّر من الموارد الطّبيعيّة والبشرية المتاحة، وبين الأهداف الاقتصاديّةِ والاجتماعيّة، فيتعيّن على القائمين بإعداد الخطّة التّقريب بين الوسائل والأهداف والجمع بينهما.

5. أنّ الخطّة المعدة إْعدادًا جيّداً يجب أن تعملَ على زيادةِ الثقةِ الاقتصاديةِ لدى القائمين على إصدار القراراتِ الفرديةِ للمستثمرين في القطاع الخاصّ بغرض تكوين الثقة لديهم بالإجراءات التكميلية التي ستدفعهم إلى الاستثمار في القطاعات الصّناعيّة المختلفة (السّماك، 2011: ص132).

6. لا بدّ أن تتناول خطّة التخطيط الصّناعيّ الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف والأساليب لضمان تنفيذ المشروعات المدرجة فيها، فلابدّ أن يكون ثمّة توافق بين الموارد والإمكانات المتاحة، وبين الأهداف المطلوبة في الخطّة.

7. يجب أن تتضمّن الخطّة الفترةَ الزمنيةَ المعقولةَ لتنفيذها، فلكلّ دورة تخطيطية أهدافها ومتطلباتها وأساليبها ومستلزماتها (كجة جي، 2002: ص 28).

11.1.2 مشاكل التخطيط الصّناعيّ

يواجه التخطيط الصّناعيّ مشاكل عديدة، منها:

1 . البيانات المطلوبة: يعدّ عدم كفاية البيانات المطلوبة التي يَنْبني عليها التخطيط الصّناعيّ إْحدى خصائص التخلّف الاقتصاديّ؛ لأن أقلّ ما يعنيه التخطيط هو تنسيق الجهود، الأمر الذي يَحول دون تحقيقه ما لم يتوفّر الحدّ الأدنى من المعلومات عن البيئةِ الطّبيعيّةِ والبشريةِ

والاقتصاديةِ والفنيةِ؛ لذلك يجب تحسين قواعد البيانات والأسس الإحصائية الخاصّة بالتخطيط الصّناعيّ، وأهمّ هذه البيانات، هي:

- بيانات أساسيّة عن البيئةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيّةِ، شاملة أقاليم الدراسة تبعاً للتوزيع المكانيّ أو الجغرافيّ.
- بيانات تكنولوجيّة عن عمليات الإنتاج البديلة.
- بيانات مفصّلة عن المرافق الإنتاجيّة الأكثر للظروف المحلّيّة.

2. أساليب التخطيط الفنية والمهارات: يواجه التخطيط الصّناعيّ مشكلاتٍ كثيرةً ترتبط بصياغة الخطّة الصّناعيّة وتنفيذها وقيامها، وترجمة البرامج الصّناعيّة إلى مشاريعَ صناعيّةٍ محددة، وينعكس سُوء صياغتها وتقييمها وتنفيذها ومتابعة المشروعات الصّناعيّة إلى الآتي:

- الوقت الضائع من أجل تحديد فرص الاستثمار وصياغة المشروعات .
- طول المدة اللازمة لتنفيذ المشروعات .
- المبالغة في تكاليف الإنشاء ورداءة المنتجات وارتفاع تكاليفها .
- انخفاض الربح التجاريّ للمشاريع الصّناعيّة.
- التخلّف عن تحقيق الأهداف المخطّطة في بعض النواحي، مثل العمالة والدخل، وتكوين رأس المال وتحسين ميزان المدفوعات والتوازن بين الأقاليم الربحيّة الاجتماعيّة.

3. اختيار الصّناعات والتكنولوجيا: يجب أن تكونَ النظرةُ إلى التخطيط الصّناعيّ بأنه التغيير الهيكليّ المرغوب فيه، والنظرة للتصنيع على أساس أنها وسيلة لزيادة الإنتاج الصّناعيّ المحلّيّ لم تَعد موجودةً، وترتبط مسألة اختيار التكنولوجيا بإستراتيجيةِ التنميةِ الاقتصاديةِ فثمّة علاقة بين صياغة الأهداف، وصياغة إستراتيجية التنمية في خطّة التنمية الصّناعيّة (السماك، 2011: ص50).

12.1.2 تعريف التوطين الصّناعيّ

يُعرف (التوطين) لغةً: هو اتخاذ مكان ما موطنًا لشيء ما، ومعناه إنشاء شيء معيّن أو إقامته في مكان معين، وتنطوي هذه العملية على الإرادة والرغبة اللتين تعنيان الاختيار، أي اختيار مكان محدد لأنشاء منشأةٍ محددةٍ لتحقيق أهداف واضحة في عقل القائم بالعملية.

أما اصلاحاً: فيعني اختيار وسط أو بيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي اختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصادياً واجتماعيّاً وجغرافيّاً، وحتى سياسيًّا لإقامة المشروعات الصّناعيّة وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد بغرض الحصول على نسيجٍ صناعيّ وطنيّ ذي غاياتٍ وطنيةٍ واضحةٍ ومحددةٍ، ولتحقيق ذلك؛ فانّ الدولة من خلال أجهزتها المتخصّصة تعيّنُ المناطق التي ترغبُ في تنميتها، كما أنّ أصحاب المشاريع الصّناعيّة سواء كانوا أفراداً أو جماعاتٍ أو هيئاتٍ يختارون المواقع المناسبة لمشاريعهم (يونس، 2016: ص7).

ثمّة فرق بين التوطّن والتوطين الصّناعيّ فالتوطين الصّناعيّ: هو عملية إراديّة، ويخضع لتوجيه مركزيّ مباشر، ويتمّ وفقَ خطّةٍ وطنيةٍ صناعيّةٍ شاملةٍ تسعى إلى تحقيق أهداف مضبوطة تندرج ضمن برامج الدولة للتصنيع وخطط التنمية للبلاد. أما التوطّن الصّناعيّ: فهو عملية تلقائية حرة، والتلقائية لا تعني الفوضوية، وإنما تعني أنه لا يخضع إلى توجيه مركزي مباشر، وهو يخضع بصفة غير مباشرة إلى توجهات الدولة من خلال آليّاتٍ معينة مشجّعة، ومقيدة تتمشّى مع الأهداف العامّة للتنمية في البلاد، مع اختلاف البلاد، بطريقة تحكمها بهذه الآليات (صهيب، 2012: ص15).

بالإضافة إلى أنّ هناك فرقاً جوهرياً بين التوطّن والتوطين:

التوطّن الصناعيّ: هو عملية تعتمد على توافر عوامل جذب المستثمر؛ لإقامة مشروعه بهدف الربح، أما التوطين الصّناعيّ: فهو عملية مقصودة تستهدف الرفاهيّةَ الاجتماعيّةَ، ولا تعتمد اعتماداً كلياً على العوامل الجاذبة للصّناعة (يوسف، 2008: ص116).

لذلك يُعرف التوطّن الصّناعيّ على أنه "قيام صناعة ما في إقليم، بحيث تكون لها أهميّة نسبيّة تفوق تلك الأهميّة التي تتمتّع بها الصّناعات الأخرى في باقي أنحاء الإقليم".

ويعرف أيضاً أنه قوة الجذب الذاتية لمنطقة ما لنشاطٍ صناعيّ معينٍ، نتيجة توفّر عواملَ موقعيّةٍ، لها القدرة على الجذب الصّناعيّ، وتخصيص التكاليف النهائية للإنتاج الصّناعيّ على المدى القصير والمتوسّط فهو عملية تلقائية تعتمد على عواملَ معينةٍ مثل المواد الأولية والأيدي العاملة ومصادر الطاقة والنقل والسوق ورؤوس الأموال؛ حيث تعمل هذه العوامل على جذب الصّناعة في مكان معين، وتحقيق أعلى درجة ممكنه من الارباح (رابح، 2017: ص56).

أما مفهوم التوطين الصّناعيّ فيختلف عن التوطّن، كونه عمليةً تخطيطيةً مقصودة، وعاملاً مهمًّا في التأثير في المواقع الصّناعيّة لتحقيق أهداف اقتصاديّة واجتماعيّةٍ وإستراتيجيّةٍ بصورة أفضل فيما لو تركت الحريّة في اختيار مواقع المنشآت بشكل يتفق مع مصالح المستثمرين؛ لذلك فالتوطين يعتبرُ إحدى أدواتِ سياسة الموقعية التي تؤثّر في توزيع النشاط الصّناعيّ (محمود،2012: ص144).

أما الحمادي فيعرّف التوطنّ الصّناعيّ بأنّه قيام صناعة ما في مكان معين، وتتمتّع بأهميّة نسبية بهذا المكان تفوق الأهميّة النسبية للصناعة نفسها في باقي جهات الإقليم، وتقدر هذه الأهميّة بناءً على عدد المشتغلين في هذه الصّناعة بالنسبة إلى عدد العاملين في الصّناعات الأخرى، وعلى أساس الاستثمارات الصّناعيّة بالمقارنة مع الاستثمارات الصّناعيّة في الإقليم أو على أساس القيمة المضافة للصّناعة مقارنةً مع الصّناعات الأخرى (الحمادي،2004: ص54).

أما صالح فيعرف (التوطّن الصّناعيّ) بانه قيام صناعة ما في إقليم معين، بحيث يكون لها أهميّة تفوق الأهميّة للصّناعات الأخرى، أما التوطين فهو اختيار الموقع المناسب للمصنع؛ وذلك بتعيين الموقع على المستوى الإقليميّ وعلى المستوى المحلّيّ (صالح، 1985: ص225).

بينما يرى دلالة أنّ التوطين الصّناعيّ لا يرتبط بعامل تفسيريّ واحد، بل هو نتاج لجملة من العوامل يتفاوت مفعولها من حالة إلى أخرى، ويتغيّر مع الزمن حسب الحالة التي تعيشها الصّناعة (دلاله، 1999: ص 133).

تطور مفهوم (التوطّن الصّناعيّ) بصورةٍ كبيرةٍ عند محاولة لونهارت ounhart في الربع الأخير من القرن التاسع عشر لتفسير ظاهرة التوطّن لبعض الصّناعات التحويلية، ولكنّ

المحاولة الجادة كانت لالفريد فيبر Alfrid weber عام 1909 لصياغتهِ نظريته في التوطّن الصّناعيّ، وبعدها جاءت محاولة أوجست لوشن August losh عام 1945، وأدجار هوفر edgar hover عام 1948، وكذلك محاولة ووالتر ازارد عام 1956، ثم تقديم أوجست لوش عام 1955 نظرية اقتصاديات التوطّن التي تعدّ من نظريات التوازن العام التي تصف العلاقاتِ الحيزيةَ على شكل مجموعة من المعادلات، وقَدّمت لأول مره قانون السوق (يوسف،2008: ص114).

وفي عام 1956 جاءت مساهمة مالفن جرينهات M.greenhut في كتابة (موقع المصنع من الناحية النظرية والعملية) فقد حاول ربط نظريات التكلفة الأقلّ مع العلاقاتِ التوطنيةِ المتداخلة للوصول إلى الحدّ الأقصى للربح، ويعدّ مالفن أول من قدمَ عوامل التوطّن (يوسف، 2008: ص114).

يتناول مفهوم (التوطين) تحديد الأسباب التي تحكم، وتؤدّي إلى توطّن نوعٍ معينٍ من الصّناعات في مكان ما، أو منطقة دون غيرها، بالإضافة إلى الظّروف والأوضاع الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والجغرافيةِ التي ساعدت على توطنها في هذه المنطقة، والهدف هو مجموعة العوامل والأسباب التي تعمل على جذب هذه الصّناعات وتوطينها في مكان دون غيره (عبد الله،2016: ص14).

لذلك وبعد سلسلة التعاريف السابقة للتوطّن والتوطين، وتحديد الفرق بينهما، يمكننا استدلال على مفهومين للتوطّن الصّناعيّ:

الأول: يتناول تحديد الموطن الأمثل للمشروع الصّناعيّ، وهو الاتجاه الذي سلكه الفريد فيبر، فقد حاول تحديد الموطن الأمثل وأنّ عوامل التوطن هي مصادر الخام وحجم الأسواق والمعاملة الفنية للإنتاج، والمتغير الوحيد هو نفقات النقل؛ لذلك كان هدف فيبر هو تحديد موقع الإنتاج الذي يضمن وصول نفقات نقل السلع، وعناصر الإنتاج إلى أدني مستوى ممكن.

الثاني: يتناول تحديد الأسباب التي تحكم، أو تؤدّي إلى توطّن نوع معين من الصّناعات في مكان ما، بالإضافة إلى الظروف والاوضاع الجغرافيةِ والاقتصاديةِ والاجتماعيّةِ التي ساعدت

على توطّنها في المنطقة، والهدف هنا هو تحديد العوامل التي ساعدت على جذب صناعات وتوطينها في مكان دون غيره (يوسف، 2008: ص 114).

ثمّة مجموعة من الأسس التي يعتمد عليها قياس التوطّن الصناعيّ وهي:

1. القيمة المضافة

2. إجماليّ قيمة الأجور التي تُدفع إلى القوى العاملة.

3. عدد ساعات العمل في الصّناعة .

4. جملة الاستثمارات في قطاع الصّناعة .

5. عدد العاملين بالصّناعة (الزوكه، 2004: ص481) .

لذلك يمكننا القول في النهاية: إن (التوطن والتوطين الصّناعيّ) عملية استثمارية إنتاجية مكانية لها أهمّيتها الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ والعمرانيةُ للدول عموماً، وبخاصّة الدول النامية؛ إذ تمثّل خطواتٍ عملية للتنمية المكانية في حال توفّر مستلزماتها، ولو بصورة نسبية، وفي هذا الاتجاه يمكن تناول العلاقة بين التوطّن الصّناعيّ (حجم القوى العاملة ونوعيّاتها وحجم السوق عموماً والموارد البشرية عموماً في الإقليم).

13.1.2 أهداف التوطين الصناعي

1. تحسين الوضعيةِ الاجتماعيّةِ والاقتصاديةِ لمختلف الفئات .

2. تنمية الأقاليم المختلفة للبلاد في أسرع وقتٍ ممكنٍ .

3. الوصول إلى توزيع الأنشطة الاقتصادية على مختلف جهات القطر .

4. القضاء على الفوارقِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ بين المدن والأرياف .

5. تحويل المواد الأولية وتصنيعها قرب مراكز استخراجها .

6. الوصول إلى التخصّص الإقليميّ في مجال الإنتاج الصّناعيّ .

7. الوصول إلى الاكتفاء الذاتيّ في مجال الانتاج الصّناعيّ .

8. تقسيم الصّناعات وتوزيعها بين الأقاليم على أساس تخصّص اليد العاملة .

9. تحقيق الأهداف السّياسيّة للبلد إذا كانت تتعلّق ببعض الصّناعات الإستراتيجية من أجل توطينها في أماكنَ آمنةٍ تتمتّع بالحماية .

10. تحقيق التوازن الإقليميّ والاستقرار السّكانيّ .

11. الاستفادة من المزايا البيئية للمنطقة وإمكاناتها التي تفيد من التقليل من التلوث وبخاصّة للصّناعات التي تسبّب التلوث للبيئة (صهيب، 2012: ص17) .

14.1.2 مبادئ التوطين الصناعي

هي مجموعة من القواعد التي يجب أن تضعها كلّ دولة أو مقاول بعين الاعتبار لتحقيق أهداف التوطين الصّناعيّ، وهي مبادئ لها طابع عامّ أو خاصّ، فكلّ دولة تُعدّ إستراتيجيةَ تنميةٍ قائمةٍ على التصنيع، بحيث تدمج سياسة التوطين، كما يؤخذ في الحسبان بعض العناصر القاعدية في توزيع القوى المنتجة والاستثمارات الصّناعيّة، وهذه المبادئ هي:

1. مبدأ التخصّص الصّناعيّ للجهات أو الأقاليم .

2. مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد الطّبيعية والبشرية .

3. مبدأ التخصيص إلى حدّ أدنى لتكاليف النقل .

4. مبدأ التوطين الصّناعيّ من وجهة نظر التقسيم الدوليّ للعمل .

5. مبدأ الاستعمال العقلانيّ للحيّز المكانيّ وحماية البيئة (رابح، 2017: ص 63-62).

15.1.2 مراحل التوطين الصّناعيّ

يمرّ توطين التنمية الصّناعيّة بثلاث مراحل هي:

1. اختيار التعليم:

من المشكلات التي تواجه التخطيط الوطنيّ، وكيفية توزيع المشروعات الصّناعيّة على أقاليم الدولة، وهناك عدة عوامل تؤثر على اختيار الإقليم وهي موقع إنتاج الخامات، وسائل النقل والمواصلات، الوقود والطاقة، الموقع، السياسة الحكوميّة، نوع الصّناعات، الأيدي العاملة، السّوق، موارد المياه، البنية التحتية، رأس المال، الضّرائب، المناخ، جميع هذه العوامل يجب دراستها لاختيار أفضل موقع للمشروعات الصّناعيّة، لذا يجب جمع بيانات عن العوامل الأساسيّة لتوطين الصّناعة على مستوى الدولة لتحديد أنسب إقليم لتوطين الصّناعة فيه.

2. اختيار الموقع :

لا شك في أنّ اختيار الموقع هو أجراء اختيار بين مدينة وأخرى داخل الدولة بعد التأكّد من صلاحيته لتوطين الصّناعة، ويتم تحديد أكثر من موقع مختار داخل المدينة المختارة لتوطين الصّناعة، ثم تجري المقارنة بين هذه المواقع لاختيار أنسب موقع، ويتحكّم في اختيار أفضل موقع داخل المدينة مدى توفّر عوامل محلّية، منها المواد الخام، الأيدي العاملة، الخدمات العامة، المناخ، القوانين والتشريعات، المنطقة التجارية، المرافق العامّة.

3. اختيار الموضع:

بعد اختيار المكان الأنسب داخل المدينة يتبقّى فقط اختيار الموضع المناسب داخل المدينة لتوطين الصّناعة، ودراسة أكثر من موضع، وبعدها اختيار موضع واحد مناسب، وتحديد أسباب اختيار موضع ومحدّداته لإقامة المشروع وتتمثّل هذه الأسباب في الآتي:

- المرافق العامة: أن يكون مكان إقامة المصانع قريباً من المرافق العامّة .
- النقل والمواصلات: وهذه مسألة مهمة وذلك لنقل الخامات والمنتجات، ونقل العُمال من مكان سكنهم وعملهم بحيث يجب القرب من وسائل المواصلات .

- الأسكان: يجب أن يكون الموضع المختار قريب من توافر الاسكان للعمال وعلى مسافة مناسبة من مكان العمل (عبد الله، 2016: ص 6).

16.1.2 عوامل التّوطين الصّناعيّ

1. دور النقل في التوطين الصّناعيّ

أسهم التطور التكنولوجيّ في تدعيم النقل وسهولة توفّر وسائل النقل، وبالتالي أسهم تطوره في نشر الصّناعة، واختيار الموقع المناسب للصّناعة لسهولة توفّر وسائل النقل، على الرغم من أنّ النقل كان عاملاً مهماً في توطين الصّناعة، ولكنْ تراجعَ دورهُ قليلاً؛ وذلك بسبب التطور التقنيّ لوسائل النقل، وتطور الأنشطة الصّناعيّة، وتزايد تدخّل السلطة، ولكن تتفاوت أهميّة تكلفة النقل في التوطين الصّناعيّ من صناعة إلى أخرى، ولكن أجمع خبراء التخطيط أنّ للنقل دوراً مهماً في التوطين الصّناعيّ (دلاله، 1999: ص135) .

2. دور عامل التشغيل في التوطين الصّناعيّ

تؤكّد الدراسات الجغرافية أنّ للأيدي العاملة دوراً أساسيّاً في توطين الصّناعة، إذ إنّ وفرة الأيدي العاملة دفعت أصحاب المصانع الكبرى إلى اختيار نوع الأيدي العاملة التي يريدونها (ذكر أو أنثى) حتّى الأصل (ريفي أو حضري) ولكن مواقع التوطين الصّناعيّ التي تقع في الريف يكون المردود الماديّ فيها دون المستوى والتجهيز الصّناعيّ دون الكفاءة المطلوبة وحتّى الأجور ضعيفة؛ لذلك فإن التوطين الصناعي في المدينة يتمتع بمميزات كثيرةٍ، منها تجهيز المصنع بأحدث التقنيات، ووفرة جميع تخصّصات الأيدي العاملة، كما أن توفر الأيدي العاملة الرخيصة يكون لفترة محدودة، فمع التطور التكنولوجيّ للمصانع أصبحت المصانع بحاجةٍ إلى الأيدي العاملة المتخصّصة، واستغنت عن الأيدي العاملة الرخيصة، ممّا دفع أصحاب المصانع إلى دفع أجور أعلى؛ ولذلك تُعدّ الأيدي العاملة أحد العوامل المهمّة للتوطين الصّناعيّ.

3 دور المقتصدات الخارجيّة:

طور مفهوم المقتصدات الخارجيّة عالم الاقتصاد " الفريد مارشال " سنة 1890، فالمقتصدات الخارجيّة تشمل التجهيزاتِ المختلفة والأيدي العاملة؛ لذلك فالمقتصدات الخارجيّة تنتج عن مجموعه من العناصر هي :

- توفّر تجهيزات مشتركة لا تستطيع المؤسّسة تجهيزها منفردةً.
- التمتّع بالمرافق الترفيهيّة والخدمات المتنوعّة .
- توفّر الأيدي العاملة المختصّة .
- الاتصال المباشر ومجاورة السّوق تكسب الإقليم الصّناعي قدرةً كبيرةً على جذب الصّناعات .
- الاستفادة من علاقة المؤسّسة بمؤسسات أخرى مجاورة لها .

وقد ينتج عن التجمع الصناعي ما يسمّى باللامقتصدات الخارجية، وتتمثّل في:

- التمدد المجاليّ لتنقّلات العمّال اليوميّة .
- نشأة وسط اجتماعيّ أكثر قوةً وتنظيماً واندفاعاً الأمر الذي ينفّر أرباب الصّناعة من التجمّعات الحضرية .
- التلوث وفرض استثمارات على أصحاب المصانع لمقاومته (دلاله، 1999: ص139) .

4. تدخّل السلطة:

عن طريق صياغة السّياسات الجبائية والمالية وتنفيذها بحيث تقوم بإعطاء القروض، وضمان إعادة الأرباح ورؤوس الأموال وطمأنة المستثمرين؛ وذلك بالسّعي على تحقيق الاستقرار النقديّ، كما أنّ السلطة تعمل على تشجيع البحث العلميّ والتقدم التكنولوجيّ، وتدعيم الإعلام، وتحسين ظروف المصانع، وأنّ تدخّل الحكومة لتوطين الصّناعة يتم عن طريق توفير أماكن ومساحاتٍ لأصحاب المصانع، ورؤوس الأموال لإنشاء مصانعهم، وتقديم حوافزَ ماليةٍ، وقروض وإعفاءاتٍ ضريبيةٍ وتسهيلات تجاريةٍ.

5 . العوامل الشّخصيّة:

تتمثّل في المنبت الجغرافيّ للمخترع، أي مكان الولادة أو الإقامة، ومثال ذلك شركة "بيجو" حيث كان مصنعهم الأول ناتجاً عن شركة لأخوين بفرنسا، وكذلك شركة " ميشلان " للعَجَلات المطاطية، حيث أدخلَ ميشلان هذه الصّناعة إلى فرنسا؛ لذلك كان الفرد هو أحد عوامل توطين الصّناعة وبقائها وتطويرها عَبر الزمن .

6 . توفّر المياه:

من المعروف أنّ الصّناعة تستهلك كمياتٍ كبيرةً من المياه؛ وذلك حسب نوع الصّناعة، وتلجأ المصانع إلى المياه حسب حاجتها، فالصّناعاتُ التعدينيةُ والنفطيةُ والنووية بحاجة إلى المياه للتبريدِ والصّناعاتِ المتنوعةِ والدباغةِ، كما أنّ إنتاج السّكر بحاجة إلى المياه للغسل والتذويب، أما الصّناعات الكيماوية والأدويةُ والبناءُ والصّناعات فهي بحاجة إلى الماء باعتبارها مادةً أولية (دلاله ، 1999: ص141) .

17.1.2 نظريّات الموقع الصّناعيّ

ظهرت العديد من النظريات التي تناولت الموقع الصّناعيّ وأسس اختياره، منها :

1 . نظرية الفرد فيبر

وضع الفرد فيبر نظريته في النصف الأول من القرن العشرين 1909، حيث تناول في نظريته مسألة الموقع الصّناعيّ المنفرد ، ولم يتطرق إلى المجتمّعات أو المدن الصّناعيّة، وتدور نظريته حول الموقع الصّناعيّ الذي يوفّر الحدّ الأقصى للربح عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج إلى الحدّ الأدنى من خلال تكاليف الإنتاج إلى أدنى حدّ ممكن (غنيم ، 2009 : ص139) .

صاغ فيبر نظريته عن مثلث الصّناعة لتحديد المكان الملائم لتوطين المنشآت الصّناعيّة اعتماداً على تكلفة النقل التي تشمل تجميع المواد الخامّ في الصّناعة، وتكلفة نقل المنتوجات إلى السوق، وقد حلّل في نظريته العوامل التي تؤثّر في التوزيع الجغرافيّ للصّناعة من منظور

اقتصاديّ، فيعدّ تكلفة النقل أهمّ عاملٍ في اختيار موقع الصّناعة، وقيام الصّناعة يكون عند نقطة التكلفة الأقلّ (الزوكه ، 2004 : ص502) .

- على الرغم من نجاح نظريته لكنّ هناك الكثير من المآخذ عليها، ومن ذلك:

1 . افترضت النظرية أنّ الموادّ الأولية تُعطى، ولكنّ هذا الأمر غير صحيح؛ إلا في الصّناعات الاستخراجيّة، ولكن في الصّناعات التي تعتمد على المنتجاتِ الزراعيّة، باعتبارها موادّ أوليّةً يختلف إنتاجها حسب الموقع .

2 . افترضت النظرية أنّ الطّبيعة الجغرافيّة وأحجام الاستهلاك ومواقعه معطاة، بينما الحقيقة أنّ النمطَ المكانيّ لتوزيع المشاريع الصّناعيّة يؤثر في توزيع القوى العاملة، ويؤثّر في مناطق الاستهلاك .

3 . افترضت النظرية ثبات أجور العمل، وهذا غير مقبول؛ لأنّ توجّهات المشاريع الصّناعيّة تعمل على تغيّر مستوى الأجور من خلال قدرتها في التأثير على طلب قوة العمل (أبو رمان ، 2005 : ص38) .

2 . نظرية لوش August Loesch

أوغست لوش اقتصاديّ ألمانيّ، ولد عام 1906 وتُوفيّ عام 1945 (www.mimirbook.com) ، حاول بالاعتماد على نظرية فيبر أن يؤكّد ان دور السوق أهمّ من الموقع لجذب الصّناعات، وذلك من خلال دراسة له بعنوان " اقتصاديّات الموقع 1945 حيث طور نموذجاً جديداً لإثبات فرضيّته بأنّ الموقع الأمثل للصّناعة يكون في المناطق التي تحقّق الصّناعة فيها أكبر قدر ممكن من الربح، وهي مناطق استهلاك المنتجات الصّناعيّة (السوق) وقد أطلق لوش عليها (مناطق الإقليم الاقتصاديّ) (غنيم ، : 2009ص 143).

وأكدّ لوش أنّ الموقع الصّناعيّ الأمثل هو الموقع الذي تتجاوز فيه وارداته الكلّية تكاليف الإنتاج، ويكون الفرق بينهما أكبر ما يمكن، وأنّ موقع المشروع الصّناعيّ ليس مهماً أن يكون قرب المادة الخام، أو السوق، وإنّما قد يكون في موقع متوسّطٍ بينهما (أبو رمان، 2005: ص41).

لكنّ نقاط الضّعف في نظريته تكمن في التركيز على مدخلات الإنتاج والتركيز الأقلّ لمخرجات الإنتاج، بمعنى أنّ المستودع يبيع كلّ منتجاته في مكان وجوده، ولكنّ الواقع أنّ الطلب يختلف

من مكان إلى آخر، وأن الشّركة هي التي تبحث عن الأسواق لتحصل على أعلى دخل، لذلك يكون السوق مهمّاً في تحديد موقع الصّناعة، ويجذب المشروع بدلاً من الموقع ذي الكلفة الأقلّ (الفتوى ، 1996: ص120) .

وتعدّ دراسات لوش من أحدث الدراسات الخاصّة الحديثة التي تميل إلى تفضيل السوق، وأنّ السوق مكان يعيش فيه سكان متجانسون من ناحية الدخل، متقاربون في الناحيةِ العقليةِ والذوقِ، ممّا يجعل مطالبَهم متشابهةً وقدراتهم الشّرائية متقاربة، وإقامة مصنع بعيد عنهم لا يحقّق مطالبهم ورغباتهم وأذواقهم؛ لذلك فإنّ إقامة مصنع بالقرب منهم يمدّهم بما يحتاجونه ويرغبون في استهلاكه (الصقار ، 1980 : ص44) .

تُسمّى نظرية لوش بنظرية الإقليم الاقتصاديّ الأمثل " التوازن الاقتصاديّ للإقليم ، لذلك ينظر نموذج لوش إلى حجم الطلب الكلّيّ في كلّ منطقة، ولا ينظر إلى موقع الإنتاج أو موقع التسويق؛ لذلك يعتمد على حجم الطلب في كلّ منطقة من المناطق داخل الإقليم؛ لذلك تحدد الصّناعة موقعها بناءً على حجم الطلب، (رابح ، 2017 : ص136) .

أسهم لوش بتوضيح أهميّة عنصر الطلب في تحديد الموطن الأمثل ، فقد تفادت نظريته الصعوبات التي قد تنشأ عن المنافسة الكاملة، باعتبارها إطاراً لحلّ مشكلة موقع الصّناعة، ولكنّ القصور في فرضيّته كانت المساواة في تكاليف الإنتاج في مختلف المواقع والتوزيع السّكانيّ، وتجاهل الوفورات الخارجيّة واقتصاديّات التجميع (يوسف ، 2008 : ص122) .

3 . دراسات أيزارد Izard

تدور فكرة نظريته حول استعمالات الأرض الحضرية التي تتمّ بشكل حضريّ، فالاستخدام الصّناعيّ يتمّ بشكل نطاقات متصلة، وقد اعتمد على المواد الأولية في تقسيم أنماط الموقع للصّناعة إلى مواقع مركزية ولا مركزية (السماك ، 2011: ص114) .

تعدّ نظريته معبرةً عن وجهة نظر الدول الرأسمالية في توقيع المشاريع الصّناعيّة التي ترى أن اختيار الموقع يجب أن يحقّق أقلّ كلفة للمستهلك بالنسبة للوحدات المنتجة في ظلّ المنافسة التامة للإنتاج ، حيث حاول أيزرد أن يربط بين نظريات الموقع الصّناعيّ وبين الفروع النظرية الاقتصاديّة، ويعدّ ايزرد الرائد في استخدام الأساليب العلميّة "الرياضيّة والإحصائيّة" لتحليل نظريات المواقع الصّناعيّة، واستخدام أسلوب المُدخلات والمُخرجات لإيجاد مستوى الترابط بين القطاعات الاقتصاديّة المختلفة في الأقاليم (العاني ، 2007 : ص257) .

إن استخدام الأساليب العلمية في تعيين الموقع الأمثل للنشاط الصّناعيّ الذي يضمن وصول الإنتاج إلى المستهلك بأقلّ تكلفة، حيث تستطيع هذه الطريقة معرفة جميع المعلومات عن العوامل التي تؤثّر في تحديد أقلّ الكلف الإنتاجية، وكانت نظرية ايزرد من أبز الفرضيّات المساهمة في تطوير نظرية الموقع الصّناعيّ من خلال استخدام أساليب التحليل الكمّيّ الذي جاءت تحليلاته في مؤلّفاته عام (1956–1960) في كتابه " الموقع أو الحيّز الاقتصاديّ" ومؤلفة "أساليب التحليل الإقليمي".

4 . نظرية الموقع الصّناعيّ " لونهارت " W.Launhardt

عمل على بحث نظرية الموقع الصّناعيّ، ورأى أنّ المنافسة بين البضائع المختلفة تعتمد على المسافة بين السوق ومصدر إنتاجها، أما المنافسة بين البضائع المنتجة في مكان واحد فتعتمد على مدى تحمّلها لتكاليف النقل فلو أمكن إنتاج نوعين من الخامات المعدنية من مكان واحد، وكان أحدهما سهل الاستخراج، ولكنّه فقير من نوعه، والآخر جيد، ولكنه يحتاج إلى نفقات كبيرة في استخراجه لا يمكن استخدام الخامات الفقيرة قرب مناطق استخراجها؛ لأنّ نقلها إلى الأسواق البعيدة غير اقتصاديّ نظراً لزيادة تكلفة النقل ، على عكس الخامات الغنية التي استخراجها بهدف تصديرها إلى الأسواق البعيدة (الصقار ، 1980 : ص39) .

5 . نظرية الفرد مارشال Alfred marshall

يرى مارشال أنّ تكاليف النقل هي أهمّ عوامل اختيار الموقع الصّناعيّ ، وأنّ اهتمام البريطانيين خلال القرن التاسع عشر كان على الموارد الطّبيعيّة وتوفّرها ، وعلى الظّروف الطّبيعيّة، وعلى ظروف النقل وطبيعة تكاليفه (الصقار ، 1980: ص40) .

6 . آراء هوتلنج H. hotelling

أعطى هوتلنج عامل المنافسة أهميّة كبيرة في اختيار موقع الصّناعة وأنه عند إنشاء مشروع صناعيّ جديد فيتوجّب على أصحاب المشاريع الصّناعيّة المشابهة الموجودة في المكان نفسه أن يعيدوا دراسة وضعهم وموقعهم، وأنه في الظروف العادية لا يملك صاحب المشروع اختيار موقع مصنعه، وإنّما عند ظهور مشاريع مشابهة تظهر حريّته في الاختيار، وعند وجود اختلافات بشرية وطبيعية يصبح هناك حاجة لوجود مصنع ذي إنتاج غزير، وقد تسمح طبيعة المنطقة بوجود أكثر من مصنع جديد في المنطقة ، ولكن إذا زادت المصانع على الحدّ المطلوب كان لابدّ من إلغاء بعضها أو انتقالها (الصقار ، 1980 : ص40) .

7 . نظرية الموطن الأعظم للربح " جرينهت" Green hut

يرى جرينهت أنّ نظرية الموقع الصّناعيّ يجب أن تأخذ بعوامل النفقة وعوامل الطلب، واعتبارها متغيرّاتٍ للنفقة إلى أدنى مستوى ممكن، أو ذلك الذي تستطيع عنده المنشأة السّيطرة على أكبر منطقة ممكنة من السوق .

وتشير فكرة الموطن الأعظم للربح إلى الموطن الذي تستطيع عنده المؤسّسة البيع لعدد معين من المشترين الذين تحقّق مشترياتهم أقصى ربح ممكن؛ ولذلك يشمل مفهوم الموطن الأمثل عوامل النفقة والطلب، كما حدد جرينهت شروط التوازن المكانيّ، حيث افترض وجود اقتصاد متقدم، وأنه بلحظة من الزمن تمّ اختراع سلعة جديدة، وأفترض أيضاً أنّ تكلفة الإنتاج تساوي صفرًا في جميع المواقع، وأنّ حجم الطلب يتساوى فيها أيضاً، وأنه في ظلّ هذه الفروض سيعمل المنتج على تحديد منطقة السوق لهذه السلعة التي يتساوى العائد مع التكاليف الحدّية التي تساوي صفراً، وسيكون سعر المنتج أعلى داخل حدود المنطقة، وفي حدود تكاليف النقل، وأعلى سعر ممكن للسلعة، وبالتالي يصبح السعر الأعظم للربح يساوي صفراً (عبد الله ، 2016: ص46) .

ركز جرينهت في تحليلاته للموقع الصّناعيّ على تحقيق أقصى الأرباح على أنّ تحديد العوامل التي تؤثر على تقرير الموقع الصّناعيّ تأتي من خلال الموازنة بين أقلّ الكُلف، والتوافق الموقعيّ ومحاولة الدمج التكامليّ بينهم من خلال احتوائهم لعوامل الطلب والكلفة لتحقيق أقصى الأرباح، حيث إنّ هذه الموازنة المكانية تركّز على إيصال المنتج إلى أبعد حدود بناءً على موقعه وسط السوق، وأنّ أبعد نقطة يكون الطلب فيها ضعيفاً هي التي تحمل تكاليف عاليةً، وهذا يسمح بدخول منتجين لسدّ الطلب بأقلّ كلفة (أبو رمان ، 2005 : ص42) .

8 . نظرية فون تونن Von thunen

وضع فون تونن عام 1826 نموذجاً انطلاقاً من تجربته الخاصّة باعتباره عالماً اقتصادياً زراعياً ومزارعاً في شمال المانيا توصل إلى أهمّ الاستنتاجات حول توطين مختلف الزراعات والعوامل التي تتحكّم فيه .

عدّ فون تونن أنّ هناك أربعة عناصر أساسيّة تحدد توطن مختلف الأنشطة الفلاحيّة تتلخّص في تكلفة الإنتاج، وتكلفة النقل والسعر المتداول في السوق والتربة التي تحدّد المردود .

فدخل المزارع مرتبط بهذه العناصر، ويظهر النموذج تأثير السوق على تنظيم المجال الزراعيّ وأهميّة المسافة، وبصفة غير مباشرة تكلفة النقل التي تمثل العامل المحدد في توطن الأنشطة

الفلاحيّة وتوزّع الزراعات، على المستوى العالميّ نجد التنظيم نفسه حول مراكز الاقتصاد العالميّ (عبد الله ، 2016 : ص14) .

بناءً على ذلك بدأت فكرة نظرية الموقع الصّناعيّ من الاقتصاد بين الألمان في القرن التاسع عشر الذي تناول المنافسة من ناحية الموقع الزراعيّ، والظروف التي تُستخدم فيها الأرض، فهو يرى أنه كلّما بعدت مناطق الإنتاج عن السوق كلما زادت تكاليف الإنتاج بسبب زيادة تكاليف النقل ، حتى لو كان الإيجار منخفضًا، وأنّ إيجار الأراضي الزراعيّة يتناسب تناسباً عكسيا مع تكاليف النقل ، ويؤثّر في ذلك وسائل النقل ، لقد كانت نظرية فون تونن منصبّةً على الزراعة ولكن لها أهميّة كبيرة في نشوء نظريات موقع الصّناعة (الصقار ، 1980 : ص39) .

18.1.2 نظريات التوطن الصّناعيّ

1 . النظرية السّلوكيّة " بريد " pred

قام بريد عام 1966 بدراسة مدن أمريكا الشّمالية بين عام 1860– 1910 لمعرفة أثر مظاهر التصنيع على نمو حجم المدينة، ووضع نموذج يوضّح التصاعد في التصنيع، ونمو المدينة وحجمها والمساحة (المظفر ، 2010 : ص182) .

وأشار بريد عام 1967 إلى أن صانعي القرار لديهم درجاتٌ متفاوتةٌ من المعرفة وقدرات متفاوتة في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها ، وأظهر أنّ هناك ثلاثة أنماط من العلاقة بين النشاط الصّناعيّ والأماكن الحضرية، هي:

1 . العلاقة بين حجم المصنع وحجم المدينة.

2 . العلاقة بين وظيفة المصنع وحجم المدينة.

3 . العلاقة بين التركيب الصّناعيّ وحجم المدينة (صالح ، 1985 : ص258) .

لذلك أظهر بريد أنّ الإنسان الراضي عن قراره يعتمد على كميّة المعلومات، وعلى إمكانيّة استعمال المعلومات التي حصل عليها؛ لذلك يصبح الحلّ الممكن عندما يكون صاحب القرار قادراً على استعمال معلومات كاملة؛ ولكنّ هذه الوضعيّة خيالية وغير مقنعة (دلاله ، 1999 : ص146) .

لكنّ أهمّ الانتقادات التي توجّهه لنظريته أنها تعبّر عن واقع نظريّ إلى حدّ كبير، ولكنها تظهر فشل بعض المشروعات في اختيار الموقع الأفضل ، ولا يمكن تطبيقها في الواقع العمليّ بسبب

صعوبة ترتيب المصفوفة السلوكية، ولكنّ ذلك لا يمنع أن للمنهج السّلوكيّ دوراً في مجال الجغرافيّا، وأنه لو تمكّن من الحصول على أرقام المداخيل التي يحقّقها والتكاليف ليس هناك ما يضمن أنّ الموقع الذي تمّ اختياره سيكون مربحًا (يوسف ، 2008 : ص124) .

2 . نظرية النموّ المركزيّ

تقدم بهذه النظرية مجموعةٌ من العلماء في جامعة شيكاغو عام 1925، ومن أشهرهم آرنست بيرجس تنصّ النظرية على أن نموّ المدينة يتجه من المركز إلى الأطراف، حيث ان توسّع المدن يحثَ بشكل دوائر متداخلة مشتركة في المركز، واعتبر أنّ هذا النموذج ينطبق على جميع المدن، وخاصّة الكبيرة منها؛ لذلك ارتكزت نظريته على أنماط النموّ وتركيب الوظائف في مدينة شيكاغو (الشواورة ، 2012 : ص288) .

اعتمدت النظرية على طبيعة تغير أسعار الأرض من وسط المدينة بالاتجاه نحو الأطراف ولذلك تمّ توزيع استخدامات الأرض على شكل حلقات ، حيث إنّ المنطقة الصّناعيّة تتركّز بين منطقتين (منطقة الأعمال المركزية والمنطقة الانتقالية) وهي تختلط فيها استخدامات الأرض، وتتركّز فيها الصّناعات الخفيفة (الدليمي ، 2015 : ص234) .

ولكن أهمّ الانتقاداتِ التي وُجهت إلى نظريته أنّ توسّع المدينة يتم حسب عملية نموّ منتظمة عند الأطراف، ونسي عامل سطح الأرض والمناخ، وأنه ليس من الضّروريّ أن تتوسّع المدينة من جميع أطرافها بمعدل النموّ نفسه، (الشواورة ، 2014 : ص392) .

وفي كثير من المدن يكون هناك ارتباط بين المصانع ومساكن العمال، كما أنّ الصّناعة الثقيلة لا تتبع نمطاً دائرياً أو حلقياً في تركيبها، ولكن تمتدّ على طول الأودية النهريةِ، والمائيةِ والبحارِ، وعلى طول الطّرق السّهلة (إسماعيل ، 1982 : ص279) .

3 . نظرية القطاعات

طور هذه النظرية هومر هويت عام 1939 إذ تعود فكرة النظرية إلى الأستاذ هارد 1903 والعالم الألماني فون تونن 1826 ، ولكنّ هومر هويت طور نظرياتهم، فقد أظهر تباين توزيع الأحياء السكنية ذات النوعية المختلفة، وأكد أنّ نمو المدينة يكون على شكل قطاعات ابتداءً من مركز الأعمال المركزية ، أما المواقع الصّناعيّة وتوزيعها فهي ترتكز على طول طُرق النقل من المنطقة المركزية حتّى الضواحيّ (أبو صبحة ، 2003 : ص237) .

احتسب هومر عدد العاملين بالصّناعة المحددة، واستخرج نسبتهم لمجموع كافة العاملين في الانشطة الاقتصاديّة في الدول وفي المدينة، فكانت تلك طريقته في احتساب الركيزة الاقتصاديّة لصناعة محددة على نطاق المدينة (مظفر ، 2010 ، ص224) .

4 . نظرية النوى المتعددة

وضع هذه النظرية مكنزي وبين أنّ المدن تتكون من عدد من النّوى أو المراكز الثانوية، بالإضافة إلى المركز الرئيسيّ، ثمّ وسّع هذا المفهوم جانسي هرس وادوارد المن عام 1945، وأشار الباحثان إلى أنّ النّوى أو المراكز نتيجة وجود عدة أمور أو نوايا حول المدينة ، وأنّ بعض النشاطات تتطلب متطلباتٍ خاصّةً مثل المنطقة الصّناعيّة، ويجب أن تكون ممتدةً على مساحةٍ كبيرةٍ من الأرض والماء أو على منطقة سكك الحديد (حيدر ، 2011 : ص162) .

تعاني نظريته من مشكلة تبسيط انتظام خصائص السّكان الاقتصاديّة، ومحاولة تفسير استخدامات الأرض في المدن الأمريكية دون وجود أيّ فرضّية ، وأنّ كثيراً من المدن تنمو حول أكثر من خطّ، ويؤدّي نموّ المدينة إلى ظهور نوايا أخرى، مثل " شيكاغو " التي هاجرت صناعاتها إلى حيّ" كالمنت " باعتبارها نواة أخرى (سايح ، 2015 : ص39) .

5 . نظريّة مكان المركزي (كريستالر)

صاحب هذه النظرية هو الألماني " Walter christaller " ونشرها في كتابه عام 1933 وبنى نظريته على وجود نظام لأنماط ووظائف مراكز العمران، ومن خلال منهجه العلميّ تبيّن استخدامه لقياسات مثل المفاهيم، كالمركزية لتتمثّل نظريته في العالم الواقعيّ ، واقترح أنه يوجد نظام أو تنظيم فوقيّ لنُظم مراكز العمران (حيدر ، 2011 : ص97) .

أما فكرة نظريته فتتلخّص بالأفكار الآتية:

- تزداد القيمة الاقتصاديّة بالقرب من خطّ المدينة ومنطقة الأعمال المركزية .
- تزداد القيمة الاقتصاديّة للمنشآت والمحالّ التجارية بالقرب من مركز المدينة، خاصّة منطقة الأعمال المركزية .
- تزداد الفوائد الاقتصاديّة والقيمة الإيجارية كلما اقتربنا من مركز المدينة، وكلما ابتعدنا عن مركز المدينة قلت العوائد الاقتصاديّة والقيمة الإيجارية .
- هناك فرق في عدد السكان ومستوى المعيشة بالمدينة (حيدر ، 2011 : ص99) .

تعدّ نظريته من أشهر نماذج البنية المكانية التي فسرت العلاقة بين المدينة وإقليمها؛ لأنها اعتمدت على القطاعات الخدمية، حيث يقوم المكان المركزيّ بتزويد السّكان القاطنين فيه، وسكان الإقليم بالخدمات؛ لذلك فأنها تفسّر البنية الاقتصاديّة الإقليميّة .

يرى كريستالر انّ الأهميّة لا ترتبط بعدد السّكان وإنّما بالوزن الاقتصاديّ للسّكان بمعنى أنه تُقاس درجة مركزية المدينة بمدى حجم السلع والخدمات التي تقدمها لمنطقة الظهير (عياصرة ، 2009 : ص178- 179) .

6 . نظرية الوزن الفاقد وتكلفة النقل

صاحب هذه النظرية هو عالم الاقتصاد الأمريكيّ أدجار هوفر الذي كان استاذاً فخرياً للاقتصاد بجامعة بيتسبرغ، كما عمل مديراً للدراساتِ الاقتصاديّة برابطة التخطيط الإقليميّ بمنطقة بيتسبرغ، وفي عام 1962 ترأس الجمعيّة العلميّة الإقليمية، وشغل منصب المستشار الاقتصاديّ لبعض الوكالات والمؤسّسات ومعاهد البحوث والشّركات ، تُعدّ نظريته من النظريات المهمّة التي أهتمّت بدراسة الموقع بشكل عام والموقع الصّناعيّ للصّناعات التحويلية بشكل خاصّ فهي تعبّر عن العلاقة بين الفاقد في المادة الخام المستخدمة في الصّناعة، وكلفة نقلها من مصدرها إلى موقع الصّناعة (جهان ، 2018 : ص343) .

وميّز بين نوعين من التكاليف : تكاليف النقل وتكاليف الإنتاج ، وأعتبر أنّ تكاليف النقل تتكون من تكاليف نقل المواد الأولية ونقل المنتجات أو السلع ، أما تكاليف قوى التجمّع والأيدي العاملة فقد اعتبرها ضمن تكاليف الإنتاج ، وافترض أنّ تكاليف النقل هي المتغيّر الرئيس في تحديد الموقع الصّناعيّ، اذ تتحدّد ربحيّة المشاريع الصّناعيّة على ضوء هذه التكاليف، وأنّ معدل الزيادة في تكاليف النقل يتجه نحو الهبوط التدريجيّ مع ازدياد المسافة (أدجار هوفر ،1974 : ص30-21) .

وحسب وجهة نظر أدجار فإنّ هناك ترابطاً بين ارتفاع نسبة الفاقد من وزن المواد الخام وبين توطّن الصّناعة بالقرب من مصادر تلك المواد ، فكلّما ارتفعت النسبة المؤدية للفاقد من المادة الخام كلما ازداد أتجاه الصّناعة للتوطّن بالقرب من مادتها الخامّ ، وأنّ معدل تكاليف النقل تتجه نحو الهبوط التدريجّي مع ازدياد المسافة، بمعنى أنّ المواقع المتوسّطة ستكون الخاسرة في حال دخولها المنافسة مع المادة الخام والسوق (جهان ، 2018 ، ص343).

فسّرت نظريته سبب توطّن النشاط الصّناعيّ في موقع ما من خلال العلاقات بالنسبة للفاقد من المادة الخام المستخدمة في العملية الإنتاجيّة، وتكلفة نقلها، ويمكن تفسير النظرية من خلال الحالات الآتية:

- أن الحالاتِ التي يتمّ التطرق اليها تعتمد على متغيرين، هما: تكلفة النقل ونسبة الفاقد من المادة الخام الداخلة في الإنتاج.
- تفترض النظرية أنّ مصنعاً واحداً يستخدم مادةً خام واحدةً من العملية الإنتاجيّة، وأنّ مصدرها من نقطة واحدة، ويتمّ تصنيعها على شكل سلعة واحدة، ويتم بيعها في سوق واحدة، وأنّ هذه الأسواق الاستهلاكية تنتشر في مواقع مختلفة من مصدر المادة الخامّ.
- تؤكّد النظرية أنّ تكلفة نقل الوحدة الواحدة من المادة الخام أقلّ من تكلفة نقل السلعة منها (أدجار هوفر ، 1974 : ص44-31) .

7 . نظرية أقطاب النموّ

يعدّ فرانسو بيرو من الروّاد الذين وضعوا هذه النظرية في مؤلَّفه " اقتصاد القرن العشرين"، وهي تعتمد على فكرة النموّ غير المتوازن، أي أحداث النموّ من خلال التركيز على عدد محدد من الصّناعات وفي أقاليم معينة، وبرر ذلك بعجز إمكانات الدول النامية عن دفع الإنتاج في كثير من القطاعات الاقتصاديّة (رابح ، 2017 : ص124) .

تعدّ نظرية نموّ القطب ذات أهميّة على المدينة في عملية التنمية والتطور الاقتصاديّ، وقد ناقش بيرو فلسفة نموّ القطب، مشيراً إلى دور المدن في التنمية الاقتصاديّة، وتعتبر نظرية نموّ القطب واقعيّة لتحديدها المواقع، حيث أوضح بيرو أنّ النموّ غير المتوازن يتركّز في نقاط محددة (أبو صبحة ، 2003 : ص225-224) .

يعدّ بيرو أول من استخدم مفهوم قطب النموّ للدلالة على النموّ غير المتوازن في الاقتصاد الوطنيّ ، فلاحظ أنّ النموّ لا يظهر في كلّ مكان، وفي وقت واحد، ولكن يظهر في نقاط أو أقطاب نمو بكثافات متنوعة، ويظهر تأثيره على الاقتصاد من خلال انتشاره ، لذلك تكون عملية النموّ بين الأقاليم غير متوازنة (عبد الله ، 2016: ص47) .

أن أحد جوانب هذه النظرية هو استخدامها لوجود بعض الأقاليم المتخلفة، حيث يمكن إنشاء قطب في هذه الأقاليم الفقيرة، ثم تطوير الخدمات الصّحّية والتعليميّة والإسكانية، وإنشاء الطرق ووسائل الاتصالات، ثم البدء بعملية التصنيع بالاعتماد على المواد الأولية المحلّيّة والأيدي

العاملة، وحسب النظرية فانّ أقطاب النمّو ستكون مركز جذب لبقية الأجزاء الأخرى لنموّها ، ممّا يؤدّي إلى تطويرها، ويمكن تطوير أكثر من مركز في الإقليم، وتصبحُ في النهاية شبكةً مترابطةً وبهذه الطريقة يسود في الإقليم النموّ والتطور كبقية الأقاليم الأخرى (الكناني، 2008: ص107).

يرى بيرو أيضًا أنّ النموّ والتنمية للإقليم أو السّكان لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التهيئة الواعية من أجل تسهيل مهمّة قطب التنمية ليؤدّي الدور الإيجابي، وهذه المهمّة هي من مهمّات الهيئاتِ المسؤولةِ عن المصلحة العامة، التي بإمكانها أن تُحوّل نموّ الصّناعة في مكانٍ ما إلى نموّ المكان كله، وتحويل التنمية الفوضوية إلى تنمية منظّمة؛ ولذلك ثمّة دور للدولة في توطين الصّناعة والتهيئة الإقليميّة، بالإضافة إلى دور الشّركات والمؤسّسات الكبرى التي يجب أن تستثمَر جزءًا من أرباحها في التنميةِ الإنسانيةِ للإقليم (صهيب ، 2012 : ص18) .

ركّز بيرو في نظريته على علاقة القطب مع الأقطاب الأخرى وأهملَ دور العامل الجغرافيّ والحيّز المكاني، حيث إنّ تحقيق التنمية يحتاج إلى حيّز جغرافيّ؛ لأن هناك علاقةً متبادلةً بين عملية التنمية والحيز المكانيّ الذي تؤثّر تلك التنمية على تركيبتهِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ (رابح ، 2017 : ص127) .

وتجدر الإشارة إلى أنّ نظريته تعتمد على فكرة الصّناعات الرائدة، ممّا يصعب تطبيقها في الدول النامية، فهناك عدة عوائق في الدول النامية تواجه إقامة الصّناعات الرائدة فيهاافتقار الدول النامية إلى الأموال الضّخمة اللازمة لإنشائها ، (الكناني ، 2008 : ص108) .

تعدّ نظرية بيرو ذات أهميّة للتخطيط الإقليميّ، حيث إنّها قدمت العديد من المفاهيم المؤكّدة فوائد المجمّعات الصّناعيّة والصّناعات القائدة، والنموّ والاستقطاب واقتصاديّات التكتل وتأثيرات الانتشار وأهميّة ذلك كلّه. (عياصرة ، 2009 : ص236) .

8 . نظريّة الأساس الاقتصاديّ

يعتمد " ZPF " زيبف على الحقائق الاقتصاديّة لشرح الانتشار المتدرّج لنظام التوطين الصّناعيّ، وقد بنى نظريته عام 1949 على مبادئ تشرح التوزيع المتدرّج لأنظمة التوطين الصّناعيّ من خلال :

مبدأ التركيز والانتشار للتقليل من الجهد؛ وذلك بتقليل التكاليف، حيث يوجد عدد قليل من التوطين الصّناعيّ الكبير، فتركز على الصّناعة والمنتجات والخدمات، أو تنتشر الصّناعة في عدد كبير من التجمّعات الصّناعيّة الصّغيرة وتوزيع حجم التوطين الصّناعيّ يعكس التوازن بين

القوتين: قوة الابتكار الذي يعكس عاملاً ديناميكياً موازياً للتركز؛ لأنه عند الاستفادة من الابتكارات الجديدة سيؤدّي ذلك إلى ترخيص التكلفة (عبد الله ، 2016 : ص51) .

إنّ وجود المجمّعات الصّناعيّة الكبرى والصّغرى في إقليم اقتصاديّ واحد يقلل من كلفة الانتقال والزيادة من العائد الاقتصاديّ، وإنّ وجود الصّناعات الكبرى مهمّ للسّماح لقوة الابتكار بالظهور داخل الإقليم، وكذلك تساعد قوة التركز على بقاء الموارد الاقتصاديّة داخل الإقليم، ولا تخرج إلى أقاليم أخرى (عبد الله ، 2016 : ص51) .

9 . نظرية التراكم السببي " ميردال جونار "

ميردال جونار عالم اجتماع و اقتصاديّ سويدي، اشتهر بدراسته المتقنة للمشاكل العالميّة الكبرى، منها النمّو الاقتصاديّ والاجتماعيّ لدى الأمم المختلفة (عبد الله ، 2016: ص53) .

أما نظريته فتتركز على :

- أنّ تمّيز مدينة بخاصّية معينة يجذب اليها الموارد الاقتصاديّة والبشرية من الأقاليم الأخرى؛ لذلك تصبح المدينة أو الإقليم أكثرَ قدرةً على جذب الموارد المادية والبشرية، مما يخلق أثراً مضاعفاً في اقتصاد المدينة .
- أنّ ازدياد الموارد المختلفة للمدينة يؤدّي إلى تضخّم اقتصاديّات المدينة وتزاحمها، الأمر الذي يزيد من المشكلات الاجتماعيّةِ، بينما تفقد المدن الأخرى مواردها الاقتصاديّةَ والبشريةَ للقيام بالأنشطة المختلفة .
- تضخّم اقتصاديّات المدينة والإقليم حولها، وتزايد مشكلاتها الاجتماعية ممّا يؤدّي إلى فقدان الوفورات الاقتصادية الناتجة عن التجمّعات الكبيرة، ثمّ تبدأ بعض الأنشطة من الانتقال إلى المدن لاستغلال مواردها الأولية لتلبية الطلب المتزايد عليها من الإقليم المتميّز والاستفادة من انخفاض ثمن الأرض والمسكن من تلك الأقاليم الآخذة بالنموّ، ويُطلقُ عليها مردال (الآثار الانتشارية) .
- استمرار التراكم السّببيّ في الدول النامية بسبب ضعف عملية الانتشار التنمويّ، الأمر الذي يؤكّد أنّ الدول النامية عاجزة عن وقف عملية التراكم السّببيّ (مظفر ، 2010 : ص-276 277) .

10 . نظرية مراكز النموّ " هيرشمان "

يعتبر هيرشمان اقتصاديّ أمريكيّ وُلد سنة 1915 نشر كتابه عام 1958، وقد تناول فيه فكرته عن النموّ غير المتوازن الذي تقوم فكرته على التنمية المكانية التي تمتاز بكونها غير متوازنة جغرافياً، وأنّ التنمية لا تظهر في جميع أنحاء المنطقة في وقت واحد، وإنّما تظهر في نقاط محددة، وهذه النقاط تتمتع بمميزاتٍ اقتصاديّة كوجود مصادرَ طبيعيّة تعمل على تركيز التنمية فيها، وبالتالي يؤدّي إلى زيادة التباين بين هذه المدينة وباقي أنحاء المنطقة؛ لذلك يجب تطوير مراكزَ إقليميةٍ أخرى بغرض التنميةِ الاقتصاديّةِ؛ حيث يعتبر هيرشمان هذه المراكز النواه التي تجذب التنميةَ لوجود مزايا اقتصاديّ ة فيها (عياصرة ، 2009 : ص244) .

يرى هيرشمان أنّ نظريته مناسبة للدول المتخلفة التي تحتاج إلى القدرة على أتخاذ قرارات استثمارية بما يتوفّر من موارد فيها؛ لذلك ينصح الدول النامية بتركيز جهودها على عددٍ محدودٍ من الاستثمارات التي تتفوق فيها على غيرها، كما أنه يرى معياراً للمفاضلة بين الاستثمارات، وهي القدرة على الدفعِ إلى الأمام والدفع إلى الخلف، وهو ما نتج عنه آثار تحريضيّة قويّة على النموّ، كما أنه يعطي أهميّةً خاصّةً للترابط الخلفيّ على حساب الترابط الأماميّ، وللاستثمارات المنتجة قبل الاستثمارات القاعدية (عبد الله ، 2016 : ص60) .

ويرى أيضاً أن العقبة الرئيسيّة التي تواجه عمليات التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة لا تكمن في ضيق نطاق السّوق المحلّيّ، وإنّما في ضعف المقدرة على اتخاذ قرارات التنمية وقرارات الاستثمار، وأنّ إستراتيجية النموّ غير المتوازن تهدف إلى التغلّب على عقبة الحافز على الاستثمار من خلال جانب العرض؛ لذلك من خلال خلق ضغوط تحرض على الاستثمار في قطاعات أخرى من خلال ما تخلقه من وفوراتٍ خارجيةٍ لهذه القطاعات (صبيح، 2008: ص267).

يُعدّ هيرشمان أحد أبرز روّاد إستراتيجية النموّ غير المتوازن، وأنه قدم أبرع أداء من الناحية التحليلية(صبيح ، 2008 : ص267) .

أما المآخذ على نظريته، فهي:

- أنّ التنمية تجري بصفة أساسيّة نتيجة للمبادرات الفردية، بعيداً عن الخطط التنموية الضّروريّة في ظلّ محدودية الموارد .
- أنّ المحفزات تكون للتوسّع والتنمية فقط، وتهمل ما يمكن أن يحدث من مقاومة للتطور .

- توضيّح ما هو حجم الاختلال الأمثل الذي يسمح بتحريض التنمية (عبد الله، 2016: ص60).

11 . آراء مورفي " رايموند مورفي "

تتمثّل في توزيع الصّناعة في المدينة على النحو الآتي:

- المناطق الصّناعيّة القديمة في المدينة المركزية .
- الصّناعات الواقعة في منطقة الأعمال المركزية .
- المنشآت الصّناعيّة في المناطق السّكنية .
- المناطق الصّناعيّة الناتجة عن إشغال المناطق الفارغة، أو المباني القديمة بعد إصلاح .
- المناطق الصّناعيّة الخارجيّة.
- المناطق الصّناعيّة المنظّمة.

وكان هذا رأي مورفي في تقديم نمطٍ وتخطيطٍ لتوزيع الاستعمالات الصّناعيّة في المدن الأمريكية ذات الحجم المتوسّط (مظفر ، 2010 : ص181) .

لذلك ينبغي أن يُنظرَ إلى الوظيفة الصّناعيّة أو استعمالات الأرض الصّناعيّة داخل المركز الحضريّ من ناحيةٍ جغرافيةٍ قائمة على أنّ المصنع ظاهرة جغرافية وبشرية، ويجب دراسة عوامل التوطّن في المدينة كالسّوق ومواد الخام ووسائل النقل، ورأس المال والأيدي العاملة والطاقة والوقود والتوجيه الحكوميّ، ويجب دراسة تحليل مقومات الموضع التي تتمثّل في الأسباب الرئيسيّة لاختيار مركز المناطق الصّناعيّة، متمثلةً بالمكان واتجاه الرياح وتصريف الفضلات والإسكان الصّناعيّ (السماك، 2011: ص 115).

19.1.2 التجارب الدوليّة لإقامة المناطق الصّناعيّة

1.19.1.2 تركيا :

تحتلّ المناطق الصّناعيّة في تركيا مكانةً مهمةً اقتصادياً حيث تشكل (33%) من الإنتاج الصّناعيّ، وتعتمد عملية إنعاش الاقتصاد التركيّ على سرعة إعادة تشغيل المناطق الصّناعيّة (www.yenisafak.com، 2019) .

شكّلت المدن والمناطق الصّناعيّة في تركيا على اختلاف أنواعها نقلةً حقيقيةً للاقتصاد التركي بشكل عامٍ وللصناعة بشكل خاصّ، وتتعدد أنواع المناطق والمدن الصّناعيّة في تركيا، منها:

- المناطق التجارية الحرّة التي يكون إنتاجها معداً للتصدير.
- مناطق التطوير التكنولوجيّ.
- المناطق الصّناعيّة المنظّمة.

بلغ عدد المناطق الصّناعيّة في تركيا عام 2009 " (120 منطقة صناعيّة) منظّمة، وتمّ دعم تطوير المدن الصّناعيّة عن طريق قرضٍ من البنك الدّوليّ (فلاح، 2013: ص7) .

بينما في عام 2019 بلغ عدد المناطق الصّناعيّة في تركيا (325) منطقةً صناعيةً، تضمّ أكثر من (50000) مصنع، وتتيح فرص عمل لأكثر من (1750000) فرصة عمل، وتعدّ المناطق الصّناعيّة المنظّمة هي مكان للاستثمار الصّناعيّ في تركيا، وهي مساحات جغرافيّة تمّ تخصيصها من قِبل الحكومة التركية، لتكون مركزاً للأنشطة الاقتصادية؛ حيث إنها مزوّدة بكافة الخدمات والوسائل والبِنى التحتية اللازمة لمختلف النشاطات، وتضمّ مراكز خدميةً وترفيهيةً وحكوميّة من أجل تسهيل الأعمال والإجراءات القانونية، إضافة إلى وجود مراكز للأبحاث والتطوير الجامعيّة (www.mersat.com، 2020).

تمنح القوانين التركية، وتشجّع على الاستثمار الصّناعيّ، حيث تم تصميم المناطق الصّناعيّة بطريقة تسمح للشّركات بالعمل ضمن بيئةٍ ملائمةٍ للاستثمار بسبب البنيةِ التحتيةِ المتوفّرةِ والمرافق الاجتماعيّةَ المتاحة من مياه وكهرباء واتصالات وسَبل معالجة النفايات والكثير من الخدمات الأخرى، منها:

- إعفاء شراء الأراضي من ضريبة القيمة المضافة .
- الإعفاء من ضريبة العقارات لمدة (5) سنوات
- إعفاء عملية ضم قطع الاراضي أو فصلها من الضّرائب .
- إعفاء عملية الإنشاء، واستخدام المنشأة من ضرائب البلدية .
- خفض تكاليف المياه والغاز الطبيعيّ والاتصالات .
- إعفاء المخلّفات الصّلبة من ضرائب البلدية، إذا كانت منطقةً صناعيةً لا تستفيد من خدمات البلدية (www.right–way.com، 2020) .

أشهر المناطق الصّناعيّة في تركيا:

1) منطقة أوستيم الصّناعيّة: واسمها مختصر لاسم مركز الشّرق الأوسط للصّناعة والتّجارة، وتُعدّ من أقدم المدن الصّناعيّة وأكبرها بتركيا تأسست عام 1975 .

2) منطقة أوسب الصّناعيّة: تقع في منطقة سكاريا شمال غرب تركيا، تأسّست عام 1993 وتعدّ من أقدم المناطق الصّناعيّة.

3) منطقة أيتوسب الصّناعيّة الكبرى: تقع في إسطنبول، وتبلغ مساحتها نحو 640 ألف م2، وهي قريبة من مطار صبيحة في إسطنبول.

4) منطقة أورجانيزا الصّناعيّة:

تقع في ولاية قيصري وسط تركيا، حيث تحتوي على مصانع الأثاث في تركيا تضمّ حوالي (3000–2000) مصنع .

5) منطقة توساب الصّناعيّة:

تقع في ولاية بورجيه شمال غربيّ تركيا وتعدّ أشهر المناطق الصّناعيّة التي تنشط بمجال المنسوجات التركية (www. industrial.daleelkinturkey.com، 2020)

2.19.1.2 التجربة الماليزية :

خضعت ماليزيا للاستعمار البريطانيّ ما بين (1957–1786) قبل أن تعلنَ استقلالها في 31 أغسطس عام 1957 باعتبارها دولة اتحاديةً ملكيةً دستوريةً مكونةً من (13) ولاية، وثلاثة أقاليم اتحادية (www.aswaqpress.com ، 2020) .

وخلال سنوات قليلة استطاعت ماليزيا تطوير نفسها، والانتقال من مجتمعٍ ودولةٍ زراعّيةٍ فقيرةٍ إلى دولةٍ صناعّيةٍ متقدمةٍ تمتلك كفاءات علمّيةً وصناعّيةً ومهنيةً في مختلف مجالات الحياة، وكان لرئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد الدور الأكبر في التطور الذي تعيشه ماليزيا اليوم حيث أستمرّ (2003–1981) فترة حكمه (www.aswaqpress.com ، 2020).

تعدّ ماليزيا من الدولِ الناميةِ الصّناعيّة، حيث إنها في عام 2016 احتلّت المرتبة (26) ضمن التصنيف العالميّ وفقاً لنموّ الناتج المحلّيّ، وتعتبرُ التجربة الماليزية من تجاربَ مميّزه في إنشاء المدن والمناطق الصّناعيّة، فيوجد فيها (13) منطقة للتجارة الحرّة الواقعة في مختلف الأقاليم و(16) منطقةً صناعّيةً حرةً متوزّعةً على مناطق مختلفة، وتعمل على تطوير مناطقَ صناعّيةٍ جديدةٍ بانتظام لمواكبة الطلب على الأراضي الزراعيّة، وتعمل المناطق والمدن الصّناعيّة فيها تحت إدارة الوكالة الماليزية للتنمية الصّناعيّة المسؤولة عن ترقيه التنمية الصّناعيّة، والتنسيق مع مختلف المستثمرين في ماليزيا (رابح، 2017: ص 207).

أما الحوافز والامتيازات التي قدمتها الحكومة الماليزية لتشجيع الاستثمار الصّناعّي، وكان لها دور في تطور المدن والمناطق الصّناعيّة في ماليزيا، فهي:

- في عام 1958: أعطت الحكومة إعفاءاتٍ ضريبيةً تمتدّ من سنتين إلى خمس سنوات للاستثمار في صناعات إحلال الواردات كالأغذية، المشروبات، البلاستيك، الكيماويات، الطباعة والنشر.
- في عام 1968: تعديل الحوافز لتشجيع التشغيل والصّناعات ذات رأس المال العالي، بإعفاءات لضريبة الأرباح تراوحت بين (10–2) سنوات، واستقطاع ضريبة الاستثمار تراوحت من (40–25 %) من تكلفة رأس المال .
- في عام 1970: روّجت الحكومة للصّناعات الأكثر عملاً وطلباً، والصّناعات الموجّهة للتصدير، وتضمّن ذلك إنشاء (10) مناطقَ صناعّيةٍ حرةٍ لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الإلكترونيات بخدمات بنية أساسيّة مدعومة، وإعفاء المناطق الصّناعيّة من قوانين الملكية، بالإضافة للإعفاءات الجمركية والضّريبية على الصّادرات .
- في عام 1986: أصدرت الحكومة قانون تشجيع الاستثمارات الذي أسهم في تحرير كافة القيود الخاصّة بحقوق الملكية في الشّركات، ومنح إعفاءات وحوافزَ ضريبيةٍ مغرية خاصّة للصّناعات الموجّهة للتصدير، وقد راعت الحكومة أهميّة العوامل التي تتضمّن التأثيراتِ التشابكيةَ، ومدى استخدام المواد الخام والمكونات المحلّيّة، وحسن اختيار أماكن توطين تلك الصّناعات وتشجيعها على التوطّن في ماليزيا .
- في عام 1990: عدلت الحكومة هيكل الحوافز لتشجيع الاستثمار ذي المكون التقني والقيمة المضافة، وتوسيع الحوافز الضريبية؛ لتشمل خدمات المراكز الإقليميّة للشّركات متعدّدة الجنسيّات فيما يخصّ الامداد والتنسيق والإدارة .
- في عام 1991: عملت الحكومة على مراجعةٍ شاملةٍ لسياسة الحوافز بهدف تنظيمها وتوجيهها وتقوية المردود الضريبيّ منها، وتشجيع تنمية الصّناعات ذات القدرات التنافسيّة، خاصّة الصّناعات عالية التقنية والداعمة للتشابك الصّناعّي .
- في عام 1995: ركزت الحكومة على الصّناعات عالية التقنية في مناطق التقنيات الناشئة (الحاضنات والحدائق التكنولوجيّة) بمنحها إعفاءاتٍ ضريبيةً لفترة (5) سنوات أو استقطاعات ضريبية على الاستثمار تصل (60 %) من تكلفة الاستثمارات المؤهلة خلال (5) السنوات الماضية (صبح، 2012: ص31) .

يُعدّ الاقتصاد الماليزيّ ثالث أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، ويحتلّ المرتبةَ (35) باعتباره أكبر اقتصادٍ في العالم، وفي عام 2019/2018 احتلّ اقتصاد ماليزيا المرتبة (25) ضمن أكثر دولة تنافسيّة في العالم، وتعتبرُ ماليزيا ثالث أغنى دولة في جنوب شرق آسيا،

ويعتبرُ اقتصادها متيناً ومتنوّعاً، تُصدّر ماليزيا ثاني أكبر حجمٍ وقيمةٍ من منتجات زيت النخيل على المستوى العالميّ (www.ar.wikipedia.org ، 2020).

حظي القطاع الاقتصاديّ الماليزيّ بتطوراتٍ كبيرةٍ، فقد كان الاقتصاد قبل نيل ماليزيا استقلالها قائماً على قطاع الزراعة، وبعد الاستقلال بدأ الاقتصاد الماليزيّ بالتوجّه نحو التصدير، ودعم الصّناعات المحلّيّة، وتعزيز التجارة، وتمكّنت ماليزيا من تحقيق مكانةٍ متقدمةٍ من بين أسرع البلدان نمواً على مستوى دول قارة آسيا، فقد بلغ معدل الناتج القوميّ الاجماليّ أكثر من (8 %) سنوياً.

بلغ إسهام القطاع الصّناعيّ في الناتج المحلّيّ لماليزيا (83.3 %) إذ يحتلّ المرتبة الثانية من حيثُ القطاعاتُ المساهمة في اقتصاد البلاد، لقد أسهم قطاع الصّناعة في نموّ اقتصاد البلاد، وجذب الاستثمارات الخارجيّة، وخلق فرص العمل وتحفيز الوظائف، كما أظهر ماليزيا على المستوى العالميّ باعتبارها مركزاً قوياً ومنافساً في مجال الصّناعة، ومن المتوقّع أن تحتلّ ماليزيا المرتبة الثالثة عشرة في عام (2020) من حيث قدرتُها التنافسيّةُ العالميّةُ الصّناعيّةُ على مستوى دول العالم (www.mawdoo3.com، 2020).

ومن الأمثلة على توطين الصّناعة في ماليزيا نموذج " منطقة بزير بوندك " بلغت مساحتها (2877) هكتاراً، وكانت الصّناعات السائدة فيها الثقيلة، كان الهدف من إنشائها المساهمة في تطوير الإقليم، وخلق قطب نموّ قوميّ على المحور الوطنيّ الممتدّ من ولاية جوهر بهرو حّتى مُجمّع الميناء الخاصّ في بزير بوندك، وتلبية الطلب المتزايد على المناطق الصّناعيّة في ولاية جوهر، وتمّ اختيار هذه المنطقة لسهولة الأرض، واستوائها ولكونها قريبه من الميناء، ولوجود الخدماتِ السّكنية والخدماتِ العامّةِ (يوسف، 2008: ص133) .

ومن الأمثلة على المدن والمناطق الصّناعيّة فيها:

- مدينة أسكندر في ولاية جوهر، وتُقدر مساحتها (2217) كيلو متر مربّع .
- المنطقة الاقتصادية الشّمالية، يتوقّع الانتهاء من إنشاءها عام 2025 وأنّ توفّر فرص عمل (4000)، وتبلغ الاستثمارات الأجنبية فيها (60 %).
- منطقة الساحل الشّرقيّ الصّناعيّة تمتدّ على مساحة (390) ألف هكتار .
- مدينة ساراواك للطاقة المتجدّدة الصّناعيّة تعتبر مدينةً صناعيةً للطاقة، والهدف من إنشائها هو تسريع النموّ الاقتصاديّ داخل ماليزيا (مصبح، 2012، ص35) .

- العنقود الصّناعيّ لزيت النخيل بمدينة صباح تُقدر مساحتها بـ (1.5) مليون هكتار، أنشئِت عام (2005) لتطوير صناعه زيت النخيل .
- حديقة التكنولوجيا عالية الدقة كيوليم: تُعتبر أول حديقة تكنولوجيا عالية الدقة، ويوجد فيها أهمّ الشّركات متعددة الجنسيّة، تبلغ مساحتها (1760) هكتاراً ومن المتوقّع تطوير مساحتها لتصل إلى 5000 هكتار (رابح، 2017: ص210).

3.19.1.2 التجربة الأردنية :

لم يكن الاقتصاد الأردنيّ خلال العام 2018 بمعزل عن الظّروف التي واجهت المنطقة، وإنّما تعرض لتقلّبات عدة أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر بالتأثير على قطاعاته الإنتاجية، ولا سيّما القطاع الصّناعيّ الذي يعد إحدى الركائز الأساسيّة للاقتصاد الأردنيّ من خلال إسهاماته المباشرة في أرقام العمالة، والصادرات وحجم الاستثمار، فإغلاق الحدود مع سوريا والعراق، وتراجع أسعار النفط وأثرهما على معدلات النموّ الاقتصاديّ، وحجم الصّادرات، وتقلّص حجم المِنح والمساعدات الخارجيّة، وبالتالي تأثر المالية العامة بالتزامن مع تراجع المِنح والإيرادات العامّة نتيجة تباطؤ الدورةِ الاقتصاديةِ، ممّا أدى إلى تفاقم الدين العام، وتقليص حجم فرص العمل المولّدة في السوق المحلّيّ الذي أدى بدوره إلى زيادة معدلات البطالة التي بلغت (18 %) في الربع الثالث من العام 2018.

وعلى الرغم من الظّروف التي عايشها الاقتصاد الأردنيّ خلال عام (2018) إلا أنّ خطوات عدّةً اتُّخِذت لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الأردن لتنشرَ حالة من التفاؤل بمستقبلٍ اقتصاديٍ نشطٍ، وهذا ما جاء في أولويات عمل الحكومة التي ركّزت في محور دولة الإنتاج على زيادة النمّو من خلال ريادة الأعمال والتجارة والاستثمار بقطاعات يتميّز بها الأردن، وتوفير فرص عمل للأردنيين، وغيرها من الإجراءات التحفيزية لعمل الاقتصاد الأردنيّ، وزيادة ثقة المستثمر ببيئة الاستثمار الأردنية التي من شأنها جذبُ المزيد من الاستثمارات المحّركة للاقتصاد الوطنيّ، والمولّدة لفرص العمل.

ارتفعت قيمة الصّادرات الكلّية للمملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2018 بنسبة 30% مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017 وفقًا للنشرة الشّهريّة لدائرة الإحصاءات العامّة، كما انخفض العجز في الميزان التجاريّ للفترة نفسها (2.9%) كما حقّق النّاتج المحلّيّ الإجماليّ نمواً بنسبة (1.9%) بالأسعار الثابتة، وشكلت مساهمة قطاع الصّناعات التحويليّة منه إضافةً إلى قطاعات النقل والتخزين والاتصالات بما مقداره (27 %) كما حلّت الأردن

بالمرتبة (73) بين (140) دولة مشمولة، وبالمرتبة السابعة بين (13) دولةً عربيةً، ولكن مع ذلك تواجه الأردنّ العديد من نقاط الضّعف بالاقتصاد التي يجب عليها معالجتها لاستقرار الاقتصاد الأردنيّ وتعافيه من حالة الرّكود.

ووضعت الحكومة الاردنية حلولاً لتعزيز تنافسيّة القطاع الصّناعيّ، وأبرزها:

- تحسين الوضع التشريعيّ .
- زيادة الاعفاءات والحوافز لمختلف الاستثمارات، منها تسهيل ممارسة الأعمال في الأردن ومنح الجنسية للمستثمرين الأجانب .
- تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع العديد من الدول، منها اتفاقيتها مع الاتحاد الأوروبيّ لتسهيل دخول البضائع الأردنية إلى السّوق الاوروبية (التقرير السنوي، www.jiec.com2018 :) .

أنشِئت مؤسّسة المدن الصّناعيّة الأردنية بموجب قانون رقم 34 لسنة 1980، وتعديلاته بموجب قانون (59) لعام 1985 وتتمتّع باستقلال ماليّ وإداريّ، وتقوم بتنفيذ مشاريعها بتمويل ذاتيّ، كما تسعى المؤسّسة إلى تحقيق أهدافها لإنشاء المناطق الصّناعيّة وتطويرها وأدارتها، ونشرها لتوسيع مكاسب التنمية على كافة محافظات المملكة في تخطيط مدن صناعيةٍ شاملةٍ وإنشائها (مصبح، 2012، ص23)، يوجد في الاردن (12) مدينة ومنطقة صناعيّة يدير منها القطاع العام (3) وباقي المدن يديرها القطاع الخاصّ (مصبح، 2012، ص24) .

ومن المدن الصّناعيّة المقامة في الأردن:

- مدينة عبد الله الثاني ابن الحُسيْن الصّناعيّة.
- مدينة العقبة الصّناعيّة الدّولية.
- مدينة الحُسيْن الصّناعيّة .
- مدينة الحُسيْن بن عبد الله الثاني الصّناعيّة.
- مدينة الموقر الصّناعيّة .
- مدينة المفرق الصّناعيّة.

وهناك خمس مدن صناعية أخرى قيد الإنشاء (التقرير السّنويّ، www.jiec.com2018).

4.19.1.2 تجربة سنغافورة :

تحظى جمهورية سنغافورة (بالإنجليزية Singapore) بقطاعٍ صّناعيّ قويّ وحيويّ، حيث يُعدّ قطاع الصّناعة مقوّماً أساسياً من مقومات اقتصاد البلاد، فهو يُسهم بما نسبته (25.2%) من إجماليّ الناتج المحلّيّ للبلاد، وذلك وفق تقارير عام 2018م، ويضمُّ هذا القطاع ما نسبته

(25.6%) من إجماليّ القوى العاملة في سنغافورة، كما بلغ معدل نموّ الإنتاج الصّناعيّ ما نسبته (5.7%) وفق تقارير عام 2017م، وهي بذلك تحتلّ المرتبة السادسة والأربعين بين دول العالم من حيث معدلُ نمو الإنتاج الصّناعيّ.

تاريخ الصّناعة في سنغافورة:

اقتصر قطاع الصّناعة في سنغافورة سابقاً على وجود عددٍ من الصّناعاتِ الأوليةِ البسيطةِ، مثل صناعة طحن المطّاط، وصهر القصدير، وفي عام 1961م تمّ إنشاء مجلس التنمية الاقتصادية، ومنه بدأت عملية التصنيع الحديثة في البلاد، وتوسّعت عمليات التصنيع بحلول عام 1967م بعد إنشاء مصانع تابعة لشركات الإلكترونيات الكبرى، متعددة الجنسّيات، كما تمّ تأسيس شركة تهدف إلى إدارة المناطق الصّناعيّة وتطويرها في عام 1968م، بالإضافة إلى ذلك حظي قطاع الصّناعات التحويلية بنموٍ ملحوظٍ خلال الفترة (1962–1974) بنسبة وصلت إلى (20%) سنوياً، وبنسبة (10%) سنوياً خلال الفترة (1975–1981)، وارتفعت مساهمة قطاع الصّناعة في الناتج المحلّيّ إلى (29%) بحلول عام 1981م بعد أن كانت (12%) في عام 1960م، وأسهمت إجراءات الحكومة السّنغافورية في نموّ قطاع الصّناعة في البلاد؛ لتبلغ مساهمته (36.2%) من إجمالي الناتج المحلّيّ في عام 2004م، كما خلقت العديد من الصّناعات الأساسيّة المهمّة، مثل صناعة البتروكيماويات، والإلكترونيات، وغيرها

- **أهمّ الصّناعات في سنغافورة**

تضمُّ جمهورية سنغافورة العديد من الصّناعات الرئيسيّة التي تُعتبر من المقومات الأساسيّة لاقتصاد البلاد، ويبين الآتي أهمّ هذه الصّناعات:

١. **صناعة العلوم الطّبية الحيوية:**

يُمثّل هذا القطاع مقوّماً أساسياً من مقومات اقتصاد البلاد؛ فقد أولت سنغافورة اهتماماً بالأنشطةِ البيولوجيّةِ الحيويّةِ، مثل تطوير المنتجات المرتبطة بهذا المجال، والتطوير السّريريّ، وخدمات الرعاية الصّحيّة، والتكنولوجيا الحيوية، وتمكّنت من تأهيل نحو (2000) باحث دوليّ يعملون في مجال اكتشاف الأدوية، والتكنولوجيا الطّبية، والبحوث الجِينية.

٢. صناعة الخدمات اللوجستية:

احتلّت سنغافورة المرتبة الأولى ضمن أكبر المراكز اللوجستية في العالم وَفَقَ تصنيفٍ أُجري في عام 2007م من قِبل البنك الدوليّ، ويعود الفضل في ذلك إلى توجّه البلاد نحو التحديث المستمرّ للبنيْة التحتية وتعزيز سُبل الاتِصال، واعتماد أفضل الممارسات من أجل تشجيع صناعة الخدمات اللوجستية، وتتمثّل الخدمات اللوجستية بعمليات ترتيب الشّحن للعملاء أو نقل المخزون إلى التجّار، وهي عملية نقل وإمداد تحافظ على مسار البضائع العابرة، وما يصل إلى نقطة التسليم المراد التوصيل إليها.

٣. الصّناعة المصرفية والمالية:

تعدّ سنغافورة مركز الأعمال المصرفية والمالية في منطقة جنوب شرق آسيا؛ فهي تشتمل على العديد من المؤسّسات المالية، مثل البنوك الدوليّة، وشركات إدارة الثّروات وغيرها، كما أنها توفّر البيئة اللازمة لممارسة الأعمال المالية والمصرفية، وتزوّد هذا القطاع بالقوةِ العاملةِ الماهرةِ والمدرّبة جيّداً.

٤. صناعة المواد الكيميائيّة:

حظيت سنغافورة بأهميّةٍ كبيرةٍ باعتبارها واحدةً من المراكزِ الكيميائيةِ المتقدمةِ في العالم؛ فقد أولت اهتماماً كبيراً بمواكبة تزايد الطلب العالميّ على المواد الكيميائية، من البتروكيماويات الأساسيّة وصولاً إلى المواد الأكثر تخصّصاً، كما عملت على تطوير عملياتٍ جديدةٍ للصّناعات الكيميائِية؛ كالأبحاث التي يجريها معهد العلوم الكيميائية والهندسيّة.

٥. صناعة أعمال البناء:

تحظى هذه الصّناعة بتطوّرٍ ملحوظ في سنغافورة، وتسهم بشكل كبير في نموّ اقتصاد البلاد، وتتضمّن أعمال البناء فيها إنشاء العديد من الفنادق، والمشروعات السّكنية، بالإضافة إلى مراكز التسوق، ومجمّعات الأعمال، وغيرها.

٦. صناعة النفط:

تعدُّ سنغافورة مركزاً رئيسيّاً لتجارة النفط في آسيا، كما أنها تُعتبَر من بين أفضل ثلاث دولٍ عالميّةٍ تضمُّ مراكز لتكرير النفط وتصديره، وتصل مساهمة صناعة النفط إلى ما نسبته (5%)

من إجماليّ الناتج المحلّيّ للدولة، وبلغت الصّادرات النفطيّة من النفط لعام 2017م ما يُقارب (68.1) مليون طن، وهو ما فتح الطّريق إلى التوسّع في مجال تصنيع معدّات الغاز والنفط.

٧. صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تُمثّل صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحدةً من القطاعات المساهمة في تنمية اقتصاد سنغافورة.

٨. الصّناعات الناشئة

تتعدّد الصّناعات الناشئة في سنغافورة، ومن أهمّها قطاع الرعاية الصّحيّة، والتعليم، وقطاع التكنولوجيا الطّبية، وهندسة الفضاء، والطاقة النظيفة، وتطوير المحتوى.

مساهمة التكنولوجيا في الصّناعة في سنغافورة

أولت الجهات المختصّة في سنغافورة أهميّة بالغةً لقطاع التكنولوجيا بعد عام 1979م؛ على أساسٍ يُمثّل أداةً رئيسيّة لتنفيذ المراحل اللاحقة للثورة الصّناعيّة؛ فظهرت هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية باعتبارها مفتاحاً لذلك، وأسهمت في تقدم مختلف الصّناعات، ثمّ ظهرت أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات التي مثّلت الصّناعة الأكبر خلال أواخر الثّمانينيّات؛ فقد أسهمت بنحو(15%) من إجماليّ الإنتاج الصّناعيّ، وساعد هذا القطاع على زيادة إنتاجيّة القوى العاملة في الصّناعات المعتمدة على الحوسبة واتصالات الكمبيوتر، كما أسهمت التكنولوجيا المتقدمة في تطوير صناعة الطّباعة والنشر، وجعلت مرافق الطباعة أكثر جودةً وتطوّراً.

خطط لتطوير الصّناعة في سنغافورة

تسعى سنغافورة باستمرار إلى وضع خططٍ وبرامجَ تسهم في تنمية قطاع الصّناعة، وبالتالي النهوض باقتصاد البلاد، ومن هذه الخطط: خطّة التنمية الاقتصادية التي وُضِعت عام 1980م وقد هدفت إلى تحسين الإنتاجيّة وزيادة الأيدي العاملة، والخطّة الاقتصادية الثالثة التي وُضِعت في عام ١٩٨٦م والتي تضمنت تحقيق النموّ الاقتصاديّ والمحافظة على تنافسيّة البلاد، والخطّة الاقتصادية الإستراتيجيّة؛ التي تعرف باسم (نحو أمةٍ متطورة) والتي ركّزت على تعزيز قدرات البلاد على تحقيق الرؤية المستقبلية اقتصادياً، بالإضافة إلى ذلك تمّ تشكيل العديد من اللجان بهدف تحقيق النمّو الاقتصاديّ؛ مثل لجنة المراجعة الاقتصادية، ولجنة الإستراتيجيّات

الاقتصادية، كما سعت الدولة إلى الحفاظ على القدرة التنافسيّة في مختلف الصّناعات، وفي عام 2016م تم إطلاق برنامج المهارات والابتكار، والإنتاجية لتنفيذ خرائط التحوّل في الصّناعة (www.mawdoo3.com،2020).

يعتمد اقتصاد سنغافورة بشكلٍ أساسيّ على مبدأ السّوق الحرّ؛ فهي تحتلّ المرتبةَ الثانيةَ من بين اقتصادات السّوق الحرّ في العالم، بدرجة تبلغ (89.4) وفق مؤشر عام 2019م، ويُعزى السّبب في ذلك إلى توفّر البيئةِ التجاريةِ المنفتحةِ، وتحقيق شفافية القانون، والحكمة في وضع السّياسات النَقدية والمالِية، والتوجّهات الفعّالة لحكومة البلاد في سبيل تطوير اقتصاد الدولة من خلال تشجيع الاستثمار، وتقديم الحوافز المالية، والتوجّه نحو تنويع الاقتصاد، ونبذ كافة أوجه الفساد، ويعتمد اقتصاد سنغافورة على الصّادرات، والخدمات المالية، وقطاع السّياحة، والشّحن البحريّ، وبعض الصّناعات الرئيسيّة مثل صناعة الأجهزة الإلكترونيّة، والآلات، كلّ ذلك وغيره أسهم في خَلْق اقتصادٍ قويّ، وأصبحت معدلات البطالة في سنغافورة من بين المعدلات الأدنى على مستوى العالم، كما أصبح الاقتصاد السّنغافوريّ أحد أكثر الاقتصادات استقراراً؛ بحكم وجود فائضٍ في خزينةِ الدولةِ (www.mawdoo3.com ، 2020) .

5.19.1.2 التجربة الصّينية :

تعدّ الصّين من أكبر الدول المصدّرة للمواد المصنّعة إلى الكثير من دول العالم، كما تُعدّ الصّناعة من أكثر القطاعات التي يعتمد عليها الصّينيون في اقتصادهم، الصّين من أكبر الدول الصّناعيّة في قارة آسيا، ويشكل النّاتج المحلّيّ من قطاع الصّناعة (72.8 %) حيث تنتج الصّناعات التحويلية سنوياً (44.1 %) من النّاتج الإجماليّ، وجاء ذلك بعد الإصلاحات التي أجرتها الحكومة لزيادة الإنتاج بالتعاون مع الشّركات التي تشرف عليها الحكومة، وساعد ذلك في جذب الاستثمارات الأجنبية منذ عام 1990 منذ تأسيس جمهورية الصّين الشّعبية، ومنحت الدولة اهتماماً للصناعة (www.mawdoo3.com، 2020) .

كانت الصّين عام 1978 ذات نموٍّ اقتصاديّ ضعيفٍ، ولكن بعد سلسلة الإصلاحات المتتالية التي أجرتها فقد أصبحت القوة الثانية عالمياً حيث أسهم القطاع الصّناعيّ عام 2015 بنسبة (40%) في الناتج من الصّناعات وذلك من خلال الانفتاح على العالم، والحصول على التكنولوجيا ورؤوس الأموال، حيث بدأت بالمشاريع الصّناعيّة الصّغيرة، ثم أنشأت المناطق

الصّناعيّة ثمّ قامت بأنشاء المدن الصّناعيّة، حيث قامت بتوطين الصّناعات الثقيلة في مقاطعات السّاحل، ودفعت التصنيع إلى المقاطعات الداخلية، ولكن بسبب الانفتاح على الأسواق العالميّة أدى إلى وجود تباين مكانيّ وقُسِّمت الصين إلى ثلاثة أقاليم مختلفة، إذ من أصل (32) مقاطعة في الصّين كانت هناك (7) مقاطعات تسهم (50 %) من الناتج المحلّيّ و(8) مقاطعات هي مسؤولة عن أكثر من نصف الإنتاج الصّناعيّ، وتستقطب (80%) من الاستثمارات الأجنبية وتسهم (75%) من إجماليّ التجارة الخارجيّة حيث تقع هذه المقاطعات على السّاحل الشّرقيّ الصّينيّ (رابح، 2017: ص197-196) .

يُعزى التطور الصّناعيّ في الصّين إلى سيادة الحكومة حيث أرسلت البعثاتِ إلى الدول الغربية لتعلّم الهندسة والاقتصاد وطرق الادارة الحديثة؛ وبذلك انتقلت من مجتمعٍ زراعيٍّ إلى مجتمعٍ صناعيٍّ (www.wikipedia.org، 2020) .

يعدّ اقتصاد الصّين في المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتّحدة، وتعد الصّين أكبر مصدرٍ للسلع التجارية، وثاني أكبر مستورد، وتعتبرُ ثانيَ أكبر مزوّدٍ للاستثمارات الأجنبية بعد الولايات المتّحدة، وتحتلّ المرتبة الأولى عالمياً من حيث الاستثماراتُ الأجنبيةُ الداخلةُ والتي بلغت (129) مليار دولار عام 2014، ولديها أكبر احتياطات بالعملة الأجنبية تبلغ (302) تريليون دولار، كما نجحت برفع دخل الفرد، وتخفيض مستوى الفقر بفضل تطور اقتصادها ونجاحها بإنشاء المناطق والمدن الصّناعيّة وتحولها إلى دولة صناعيّةٍ، وبحلول عام 2030 من المتوقع أن يكون اقتصاد الصّين أكبر اقتصاد عالمياً في المرتبة الأولى (www.alarabiya.com، 2020).

تُعدّ الصّين من أكبر المصدّرين للصّناعات الاستهلاكية التي تنتشر في جميع أنحاء العالم، مثل الالكترونيّات والألعاب، وأجهزة تكنولوجيا المعلومات، وتحتلّ المرتبةَ الثانيةَ عالمياً في مجال الطاقة، وتعتبرُ الصّناعة الحرارية، وإنتاج الطاقة المائية والنوويّة من أسرع الصّناعات نمواً في الصّين (www.limaza.com، 2020) .

أنشأت الصّين 1568 منطقةً صناعيةً مع نهاية عام 2007، وتُعدّ مدينة شنغهاي الكبرى العاصمة الاقتصادية للصّين التي تحتوي على عدد كبير جداً من المصانع بجميع أنواعها،

وبالأخص الصّناعات الثقيلة والمعدات الصّناعيّة، ولوازم المصانع وخطوط الإنتاج والكسّارات والحفّارات(رابح، 2017: ص203–202) .

6.19.1.2 تجربة المملكة المتّحدة

في عام 1934 عانت المملكة المتّحدة من أزمه كساد؛ لذلك صدر أول قانون لمساعدة الصّناعات الإقليميّة لتشجيع العُمّال، والتخلّص من البطالة؛ لذلك تمّ الترويج للصّناعة في مناطقَ تملكها الحكومة، وتمّ تأسيس مناطق في بريطانيا وويلز وأسكتلندا، قدمت الحكومة حوافزَ للمناطقِ الصّناعيّة لجذب الصّناعات، وتقديم الحوافز والقروض بفوائدَ قليلةٍ، وبعد الحربِ العالميةِ الثانيةِ سيطرت الحكومة على المناطق الصّناعيّة كلّها، وذلك من أجل تطويرها والتوزيع المناسب للصّناعات، وفي عام 1958 أعطت الحكومة القروض والمِنح للمناطق الصّناعيّة التي تُعاني من البطالة من أجل تشجيع الاستثمار والصّناعة، ومع حلول عام 1960 تمّ إنشاء (39) منطقةً صناعيّةً تحتوي على أكثر من (1000) مصنع (صهيب، 2012: ص23) .

تعتبر المملكة المتحدة خامس أكبر اقتصاد قوميّ في العالم، وثاني أكبر اقتصاد في أوروبا من حيث الناتجَ المحلّيّ، وسابعَ أكبر اقتصاد في العالم من حيث تعادل القوه الشّرائية، وفي عام 2013 كانت رابع أكبر مُوّردِ في العالم، وثانيَ أكبر استثمار أجنبيّ مباشر، تسهم الصّناعة في المملكة المتحدة (35 %) من أجماليّ الناتج الوطنيّ، وتُعدّ أحدى الدول الصّناعيّة في العالم، كما أنّها أكبر دول اوروبا في إنتاج الغاز الطبيعيّ وثاني أكبر دولة أوروبية في إنتاج النفط، وتتركز الصّناعات فيها حول حقول الفحم والمرافئ البحرية، ومن أهم صناعاتها الصناعاتُ المعدنيةُ، وصناعةُ السّفن البحريّة، والسكك الحديدية، وصناعة الأسلحة، والطّائرات، والأجهزة الكهربائية وغيرها (www.marefa.com، 2019) .

تعتبر المملكة المتّحدة رائدة الصّناعة في العالم، وما ساعدها على ذلك هو موقعها الجغرافيّ، ومناخها المعتدل، وتوفّر الحديد والفحم وسهولة الحصول على مواد الخام، وتوفّر أسواقها و العمالة ورؤوس الأموال (مصطفى، 2016: ص13) .

ومن أهمّ مناطق التركّز الصناعيّ في المملكة المتّحدة :

- المنخفضات الوسطى لإسكتلندا.

- الجزء الشرقي حول مدينة أدنبرة.
- إقليم بوركشير .
- شمال شرق إنجلترا.
- إقليم لانكشير .
- الإقليم المتوسّط.
- جنوب ويلز.
- إقليم لندن (الحمادي، 2004: ص254-252).

الاستفادة من التجارب الدولية في الدراسة

أهم ما تم الاستفادة منه من تجارب الدولية في هذه الدراسة هو أن التخطيط والتنظيم لأنشاء منطقة صناعية يجب الاعداد له جيدا ودراسة استخدامات الارض قبل أختيار الموقع قبل البدء بأنشاء منطقة صناعية بهدف دراسة العوامل البيئية والمناخية بالإضافة الى طرق المواصلات والطرق وقربها من السوق ومدى قدرة توفر الايدي العالمة ووصولها الى هذه المصانع بالإضافة الى أختيار طبيعة الصناعات المراد أنشائها في هذه المنطقة الصناعية ومدى قدرتها على ازدهار ونمو الناحية الاقتصادية للمدينة المراد أقامه فيها المنطقة الصناعية .

ركزت التجارب الدولية في مجال أنشاء وإدارة المناطق الصناعية على الجوانب المتعلقة باختيار الموقع والتأثيرات البيئية والاستخدام الأمثل للأراضي التي ستقام عليها المنطقة الصناعية، ولقد اتفقت مع نتائج التجارب الدولية لكن خصوصية الواقع الفلسطيني والارتباط الوثيق والتأثر الكبير لمشاريع التنمية بالواقع السياسي تبرز بشكل واضح في طريقة تخطيط المناطق الصناعية المحلية حيث تظهر نتائج القوة والضعف للمناطق الصناعية من حيث ارتباطها بالواقع السياسي وخضوع منطقة لسيطرة الاحتلال الاسرائيل.

20.1.2 الصّناعة في فلسطين

1.20.1.2. التطور التاريخيّ للقطاع الصّناعيّ الفلسطينيّ

1 .فترة الاستعمار البريطانيّ

تميز الاقتصاد الفلسطينيّ في بداية الانتداب البريطانيّ باعتماده على الزّراعة البدائية التي أثرت على التطور الصّناعيّ، وانتشار الصّناعات الزراعيّة، مثل صناعة الصّابون والزّيوت، وتخمير العنب وطحن الحبوب، وبعد الحرب العالمية الأولى أصبح هناك تطور في الصّناعة فظهرت الصّناعات البيتية كصناعة النسيج والخشب والحدادة ودباغة الجلود، ومع بداية دخول رأس المال الصهيوني بالدخول إلى فلسطين، وسماح الاحتلال البريطاني بذلك برزت ظاهرة الثنائية الاقتصادية التي حدت من تطور رأس المال المحلّيّ، وذلك لعدم قدرته على منافسة رأس المال البريطاني والصهيوني وقد حطمت عناصر الإنتاج المحلّيّ الذي ساعد على تطوير رأس المال الصهيوني بدعم بريطاني عن طريق إعفاء الاستثمارات الصهيونية من الرسوم الجمركية، وفتح أبواب الهجرة لليهود إلى فلسطين وإعقاء المؤسسات اليهودية من الضّرائب ومنح امتيازات استغلال الموارد الطّبيعيّة لليهود واعتماد القوات العسكرية البريطانيّة على المؤسسات الصّناعيّة الصهيونيّة للحصول على متطلباتها التموينية، ومنع الفلسطينيّ من استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة، ومنح رأس المال اليهودي من امتياز إنتاج الطاقة الكهربائيّة وتوزيعها على جميع أنحاء فلسطين كما تم إنشاء مصنع للإسمنت، ومصانع لإنتاج الزيوت النّباتية ومطاحن فلسطين في حيفا وإنتاج الملح وتجفيف بحيرة الحولة، بالتالي تم منح الصهيونية امتياز الصّناعات مختلفة ومع اعتماد الصهيونيّة على الآلات الحديثة أدى إلى تفوقها في الصّناعة، حيث بلغت نسبة ملكية اليهود للمصانع في فلسطين عام 1939 (72.2 %) و تراجع الملكيّة العربيّة من (65) إلى (27.8 %) في الفترة نفسها (نصر الله، 2004: ص12-9) .

2. فترة قيام الكيان الصهيوني 1948- 1967

بعد سيطرة الكيان اليهودي على الأرض الفلسطينيّة وإلحاق الضّفة الغربية بإمارة شرق الأردن أفضى ذلك إلى أحداث تغيرات على كافة الأصعدة وبالأخصّ الجانب الاقتصاديّ، حيث كانت شرق الأردن تعتمد على الاقتصاد البدويّ مع تربية المواشي والزّراعة، مقابل نمط إنتاجي

سلعي في الضّفة الغربية، وأدى ذلك إلى عرقلة النموّ الاقتصاديّ في الضّفة الغربية نتيجة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية التي عملت على تطوير القطاع الصّناعيّ في شرق الأردن على حساب الضّفة الغربية، فقد بمنحت الحوافز الاستثمارية للمشاريع الصّناعيّة في الضّفة الشرقية للأردن وتقليل فرص الاستثمار في الضّفة الغربية.

في بداية الخمسينيات بلغ عدد المنشآت الصّناعيّة في الضّفة الغربية (254) منشأةً تستوعب (2562) عاملاً، بينما كان عدد المنشآت في الضّفة الشرقية (153) منشأةً تستوعب (1171) عاملاً، ولكن بعد عام 1965 ومع الحوافز والاستثمارات المقدمة للضّفة الشرقيّة أصبح الجزء الأكبر من التكوين الرأسماليّ من نصيب الصّناعة فيها، بالإضافة إلى هجرة الأيدي العاملة، والمهارات الفنية، والخبرات الصّناعيّة إلى الضّفة الشرقية بعد اتباع سياسات تميزيةٍ بالأجور فيها وهي ضعف الأجور في الضّفة الغربية.

بلغت نسبة مساهمة القطاع الصّناعيّ في توليد الناتج المحلّيّ (6.6%) عام 1965 في الضّفة الغربية، مقابل (23.9%) في الضّفة الّشرقيّة، ممّا يدلّ على تطور القطاع الصناعي فيها على حساب الضّفة الغربية (نصر الله، 2004: ص12-9) .

3. قطاع الصّناعة الفلسطينيّ قبل أتفاق أوسلو (1967- 1993)

عمل الاحتلال الإسرائيلي جاهداً على إضعاف نموّ القطاع الصّناعيّ الفلسطينيّ، مما زاد من معدلات البطالة، وزيادة التبعية للاقتصاد الإسرائيليّ، والاعتماد على المساعدات الخارجيّة لتمويل عملية التنمية، حيث لم يزد الناتج المحلّيّ الفلسطينيّ على (8%) وبقيت قدرته التشغيلية (1.7%) طول الفترة من عام 1967 إلى 1991، وانخفض عدد المؤسسات الصّناعيّة من (5000) مؤسّسة عام 1968 إلى (3700) مؤسّسة عام 1991 (نصر الله، 2004: ص9-12).

بذل الاحتلال الإسرائيلي جُهداً مضنياً للحيلولة دون نمو الصّناعات الفلسطينيّة حتى لا يؤثر نموه على الاقتصاد الإسرائيلي وبقيت الصّناعة فيها قائمةً على الطابع الحرفيّ، وعدم تحديثها لعدم قيام صناعة فلسطينية منافسة للصناعة الإسرائيليّة، وكذلك لبقاء السوق الفلسطينيّة أسواقاً

مستهلكة للمنتجات والصّناعات الإسرائيليّة، فقد اتبع الاحتلال سلسلة من الاجراءات لعرقلة نمو الاقتصاد والصّناعة الفلسطينيّة:

- توجيه الأيدي العاملة والمصادر الطّبيعيّة الفلسطينيّة لخدمة الاقتصاد الصهيوني وذلك عن طريق احتكار المياه، وتهويد الاراضي وتوجيه الأيدي العاملة إلى العمل في إسرائيل .
- السيطرة على الأسواق الفلسطينيّة وجعلها أسواقاً مستهلكةً للسلع الإسرائيليّة .
- إغلاق الاحتلال جميع المصارف في الضّفة الغربية وغزة مما أدى إلى حرمان الاقتصاد الفلسطينيّ من نظام مصرفي يخدم الاقتصاد الاسرائيلي .
- منع إصدار التراخيص لإنشاء مصانع جديدة أو توسيع القائم منها التي تقوم على استغلال الموارد الاقتصادية المحلّيّة كمصنع الإسمنت في الخليل، وشركة الكهرباء في القدس .
- العمل على منع الاستثمار الأجنبي في الضّفة الغربية، وقطاع غزة حتى لا تكون منافسة للمنتجات الإسرائيليّة حيث رفضت سلطات الاحتلال (66 %) من المشاريع التي تم تقديمها من الجمعيات الأمريكية المتطوعةِ .

وقد أفضى إلى بلوغ الناتج المحلّيّ في الضّفة الغربية في مساهمه القطاع الصناعي إلى (7 %) عام 1993، أما الواردات الصّناعيّة الإسرائيليّة فقد بلغت عام 1993 (755 مليون دولار) وبلغت قيمة الصادرات الإسرائيليّة عام 1987 (149 مليون دولار) .

بلغ عدد المنشآت الصّناعيّة في الضّفة عام 1987 في فترة الانتفاضة (30) منشأه صناعية أسهمت في استيعاب (1000) عامل جديد، مما أدى إلى ارتفاع الطلب المحلّيّ على السلع الوطنية إلى حوالي (50%) مقارنة بالوضع قبل الانتفاضة .

بينما سعى الاحتلال الإسرائيليّ إلى مواصلة عرقلة نموّ الاقتصاد الفلسطينيّ بعد الانتفاضة والسعي لإجهاض محاولة تطور الصّناعة عن طريق فرض الضّرائب على أصحاب المصانع والجمارك وفرض منع التجول على المدن والقرى، وعرقلة حركة المواصلات بين المدن، وقطع الكهرباء والمياه عن المدن والقرى الفلسطينيّة، ومنع تزويد الضّفة الغربية وقطاع غزة بالوقود، ومنع دخول الاموال من الخارج مع الاغلاق المتكرر والمستمرّ، وإعلان المدن والقرى مناطق عسكريةً مغلقةً (القدرة، 2007: ص28–26) .

4. الصّناعة في ظلّ السّلطة الفلسطينيّة

تزامن مع قدوم السلطة الفلسطينيّة إنشاء المؤسّسات والوزارات، وكان من أهمّ هذه الوزارات وزارة الصّناعة الفلسطينيّة التي كان هدفها زيادة مساهمة القطاع الصّناعيّ في الناتج المحلّيّ والتشغيل؛ وذلك من خلال إيجاد برامج لتمويل الأنشطة الصّناعيّة، وإنشاء مكتب تمويل الصّناعة وإقامة الدورات التدريبيةِ لأفراد القطاع الخاص، وإيجاد برامج تمويل بشروط ميسرة لأصحاب المنشآت الصّناعيّة، وهذه السياسة أدت إلى زيادة المنشآت الصّناعيّة من (11842) عام 1994 إلى (14849) منشاة عام 1999، أما القيمة المضافة للصناعة، فقد زادت من (353.5) مليون دولار عام 1994 إلى (787.1) مليون دولار عام 1999 الأمر الذي أدى إلى زيادة الناتج المحلّيّ من (11.5) عام 1994 إلى (17.4) عام 1999(القدرة ،2007: ص28-26) .

وفي عام 1998 تم إنشاء هيئة المدن والمناطق الصّناعيّة لمساعدة المستثمرين في مشروعاتهم الاستثمارية .

2.23.1.2. الهيئة العامّة للمدن والمناطق الصّناعيّة (اختصاصها وأهدافها)

تعتبر الهيئة العامّة للمدن والمناطق الصّناعيّة منذ إنشائها في أواخر التسعينيات بموجب القانون رقم (10) لعام 1998 الواجهة القانونية الأساسية في إدارة المدن الصّناعيّة، حيث اعتبرت من أهم روافد الاقتصاد الفلسطينيّ؛ وذلك بما حققته خلال مسيرتها والتي تجاوزت الواحد والعشرين عاما أداء تنموياً وإستراتيجياً فعالاً في ترويج فلسطين؛ لتكون بيئة ملائمة ومتميزة للاستثمار، وذلك وفق المفهوم الشمولي للمدن الصّناعيّة من توفير خدمات البنية التحتية الحديثة وتوفير أراض مطورة ومبانٍ صناعية جاهزة لخدمة المستثمرين فقد عملت الهيئة على إنشاء المدن الصّناعيّة وتطويرها وأدارتها على نطاق يشمل كافة محافظات الوطن، والتي استطاعت عبر تلك المدن توفير الخدمات الأساسية، وخدمات البنية التحتية من مياه وكهرباء وطرق واتصالات وخدمات مساندة تمثل الداعم الرئيسي للعمليات الإنتاجية الصّناعيّة، وتنويعها لتشمل خدمة النافذة الاستثمارية الموحدة وخدمة دعم الأعمال وتطويرها وخدمات جمركية وصحية ومصرفية، الأمر الذي ساعد على إنجاح الهيئة في تحقيق أهدافها في البناء والنماء والتوسع الأفقي والعمودي في مشاريعها التي امتدت عبر مسيرتها؛ لتغطي محافظات الوطن شمالاً

وجنوباً(الهيئة العامّة للمدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة، التقرير السنوي، : 2019ص10) .

وعبر الخطّة الإستراتيجية للهيئة التي جاءت منسجمه وبشكل متوازٍ مع توجهات أجندة السياسات الوطنية، والمُصادق عليها من مجلس الوزراء لعام 2022-2017، وذلك لتعزيز القاعدة الانتاجية وتطويرها للاقتصاد الفلسطينيّ، لقد باشرت الهيئة تنفيذ خطتها التوسعية الأفقية لإنشاء مدن صناعية في محافظات الوطن بشكل يحققُ تنميةً وطنيةً شموليةً ترتقي بمستوى الأداء الاقتصاديّ، وتسرع من وتيرته، وتحد من البطالة (الهيئة العامّة للمدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة، التقرير السنوي، 2019:ص10) .

والرؤية المستقبلية للهيئة كانت توفير بيئة استثماريّة فريدة من نوعها ومتطورة للمناطق الصّناعيّة للإسهام في التنمية وبناء الاقتصاد الوطني الفلسطينيّ، أما رسالة الهيئة فهي الإسهام في رفع المستوى المعيشي وخفض معدل البطالة المحلّيّة بإنشاء المناطق الصّناعيّة المتقدمة وتطويرها من خلال شراكة فريدة من نوعها، والتعاون الكامل مع القطاع الخاص للوصول إلى مناطق صناعية صديقة للبيئة، ذات قدرة تنافسية عالية من خلال تشغيل الموظفين المتخصصين والمؤهلين لتنظيم قطاع الصّناعة، وخلق فرص عمل (الهيئة العامّة للمدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة، الّتقرير السنويّ، : 2019ص11) .

يكون مقر الهيئة مدينة القدس، والمقر المؤقت في أي مكان تحدده السلطة الفلسطينيّة، وفتح فروع لها في أي مكان في فلسطين، وتكون مسؤولة عن المدن والمناطق الصّناعيّة، ولها الشخصية الاعتبارية المستقلة، وتتمتع بالأهلية القانونية التي تكفل لها تحقيق أغراضها وممارسة نشاطها وفقاً لأحكام القانون (الهيئة العامّة للمدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة، قانون المدن: 2019).

- <u>تختص الهيئة بالمهام الآتية:</u>

1) وضع سياسة عامة شاملة لإنشاء المدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة وتطويرها في فلسطين.

2) تقديم الاقتراحات والخطط إلى مجلس الوزراء بشأن إنشاء أي مدينة صناعيّة أو منطقة صناعيّة حرّة وتطويرها وإدارتها في فلسطين .

3) قبول الطلبات الخاصّة واستلامها بإنشاء المدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة بقصد إقامة المشاريع الصّناعيّة ورفعها مع توصياتها إلى مجلس الوزراء.

4) النظر في طلبات الجهات المختلفة بشأن الترخيص للعمل في مدينة صناعيّة أو منطّقة صناعية ومنح شهادات المنطقة الصّناعيّة الحرة للمستثمرين.

5) تطوير المدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة مباشرة أو بواسطة المطورين.

6) إعداد الخطط والبرامج الخاصّة لتطوير المدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة وتنميتها .

7) إقامة المرافق العامّة التي تتطلبها المدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة بنفسها أو بواسطة الغير.

8) تحديد الرسوم مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة إلى المدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة وقواعد تحصيلها بموجب قانون.

9) إبرام العقود والاتفاقيات وقبول الإعلانات التي تقدم لها بما لا تتعارض مع أحكام هذا القانون

10) المصادقة على الموازنة العامّة السنوية للهيئة ورفعها إلى الجهات المعنية لإقرارها .

11) اختيار المطورين وإبرام العقود معهم.

12) مراقبة أداء المدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة وتطورها، ونشر التقارير المتعلقة بها.

13) العمل على تنفيذ الاتفاقيات المحلّيّة والإقليمية المبرمة بشأن أي أمر من الأمور الواردة في هذا القانون (الهيئة العامّة للمدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة، قوانين الهيئة، 2007: ص3-2) .

- **أما الأهداف العامّة لهيئة المدن الصّناعيّة، فهي:**
- التنمية الناجحة للقطاع الصناعي من خلال زيادة ميزتها التنافسية.
- توفير ظروف فريدة من نوعها للاستثمارات المحلّيّة والأجنبية.
- إنشاء مدن صناعية صديقة البيئة.
- زيادة نسبة نمو الاستثمارات .
- تجميع المصانع وتنظيمها في مكان واحد، نظراً إلى ندرة الأراضي في فلسطين.

- جلب التكنولوجيا العالية إلى المناطق الصّناعيّة من البلدان الأخرى كالكفاءة، توفير الطاقة، الامور اللوجيستية وغيرها (الهيئة العامّة للمدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة، 2016www.piefza.ps.pfs) :) .

3 .20.1. 3. الحوافز الاستثمارية لهيئة المدن والمناطق الصّناعيّة الحرة

1 . الحوافز الضريبية

تمنح المشاريع في القطاعات الصّناعيّة على تخفيضاً واعفاءً على ضريبة دخل الشركات، وتجري الهيئة العامّة للمدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة نقاشاً مع هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينيّة حول تقديم المزيد من الحوافز (الضريبية والجمركية) للمستأجرين في المدن الصّناعيّة فقط، وتعفى المنتجات التي سوف يُصدّرها المستثمر من ضريبة القيمة المضافة ومن هذه الحوافز :

- تخفيض نسبة الضّرائب والجمارك والرسوم إلى (0%) على كافة السلع والبضائع المستوردة اللازمة لاستخدام المنطقة الصّناعيّة الحرة، أو أي مشروع مرخص بموجب قانون المناطق الصّناعيّة .
- يسمح لأي مستثمر في المنطقة الصّناعيّة بإدخال (20%) من منتجاته إلى السوق المحلّيّ على ان تخضع للنظام الضريبي المعتمد على أن تصدر (80 %) من إنتاجه .
- الحصول على أسعار تفضيلية للكهرباء من خلال مجلس تنظيم قطاع الكهرباء وسلطة الطاقة، وتم الحصول على الموافقات اللازمة التي تتيح للمطور توزيع الكهرباء على المصانع بعد أخذ الكميات بموجب قرار مجلس الوزراء 2017 (الهيئة العامّة للمدن والمناطق الصّناعيّة الحرة، التقرير السنوي 2019: ص44) .

تمنح المشاريع التي تقررها الهيئة والحاصلة على التراخيص الحوافز الاتية:

- أي استثمار قيمته من مائة ألف إلى أقل من مليون دولار يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل قدره (١٠ %) لمدة ثماني سنوات إضافية.

- أي استثمار قيمته من مليون إلى خمسة ملايين دولار يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره (١٠ %) لمدة اثنتي عشرة سنة إضافية.
- أي استثمار قيمته خمسة ملايين دولار فما فوق يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره (١٠ %) لمدة ست عشرة سنة إضافية.
- المشاريع الخاصّة نوعياً ورأسمالياً والتي يصدر قرار بتحديدها من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة تمنح إعفاءً من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج، وتخضع لضريبة الدخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره 10% لمدة عشرين سنة إضافية (الهيئة العامّة للمدن والمناطق الصّناعيّة، قانون تشجيع الاستثمار، 1998: ص29-28).

2. خدمات بنية تحتية مستقرة وكافية

تعمل الهيئة على توفير كافة خدمات تطوير البنية التحتية الخارجية للمدن الصّناعيّة، وإنشاء الطرق الخارجية والرئيسية المؤدية إلى المدن الصّناعيّة، وإنشاء جميع المرافق المياه، والمياه العادمة وإنشاء خزانات المياه والتمويل لحفر آبار مياه خاصّة بالمنطقة الصّناعيّة، بالإضافة إلى تمديد الكهرباء وبناء المبانيّ الإدارية لكل منطقة صناعية، بحيث يوفّر كلّ مبنىً عدداً من الخدمات الإدارية واللوجستية اللازمة لخدمة المستثمرين، مثل مراكز تطوير الأعمال والحاضنات التكنولوجية وقاعات متعددة الأغراض، ويحتوي أيضاً على مكاتب لموظفي الهيئة العامّة للمدن لمتابعة أمور المستثمرين والمساهمة في حلّ المشاكل التي تواجههم، وتوفير التمويل اللازم لتجهيز بعض المتاجر الصّناعيّة ضمن مواصفات عالمية لتمكن المستثمرين من مزاولة أعمالهم دون الحاجة إلى البناء .

وتسعى هيئة المدن إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال مشاريع الطاقة النظيفة، ومحطات معالجة مياه الصرف الصّحيّ، ومشاريع الطاقة الشّمسّية من خلال تجهيز أسطح عدد من المباني الصّناعيّة بالخلايا الشمسية (الهيئة العامّة للمدن والمناطق الصّناعيّة الحرة، التقرير السنوي 2019: ص٤٢) .

3. اتفاقية التجارة الحرة:

تستفيد السلطة الفلسطينيّة من ترتيبات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، وكندا، والاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. وتمنح اتفاقية التجارة التي تم توقيعها مع روسيا معاملة الدولة الأكثر رعاية على أساس المعاملة بالمثل للمنتجات الروسية في السوق الفلسطينيّ وللمنتجات الفلسطينيّة في السوق الروسي. ووقّعت كل من الأردن ومصر على اتفاقيات تجارية تنص على وضع ثنائي للإعفاء من الضّرائب، وتخفيض الضّرائب المفروضة على منتجات فلسطينية معيّنة، فيما منحت المملكة العربية السعودية بعض المنتجات الفلسطينيّة معاملة تفضيلية. وتمنح الاتفاقية التجارية المؤقتة التي تم إبرامها مع تركيا معاملة الإعفاء من الضّرائب للمنتجات الصّناعيّة. وأبرمت السلطة الفلسطينيّة اتفاقية تجارة حرّة مع بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبيّ (السوق الجنوبية المشتركة)، والتي تضمّ كلاً من البرازيل، والأرجنتين، والأوروغواي، والبراغواي (www.piefza.ps.pfs 2016).

4. الحوافز الحكوميّة:

تتلخّص بما يلي:

- ضريبة دخل بنسبة (0) على المشاريع الزراعيّة التي يأتي دخلها مباشرة من وزارة الأرض أو الثروةِ الحيوانيةِ .
- ضريبة دخل بنسبة (5%) لغاية تماني سنوات، تبدأ من تاريخ تحقيق الربح بما لا يتجاوز أربع سنوات .
- ضريبة دخل بنسبة (10) لمدة ثلاث سنوات، تبدأ من نهاية المرحلة الأولى، وتحتسب بعد ذلك حسب النسب والشرائح (الهيئة العامّة للمدن والمناطق الصّناعيّة، التقرير السنوي 2019: ص46) .

4.20.1.2 . واقع المناطق الصّناعيّة في فلسطين

يواجه القطاع الصناعي الفلسطينيّ العديد من المعوقات والتحديات، ويزداد سوءاً في ظل الاحتلال؛ حيث عمد الاحتلال إلى وضع العديد من العراقيل والمعوقات بهدف الإبقاء على استمرارية تبعية الاقتصاد الفلسطينيّ لاقتصاد الاحتلال، إلا أنه بعد قدوم السلطة الفلسطينيّة

عام 1994وتوقيع العديد من الاتفاقيات والتي كان من أهمها اتفاقية باريس الاقتصادية التي أضرت بالقطاع الصناعي بسبب تقييدها للاستيراد والتصدير وساهمت في تأكل الاستثمار وضعف المدخرات، بالإضافة إلى ضعف الإنتاجية الربحية الناتجة عن تشتت المنشآت الصّناعيّة واعتمادها على خبرات عائلية، وبعد عقد اتفاقية أوسلو للسلام بدأت السلطة بالاهتمام بالنشاط الاقتصادي والاستثماري والصناعي بهدف إعادة هيكلة القطاع الصناعي من خلال اعادة سن العديد من القوانين الداعمة للاستثمار (منتدى الأعمال الفلسطينيّ، مركز الدراسات: ص19 .

المعوقات والمشكلات التي تواجه الصّناعة الفلسطينيّة

- ✓ **<u>المعوقات الخارجيّة:</u>**

1. سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيليّ على الأرض والمياه والمعابر، واستخدام الأساليب القمعية لمنع تطوير القطاع الصناعي، وبلغت قوة الاحتلال ذروتها مع اندلاع انتفاضة الاقصى عام 2000 وفرض الحصار على قطاع غزة، ومنع إدخال المواد الخام نهاية عام 2007 والحرب على غزة عام 2008 وتدمير (1000) منشأة صناعيّة في القطاع .
2. فرض الضّرائب الباهظة على المنتجات الفلسطينيّة من قبل الاحتلال الإسرائيلي مثل ضريبة الإنتاج والدخل والقيمة المضافة والرسوم الجمركية على المواد الخام مما أدى إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الأرباح .
3. إغراق الأسواق المحلّيّة الفلسطينيّة بالمنتجات الإسرائيليّة، ومنع تصدير المنتجات الفلسطينيّة إلى الخارج، مما أدى إلى فقدان الأسواق الخارجية (القدرة، 2007: ص32) .

- ✓ **المعوقات الداخلية:**

1. نقص التمويل

واجهت الصّناعة مشاكل كثيرة لغياب جهاز مصرفي لتمويل إقامة صناعات جديدة، أو إغلاق صناعات قائمة وبالتالي حرم القطاع الصناعي من مصدر رئيسي لتنميته؛ لذلك اعتدت المنشآت الصّناعيّة على التمويل الذاتي حيث شكل التمويل الذاتي 90% من المنشآت

الصّناعيّة القائمة مما قلل حجم الاستثمارات في القطاع الصّناعي وصغر حجم المنشآت التي أنشئت.

2. ضعف السياسات والتشريعات والقوانين الداعمة للصناعة

عانى القطاع الصناعيّ من غياب القوانين والتشريعات؛ لذلك كان يعمل بشكل عشوائيّ وغياب الدراسات والإحصاءات عن نشاط القطاع الصناعي، وكيفية القدرة التنافسية للصناعة، ولكن في ظل السلطة الفلسطينيّة لابد من وضع الخطط والبرامج الواضحة الأهداف/ مما يضمن تنسيق الجهود، وتكثيفها حسب الموارد الاقتصادية وإصدار التشريعات والقوانين التي تُنظم قطاع الصّناعة (أبو ظريفة، 2015: ص5) .

ركّز مشروع قانون الصّناعة على ضعف القدرة التنافسيّة للصّناعة الفلسطينيّة، وجاءت نصوصه منسجم مع متطلبات تحسين قدرة القطاع الصناعي من خلال الإعفاءات الضريبية، وتنظيم الصّناعة من خلال الترخيص، والسجلّ الصناعيّ والحماية الجمركية، وتوفير مصادر التمويل، وتشجيع البحث والتطوير العلمي، إلا أنّ مشروع القانون لا يتفق مع التغيرات الإقليميّة والعالمية المتعلّقة بتحرير التجارة بين الدول، وتخفيض القيود الجمركية المفروضة على تدفق السلع بين الدول، وتتجسّد في اتفاقية الغات ومبادئ منظمة التجارة العالمية، إذ أنّ القانون ينص على أنّ قدرة السلطة على توفير الحماية ستكون محدودة في ظلّ عدم سيطرتها على المعابر، وعدم وجود نقاطٍ حدوديةٍ جمركيةٍ بين إسرائيل ومناطق الضّفة وقطاع غزة، لأن السلع التي تدخل إسرائيل تصل الضّفة الغربية وقطاع غزة بسهولة (أحمد، 2017: ص65) .

3. مشاكل متعلقة بالتسويق

تعتبر من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصّناعيّ الفلسطينيّ في عهد الاحتلال، وحاليًا في ظل السلطة الفلسطينيّة، حيث صغرُ حجم السوق المحلّيّة، وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلّيّ وإغلاق منافذ التسويق الداخلية والخارجية، والمنافسة غير العادلة بين منتجات الصّناعة المحلّيّة ومنتجات الصّناعة الإسرائيليّة، حيث ما زالت المنتجات الإسرائيليّة تدخل الأسواق الفلسطينيّة بدون قيود وبدون وجود سياسات لحماية الصّناعة الفلسطينيّة (أبو ظريفة، 2015: ص5) .

4. مشاكل متعلقة بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي

إن عدم وجود التدريب الصناعي بسبب عدم وجود ميزانية لدائرة التدريب الصناعي التابعة لوزارة الصّناعة، وقلة عدد الموظفين بالإضافة إلى نقص مؤسّسات التعليم التقني والمعاهد التي يمكن الاعتماد عليها في تخريج العمالة المدربة لمواكبة التقدم التقني الصناعي، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين المؤسّسات الصّناعيّة، وغياب التخطيط لتحقيق انطلاقة صحيحة للقطاع الصناعي" ولكن السلطة تعمل على زيادة عدد المعاهد لتزويد القطاع الصّناعيّ بالعمالة المدربة" (أحمد، 2017: ص65) .

5. السياسة الخارجية

حدد بروتوكول باريس الاقتصادي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة أسس سياسة التجارة الفلسطينيّة، فقد حدد السلع المسموح باستيرادها ضمن سياسة جمركية فلسطينيّة ضمن تصنيفات معينة؛ مما يعيق استيراد الآلات والمعدات الحديثة بسبب القيود الإسرائيليّة وفرض رسوم جمركية، وصعوبة التخليص والفحص الأمني مما دفع أصحاب المصانع إلى عدم التفكير في تجديد آلات مصانعهم فينتج عن ذلك انخفاض الكفاءة الإنتاجية وزيادة كلفة المنتج (أحمد، 2017: ص65).

6. مشاكل متعلقة بالمواد الخام

تفتقر فلسطين إلى المواد الخام اللازمة للصناعة؛ لذلك تلجأ إلى استيراد مواد الخام من الاحتلال الإسرائيلي أو من الخارج، حيث تستورد حوالي (89%) من مواد الخام؛ لذلك تواجه الصّناعة مشاكل بسبب منع إدخال مواد الخام أو رفع تكلفتها أو تأخير إدخالها عبر المعابر (منتدى الأعمال الفلسطينيّ، مركز الدراسات: 2014) .

7. سياسة الترخيص الصّناعيّة

إن المنشآت الصّناعيّة المرخصة الواقعة ضمن المنطقة الجغرافية المصنفة (C) تخضع للإجراءات الإسرائيليّة، إضافة إلى أن هذه المنشآت حصلت على تراخيص من قبل الاحتلال دون مراعاة للموقع والآثار البيئية، ومتطلبات السلامة المهنية حيث أصبحت وزارة الصّناعة الفلسطينيّة مسؤولة عن هذه المنشآت والتي تشكل تجمعات صناعية في مناطق سكنية (أحمد، 2017: ص64) .

8. سياسة البنية التحتية

أنشأت وزارة الصّناعة وهيئة المدن الصّناعيّة مدنًا ومناطق صناعيّةً مزودةً بخدماتِ البنيةِ التحتيةِ، وخدمات النقل وقربها من مناطق الشّحن، وقرب مراكز الاستهلاك وتقديم حوافز مادية وإعفاءات ضريبية، وبالرغم من الاهتمام، إلا أن هناك معوقات تواجه الصّناعة، منها ضعف البيئة الاستثمارية التي تحد من أهميّة الحوافز التي تقدمها المناطق الصّناعيّة، وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن المناطق الصّناعيّة الحدودية بين السلطة وإسرائيل، الأمر الذي يؤدّي إلى الحد من تنقل الأفراد والسلع بين هذه المناطق، وضعف التزود بالكهرباء والماء الذي تسيطر عليه اسرائيل، مما يؤدّي إلى الاستعانة بالمولدات الكهربائية، أو شراء الكهرباء من البلدية، مما يؤدّي إلى زيادة كلفة الإنتاج (أحمد، 2017: ص65).

5.20.1.2. قوانين المناطق الصّناعيّة في فلسطين

صدرت خلال السنوات الماضية عدة قوانين تنظم عمل القطاع الصناعي، ومن أهمها قانون المواصفات والمقاييس، وقانون تشجيع الاستثمار وقانون هيئة المدن الصّناعيّة وقانون البيئة بالإضافة إلى قانون حماية المستهلك ومشروع قانون الملكية الصّناعيّة، ومشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار وغيرها.

1. قانون المواصفات والمقاييس: يهدف هذا القانون بشكل أساسيّ إلى اعتماد أنظمة معينة للمواصفات والمقاييس تقوم على أسسٍ علميةٍ حديثةٍ وضبط الجودة والمساهمة في حماية صحية واقتصاديةٍ، وبيئية للمستهلك ودعم خطط التنمية الاقتصادية الفلسطينيّة، من خلال تأهيل الصّناعة وتطويرها بالتعاون مع الجهات المختصة في القطاع الحكومي، ومؤسسات القطاع الخاص ونتج عن هذا القانون " مؤسّسة المواصفات والمقاييس" هدفها الحفاظ على صحة وأمن وسلامة المواطن والاستقرار الصناعي والتجاري من خلال تحسين جودة المنتج الوطني وتعزيز قدرته التنافسية.

2. قانون تشجيع الاستثمار: أقرت السلطة الفلسطينيّة عام 1995م قانون تشجيع الاستثمار وتم تعديله في عام 1998م لتفادي الثغرات والمآخذ وتم تعديله مرة أخرى 2011م، ويهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار في فلسطين وفق أهداف التنمية ومتطلباتها، من خلال زيادة الاستثمارات المحلّيّة والأجنبية بالاعتماد على توفير المناخ الاستثماري الملائم من خلال توفير

تسهيلات وامتيازات وضمانات تقدم إلى المستثمرين، حيث منح القانون للمستثمرين إعفاء ضريبي كامل لا يقل عن خمسة سنوات من بداية الإنتاج وتخفيض نسبة ضريبة الدخل لتصل إلى (10%) على صافي الربح لمدة تصل إلى عشرين سنة إضافية، بالإضافة إلى الإعفاءات الاستثنائية للمشاريع التصديرية، وإعفاء جمركي على المعدات والأجهزة والآلات .

3. قانون المدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة: أصدرت السلطة الفلسطينيّة قانون رقم (10) في 2/11/1998 بشأن المدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة، وكان الهدف هو تنشيط الصّناعة والتصدير في فلسطين، وبموجب هذا تم إنشاء الهيئة العامّة للمدن والمناطق الصّناعيّة الحرة، وخصصت لها موارد مالية في الموازنة العامّة للسلطة ومساحات من الأرض الحكومية والأوقاف، ومن مهامها وضع سياسة عامة وشاملة لإنشاء المدن الصّناعيّة وتطويرها وأدارتها (القدرة، 2007: ص18) .

4. الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينيّة مع الدول الأخرى: قعت السلطة الفلسطينيّة عام 1996 اتفاقيات التعاون الاقتصادية والتجارية بين السلطة والدول العربية والأجنبية منها:

- توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي – الاوروبي في إطار الشراكة الأوروبيّة المتوسطية .
- مصادقة الكونغرس الأمريكي على تطبيق أحكام اتفاق التجارة الحرة على الأراضي الفلسطينيّة بشكل مستقل .
- توقيع بروتوكول التعاون الاقتصادي الفلسطينيّ التجاري – التونسي .
- توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي الفلسطينيّ – المغربي في مجال الأسكان .
- توقيع مجموعة اتفاقيات تعاون بين السلطة الوطنية الفلسطينيّة والحكومة المصرية في إطار تنفيذ التعاون الاقتصادي المصري – الفلسطينيّ ومنها حماية وضمان الاستثمار في مصر وفلسطين وإقامه منطقة حرة على الحدود المصرية والفلسطينيّة في رفح .
- الاتفاقية الأردنية الفلسطينيّة وتتضمن
  - استمرار السعي المشترك لإقامة منطقة تجاره حرة بينهما .
  - التعاون في مجال الاستثمار والعمل على توقيع اتفاقية منع الازدواج الضريبي .
  - التعاون في مجال المناطق الصّناعيّة المشتركة والحاجة لإقامه منطقة صناعية حدودية مشتركة (القدرة، 2007: ص19).

6.20.1.2. معايير نجاح المدن الصّناعيّة أو فشلها

⇦ نجاح المناطق الصّناعيّة والمدن في تحقيق أهدافة يعتمد على:

1 .أهداف الحكومة ومدى وضوحها وواقعيتها من تأسيس المدن والمناطق الصّناعيّة .

2 .الظروف العامّة ومدى تحفيزها وملاءمتها للنشاط الصّناعيّ، وخصوصاً البيئة الاستثمارية بما في ذلك درجة الاستقرار السياسيّ والإطار القانوني والتشريعيّ .

3. مدى دقة وشمولية دراسات الجدوى التسويقيّة والفنية والاقتصاديّة للمناطق الصّناعيّة ومستوى النشاط الاقتصاديّ المحلّيّ والقوميّ.

4 . كيفية تقييم المستثمر للحوافز التي تقدمها المناطق الصّناعيّة .

5. موقع المناطق الصّناعيّة والخدمات التي يقدمها المستثمرين .

6. دور المؤسسات المساندة ومصادر التمويل وتكلفته .

أما أسباب فشل المدن والمناطق الصّناعيّة، فهي:

1. عدم وجود تنسيق مسبق مع برامج التنمية الاقتصاديّة والحضريّة إذ الممكن اختيار موقع لا يتناسب للمدن والمناطق الصّناعيّة من حيث توفر خدمات البنية التحتية، أو عدم ملاءمة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الموقع مع احتياجات المشاريع المتوقع أنشاؤها .

2. مشاكل إدارية تتعلق بكيفية إدارة المدن، والمناطق الصّناعيّة بأقسامها المتنوعة من إدارية وفنية ومالية .

3. عدم جاهزية الدراسات التحضيرية وكفايتها، مما يؤدّي إلى قرارات خاطئة من حيث اختيار موقع المدن والمناطق الصّناعيّة وتقسيمها، وتقديم خدمات مختلفة لها من بنية تحتيه وكهرباء واتصالات .

4. عدم كفاية الدعم المقدم من المؤسسات المساندة وخاصّة مؤسسات التمويل والتسويق والمواصفات والمعايير والاستشارات الإدارية والإنتاجية .

5. تعيين أهداف غير واقعية لبرنامج المنطقة الصّناعيّة، على الرغم من أهداف المناطق الصّناعيّة قد تكون واضحة، إلا أن تحقيقها قد يكون غير ممكن مثل صغر حجم السوق، وضعف امكانيات التصدير، قد تخلق عائقاً، أما تطوير القطاع الصناعي، فكما يجب أن توفر

المدن والمناطق الصّناعيّة ما يحتاجه أصحاب المشاريع من أجل تشجيعهم على الاستثمار ومجرد وجود مناطق صناعية لا يؤدّي إلى زيادة الاستثمار (الساعد، 2003: ص41).

7.20.1.2. المدن والمناطق الصّناعيّة في فلسطين

1. مدينة أريحا الصّناعيّة الزراعيّة:

يقع مشروع مدينة أريحا الصّناعيّة الزراعيّة على مساحة (٦١٥) دونم في الطرف الجنوبي لحدود بلدية أريحا في أراضي النبي موسى في منطقة السيح، لقد جاء مشروع مدينة أريحا الصّناعيّة الزراعيّة كواحد من أهم مشاريع محافظة أريحا والأغوار ومن خلال مجموعة المشاريع الهادفة لإحياء الأغوار الفلسطينيّة المهددة بالمصادرة والاستيطان، والتي قدمت بدعم من الحكومة اليابانية تحت عنوان "ممر السلام والازدهار" وبالتالي فإن مشروع المدينة الصّناعيّة الزراعيّة في مدينة أريحا يشكل نموذجًا هاماً في تنمية المشاريع الاقتصادية، تهدف المدينة الصّناعيّة الزراعيّة في أريحا إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة، وتنظيم قطاع الصّناعة الزراعة واخراجها من حالة العشوائية إلى حالة النظام والقانون، كما ويهدف إلى خلق أكثر من (٥٠٠٠) فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وكذلك استقطاب الاستثمارات المحلّيّة والأجنبيّة ذات العلاقة بالصّناعات الزراعيّة وذلك لتنمية قطاع الزراعة في المحافظة وتشجيع المزارعين على زيادة محاصيلهم الزراعيّة من خلال استيعاب الفائض منها في مصانع المدينة الصّناعيّة، تم اختيار شركة أريحا لتطوير وإدارة وتشغيل المدينة الصّناعيّة الزراعيّة كشركة مطورة، وتم منحها الامتياز حسب قانون الهيئة رقم (١٠) لعام ١٩٩٨ لتطوير وتشغيل وادارة المنطقة بتاريخ (١٢) حزيران ٢٠١٢، تستهدف المنطقة أي استثمار يتعلق بشكل ما بالصّناعات الزراعيّة والخدمات ذات العلاقة (www.piefza.ps/pfs، المدن الصّناعيّة: 2020).

2. مدينة بيت لحم الصّناعيّة:

يقع مشروع مدينة بيت لحم الصّناعيّة في محافظة بيت لحم على بعد (١٠ كم) من مركز مدينة بيت لحم، مشروع مدينة بيت لحم الصّناعيّة يعكس حالة من الشراكة الفرنسية الفلسطينيّة ويهدف إلى تعزيز القطاع الاقتصادي بشكل كبير في فلسطين، كما تعد مدينة بيت لحم

الصّناعيّة من أهم المدن الصّناعيّة في دولة فلسطين من خلال موقعها الاستراتيجي، بالإضافة إلى أنها تشكل عاملاً مهماً في القضاء على البطالة وتشغيل الخريجين الجدد حيث تبلورت فكرة إنشاء المدينة نتيجة توقيع بروتوكول المنحة الفرنسية في حزيران عام ٢٠٠٨ بين رئيس دولة فلسطين محمود عباس وفخامة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، يهدف مشروع مدينة بيت لحم الصّناعيّة إلى خلق بيئة استثمارية منافسة وجاذبة للاستثمارات المحلّيّة والأجنبية، بالإضافة إلى تنظيم قطاع الصّناعة وتخفيض تكاليف الاستثمار، وتماشياً مع خطة الحكومة الفلسطينيّة للتنمية والحد من معدلات البطالة يهدف المشروع إلى خلق العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى زيادة حجم الصادرات الفلسطينيّة تم التعاقد مع شركة تطوير مدينة بيت لحم الصّناعيّة متعددة التخصصات وهي شركة خاصّة فلسطينيّة فرنسية بهدف إنشاء عناصر البنية التحتية الداخليّة، بالإضافة إلى إدارة مدينة بيت لحم الصّناعيّة وتشغيلها، وبإشراف الهيئة العامّة للمدن الصّناعيّة، تستهدف المدينة مختلف القطاعات الصّناعيّة (www.piefza.ps/pfs، المدن الصّناعيّة: 2020).

3 منطقة جنين الصّناعيّة الحرة:

بدأت فكرة المشروع عام ١٩٩٩، بهدف إقامة منطقة صناعية حرة جاذبة للاستثمارات المحلّيّة والدوليّة، حيث عملت الهيئة العامّة للمدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة على تخصيص الأرض المناسبة والملائمة، وإنشاء المنطقة الصّناعيّة الحرة في محافظة جنين، وتعمل الهيئة على توفير عناصر البنية التحتية الخارجية بدعم دولي من خلال بنك التنمية الألماني، بالإضافة إلى ذلك تم التعاقد مع الشركة التركية توب بيس لإدارة المناطق الصّناعيّة وتشغيلها(TOBB BIS) في بداية العام ٢٠١٠ لغايات تطوير وتشغيل منطقة جنين الصّناعيّة الحرة وإنشاء البنية التحتية الداخلية والمرافق الصّناعيّة، والتي تتمتع بخبرة واسعة في مجال إدارة المناطق الصّناعيّة وتشغيلها.

تقع المنطقة الصّناعيّة الحرة شمال مدينة جنين على بعد (٣ كم) عن مركز المدينة، وإلى الغرب من شارع الناصرة (الطريق رقم ٦٠) في حين تبلغ المساحة الكلية للمنطقة (933) دونماً، وتمتاز المنطقة بقربها من المعابر والحدود (www.piefza.ps/pfs، المدن الصّناعيّة: 2020) .

4. مدينة غزة الصّناعيّة

تعتبر مدينة غزة الصّناعيّة أول مدينة من نوعها في فلسطين، حيث تم إنشاؤها عام ١٩٩٧ بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدوليّة USAID وبإشراف الهيئة العامّة للمدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة. ويقوم على تطوير المدينة الصّناعيّة شركة فلسطين لإنشاء المناطق الصّناعيّة PIEDCO إدارتها، تقع مدينة غزة الصّناعيّة إلى الشرق من مدينة غزة بمساحة إجمالية بلغت ٥٠٠ دونم حيث تبعد مسافة ٣كم من الشرق من مركز المدينة مركز المدينة، كما وتحتل موقعاً بالقرب من المعابر "معبر المنطار – كارني".

تم تصميم مدينة غزة الصّناعيّة وإنشاؤها لتستوعب كافة القطاعات الصّناعيّة مثل الصّناعات الغذائية والمشروبات، الصّناعات المعدنية، الصّناعات البلاستيكية والخشبية، الملابس والأقمشة بالإضافة إلى العديد من الصّناعات الأخرى، وتبلغ مساحتها 485 دونم (www.piefza.ps/pfs، المدن الصّناعيّة: 2020) .

5. منطقة ترقوميا الصّناعيّة – الخليل:

تنفيذاً لأجندة السياساتِ الوطنيةِ 2022–2017 تمّ اقتراح منطقة ترقوميا الصّناعيّة، حيث سيتمّ تطوير هذا المشروع وتشغيله بالتعاون بين الهيئةِ العامّةِ للمدنِ، والمناطق الصّناعيّة الحرة وصندوق الاستثمار الفلسطينيّ وتم توقيع عقد امتياز تطوير مدينة ترقوميا وإدارتها وتشغيلها بناء على قرار مجس الوزراء لعام 2017 بشأن المصادقة على إنشاء مدينةٍ صناعيةٍ بالقرب من معبر ترقوميا في محافظة الخليل بتاريخ 11/7/2017، فقد تمّ البدء بتشغيل المنطقة بعام 2018 (الهيئة العامّة للمدن والمناطق الصّناعيّة، التقرير السنوي، ٢٠١٩: ص36).

الخلاصة:

إن لإنشاء المدن والمناطق فوائد كثيرة للقطاع الصّناعيّ، فهي البيئة المناسبة لازدهار مختلف الصّناعات وتطورها، فتنظيم المدن والمناطق الصّناعيّة يؤدّي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج للمشاريع داخلها ويحقق لها مزايا الإنتاج الكبير، كما يساعد في استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن والمناطق الصّناعيّة كالمرافق العامّة وغيرها، مما ينعكس على خفض التكاليف الاستثمارية .

تضمن هذا الفصل الإشارة إلى مفهوم المنطقة الصّناعيّة وخصائصها وأهدافها وأهميّتها وتخطيط المناطق الصّناعيّة، كما تم الإشارة أيضًا إلى تعريف التخطيط الصناعي وأهميته وأساس التخطيط الصناعي ومتطلباته ومشاكله، بالإضافة لتعريف التوطن الصناعي والفرق بين التوطن والتوطين وأهدافه ومبادئ التوطن ومراحلة، وتم الاشارة إلى أهم نظريات الموقع الصّناعيّ ونظريات التوطّن الصّناعيّ، كما تم التحدث عن التجارب الدوليّة لإقامه المناطق الصّناعيّةِ .

إنّ مستقبل الاستثمار في القطاع الصناعي في فلسطين يرتبط بإزالة العديد من المعوقات التي يواجها القطاع الصناعي؛ لذلك تم الحديث عن الصّناعة في فلسطين من حيث تطور القطاع الصّناعيّ فيها ودور السلطة في دعم القطاع الصناعي، كما للاستثمار في القطاع الصّناعيّ في فلسطين دوراً هامًا في تنمية المجتمع والتخفيف من حدة مشكلة البطالة، بالإضافة إلى دعم الاقتصاد ولكن القطاع الصناعي في فلسطين يواجه العديد من المعوقات سواء داخلية أو خارجية، وقد عمدت السلطة الوطنية إلى سن العديد من القوانين الاقتصادية والتجارية دعمًا للقطاع الصناعي، حيث عمدت السلطة الوطنية الفلسطينيّة في إطار سعيها لتطوير القطاع الصناعي إلى إنشاء الهيئة العامّة للمدن الصّناعيّة والمناطق الصّناعيّة الحرة باعتبارها هيئة مستقلة، تقوم على توفير العديد من الحوافز والإعفاءات لدعم الاستثمار في القطاع الصناعيّ، وتتبع هيئة المدن الصّناعيّة نظام النافذة الاستثمارية الموحدة لتسهيل الاجراءات على المستثمرين في فلسطين.

الفصل الثالث: التركيب الداخلي لمنطقة الفحص الصّناعيّة في مدينة الخليل

1.3. تمهيد

2.3. الخصائص الطّبيعيّة لمنطقة الفحص الصّناعيّة في مدينة الخليل.

3.3. نشأة منطقة الفحص الصّناعيّة في مدينة الخليل .

4.3. خصائص التركيب الداخلي لمنطقة الفحص الصّناعيّة.

1.4.3 مفهوم التركيب الداخلي للمناطق الصّناعيّة .

2.4.3 العوامل المؤثرة في التركيب الداخلي للمناطق الصّناعيّة.

3.4.3 تطور إعداد المنشآت الصّناعيّة في منطقة الفحص الصّناعيّة حسب النشاط الاقتصادي خلال الاعوام 2020-2012-2008 .

4.4.3 توزيع المنشآت الصّناعيّة حسب النشاط الصناعي .

5.4.3 التوزيع النسبي للمنشآت الصّناعيّة حسب حجم العمالة.

5.3. خصائص العاملين في منطقة الفحص الصّناعيّة.

- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.
- الخصائص الديمغرافية للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.

6.3. المشكلات التي تواجه المنطقة الصّناعيّة (الفحص) .

7.3 تحليل التركيب الداخلي للمنشآت العمرانية للمنطقة الصناعية ما بين عام 2004/2017.

1.3 تمهيد:

لمعرفة التركيب الداخلي للمنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل تمّ الرجوع للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة، منها بلدية الخليل / وزارة الاقتصاد/ وزارة العمل / وذلك لمعرفة التركيب الداخلي ونوعية المصانع الموجودة بداخل المنطقة، بالإضافة إلى معرفة عدد المصانع ونوع هذه الصّناعات ونوع الخدمات الموجودة في المنطقة، وهل المخطط للمنطقة الصّناعيّة الذي تم اعتماده من بلدية الخليل تم تنفيذه بنجاح، أم أن هناك تعدّياتٍ وتجاوزاتٍ ووجود مناطق سكنية بالقرب من المناطق الصّناعيّة ذلك ما سوف يتم توضيحه في هذا الفصل، بالإضافة إلى الاستبانة للعاملين في المنطقة الصّناعيّة، ومعرفة مدى رضاهم وطبيعة عملهم وأجورهم وغيرها من الأمور التي من حقّ العامل أن يمتلكها، وسوف تحاول الباحثة في هذا الفصل توضيح التركيب الداخليّ لمنطقة الفحص الصّناعيّة .

2.3. الخصائص الطّبيعيّة لمنطقة الفحص الصّناعيّة في مدينة الخليل

تقع منطقة الفحص الصّناعيّة جنوب شرق مدينة الخليل في أهبط منخفض للمدينة وتبلغ مساحتها (1.7كم^2) كانت بمبادرة من أصحاب المنشآت الصّناعيّة، وعملت البلدية على تزويدها بالخدمات (حلاحله: 2008: ص114)، حيث تبلغ مساحة محافظة الخليل الكلية 997 كم2 ويسكنها (743) ألف فلسطيني وتخضع أكثر من نصف أراضيها (54%) للسيطرة الإسرائيليّة وهي المناطق المصنفة (ج) حيث تقع منطقة الفحص الصّناعيّة فيها (مركز رؤية للتنمية السياسية، 2020، الاستيطان والجدار ص5) .

تعدّ مدينة الخليل عاصمة المنطقة الجنوبية في الضّفة الغربية، تخدم القرى المحيطة بالمدينة، وتم اختيار المنطقة الجنوبية الشرقية لإنشاء المنطقة الصّناعيّة لوقوعها على الطريق الرئيسي المؤدي إلى بلدة يطا وتم اقتراح شارع يربط طريق يطا الخليل الرئيسي بشارع وادي الهرية قرب مفرق سنجر حيث يصل جميع القرى الجنوبية بالمنطقة الصّناعيّة بسهولة دون العبور بمركز المدينة، وبالتالي فإن اختيار موقع المنطقة الصّناعيّة ملائم للوصول إليها من جميع أنحاء المحافظة بسهولة (أبو منشار وآخرون، 2008: ص83).

تتراوح الارتفاعات من الناحية الغربية (890 م) عن سطح البحر، وتنخفض لتصل في المنطقة الشرقية الجنوبية للمنطقة الصّناعيّة حتى (810 م) عن سطح البحر (بلدية الخليل، قسم GIS).

3.3 نشأة منطقة الفحص الصّناعيّة في مدينة الخليل

بدأت فكرة إنشاء المنطقة الصّناعيّة في عام (1977)، وذلك بهدف فصل الصّناعات عن المناطق السكنية، وبالأخص وجود مناشير الحجر في جنوب شرقي المدينة، وتعود ملكية الأراضي فيها إلى ملكية خاصّة لأصحاب المحاجر بالإضافة لقرب هذه الأراضي من شبكة الطرق على القرى المجاورة للمدينة، بدأ أصحاب المصانع بأنشاء مصانعهم في هذه المنطقة بدون الحصول على موافقة سلطات الاحتلال التي كانت تخضع مدينة الخليل لها قبل مجيء السلطةِ الوطنيةِ الفلسطينيّةِ، لذلك لم يتم تنفيذ المخطّط من قبل البلدية بسبب عدم موافقة سلطات الاحتلال، مما دفع السكان إلى إنشاء المساكن والبيوت بجانب المصانع، ولغياب السلطة وعدم ممانعة اليهود أصبحت المساكن والمصانع بجانب بعضها في المنطقة الصّناعيّة، مما أدى إلى عرقلة بلدية الخليل من تنفيذ مخطط المنطقة الصّناعيّة (بلدية الخليل، 2020).

تم اختيار موقع المنطقة الصّناعيّة جنوب شرق المدينة بسبب حركة الرياح الجنوبية الغربية، وقد قسمت البلدية المنطقة إلى ثلاث مناطق "منطقة الصّناعات الثقيلة والصّناعات المتوسطة والصّناعات الخفيفة"، ولكن ما عرقل تنفيذ البلدية للمخطط هو أنها لا تملك أراضي هذه المنطقة بالإضافة إلى ارتفاع ثمن الأراضي فيها، ولكن تمكنت البلدية من شراء (15دونماً) وإقامة مشروع الحِرف والصّناعات الخفيفة، ولكن لم يكتمل المشروع بسبب الانتفاضة وإغلاق الطريق الالتفافيّ (بلدية الخليل، 2020: قسم التخطيط) .

استعان قسم التخطيط في بلدية الخليل بمكاتب استشارية لقلة الكفاءات لديه، وذلك لتخطيط المنطقة الصّناعيّة، وتم تقسيم المنطقة إلى ثلاثة أقسام:

- منطقة الصّناعات الثقيلة، بحيث تقام فيها مصانع الحجر والخرسانة، ومعامل الطوب والبلاط والفخار في الجهة الشرقية .
- منطقة الصّناعات المتوسطة، تقام فيها صناعات، مثل محلات الحدادة والنجارة ومحلات تصليح الآلات والسيارات، ومدابغ الجلود في الوسط.

- منطقة الصّناعات الخفيفة تقام فيها صناعات المواسير والبلاستيك والقبانات والموازين والحمامات الشمسية، وغيرها من الصّناعات في الجزء الغربيّ من المنطقة الصّناعيّة .

وتم تقسيم المنطقة حسب اتجاه الرياح للمحافظة على صحة العاملين والساكنين في تلك المنطقة (البسايطه، 2007: ص82) .

وفرت بلدية الخليل قطعة أرض بمساحة (26 دونماً) لإنشاء مجمع حِرفٍ والصّناعات الخفيفة في منطقة الصّناعيّة ونقل الحرف الخفيفة المنتشرة بشكل عشوائي من المدينة إليها وحصلت على تمويل من مؤسّسة أنيرا الأمريكية وتم تنفيذ الجزء الأول من المشروع وبناء (46) محلاً تجارياً مصمماً للصناعات الخفيفة، ولكن توقف المشروع بسبب الانتفاضة وإغلاق الشارع الالتفافي "الذي يربط محافظة الخليل مع المحافظات الأخرى"، وذلك دليل واضح على إعاقة التخطيط من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي لم يتم تنفيذ المشروع، وبقيت الصّناعات منتشرة داخل المدينة، ولم تتمكن بلدية الخليل من تخطيط المنطقة الصّناعيّة (البسايطه، 2007: ص102).

وتجدر الإشارة إلى أن المساكن الموجودة داخل المنطقة الصّناعيّة هي مرخصة من قبل بلدية الخليل والمصانع ايضا مرخصة، ولذلك يظهر عدم اهتمام بلدية الخليل بتنفيذ مخطط المنطقة الصّناعيّة لعدة أسباب، منها:

1- عدم امتلاك بلدية الخليل لأراضي المنطقة الصّناعيّة فهي ملكية خاصّة .

2- وجودها ضمن مناطق سيطرة الاحتلال الإسرائيلي بالتالي تمنع البلدية من القيام من أي عمل بدون تنسيق أمني مع الاحتلال، وذلك لدخول هذه المناطق .

3- عدم تقبل أصحاب المصانع والمواطنين الساكنين في منطقة صناعية تدخل بلدية الخليل .

4- تقوم بلدية الخليل بترخيص المباني والمصانع، وإمدادها بشبكات المياه والكهرباء وحتى بدون حصول المنشأة الصّناعيّة على ترخيص تقوم بلدية الخليل بإمدادها بالماء والكهرباء والخدمات المطلوبة، وذلك كنوع من تشجيعهم على صمودهم، وبناء مساكنهم ومصانعهم في هذه المناطق الخاضعة لسيطرة الاحتلال والتي صنفت ضمن اتفاقية الخليل، وتم تقسيم الخليل من خلالها وهو بروتوكول تم بين منظمة التحرير الفلسطينيّة والحكومة الإسرائيليّة يوم 15 يناير من عام 1997، بهدف اعادة انتشار القوات الإسرائيليّة في مدينة الخليل، وتم تقسيم الخليل إلى منطقتين (H1)، وتخضع للسيطرة الفلسطينيّة و (H2) بقيت تحت السيطرة الأمنية الإسرائيليّة

فيما نقلت الصلاحيات المدنية إلى السلطة الفلسطينيّة، وتحتفظ إسرائيل بجميع المسؤوليات والصلاحيات للنظام العام والأمن الداخلي في منطقة (H2)، كما أنها ستستمر في تحمل مسؤولية الأمن العام للإسرائيليين (www. ar.wikipedia.org، 2020) .

4.3 خصائص التركيب الداخليّ لمنطقة الفحص الصّناعيّة:

يعرف التركيب الداخلي بأنه توزيع استعمالات الأرض داخل المدينة، والتي تظهر بوضوح خرائط خاصّة بها وتجاور بعضها إلى جانب بعض سواء من حيث التجاذب أو التنافر يسمى التركيب الداخلي (الراوي، 2017: ص3)، أما التركيب الداخلي للمناطق الصّناعيّة فيعتمد على نوع الصّناعة وحجمها ومساحة الأرض المراد استخدامها، وتكمن قيمة الأرض في تحديد نوع الصّناعة، وتحديد احتياجات تلك الصّناعة، ومراعاة الاحتياجات المستقبلية للتوسع المطلوب، وتحديد مساحة المصنع والمرافق والخدمات المراد إقامتها، وترك مساحة فارغة حول المصانع وذلك لاحتمالية التوسع لهذه المصانع في المستقبل، ولكن عند التخطيط لإقامة المناطق الصّناعيّة يجب مراعاة عدة عوامل منها: توفر المواد الخام اللازمة للصناعة، توفر الأيدي العاملة بمختلف قدراتها، وجود الأسواق القريبة لتسويق المنتجات، وجود شبكة المواصلات والطرق الخاصّة، جودة المناخ والتضاريس، توفر الطاقة اللازمة، توفر الخدمات والمرافق العامّة، بالإضافة إلى توجهات السلطة **(البط، 2004 :ص21)**.

1.4.3 مفهوم التركيب الداخليّ للمناطق الصّناعيّة

يعبّر مفهوم التركيب الداخلي للمناطق الصّناعيّة عن استعمالات الأرض المخصصة لإقامة مناطق صناعية، بحيث تقوم الدولة بتحديد مساحتها، والتي يتم تخطيطها من قبل الحكومة أو الجهة المسؤولة عن المدن والمناطق الصّناعيّة، وتنفيذ المشاريع الصّناعيّة فيها وفق المعايير التي تحددها الدولة وتوفير الخدمات الأساسية فيها (كشبة الكهرباء وشبكة الاتصالات وشبكة المياه والطرق وشبكات الصرف الصحي، بالإضافة إلى محطات معالجة المياه وتنقيتها). ويعرف التركيب الداخلي المثالي للمناطق الصّناعيّة على أنه هندسة المكان الداخلي، وتنظيمه وترتيبه مكانيا من حيث التواصل والاتصال بين المركز والمنطقة الصّناعيّة مع أطرافها والعكس تركيبيًا وتخطيطياً وتنظيمياً، بالإضافة إلى التّوزيع المكاني للمنشآت الصّناعيّة والخدمات

الأساسية والمناطق الخضراء وأحاطتها بحزام من الأشجار للحد من التلوث البيئي،(كما أن التخطيط الذكي سواء كان للمدن أو المناطق الصّناعيّة)، ويفضل أن تكون شبكات المياه والكهرباء، والاتصالات والصرف الصحي كلها تحت الأرض؛ لأن وجودها فوق الأرض سوف يؤثر على التركيب الداخلي للمناطق الصّناعيّة، بحيث يتم التخطيط لها تحت الأرض، فبجعل مساحة الرصيف (4م) بحيث يكون (2م) ممر للمشاة رصيف و(2م)، يتم الحفر أسفلها، وجعل شبكات المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي فيها وفق تخطيط وتنفيذ دقيق، ويتم طمرها بالرمل وتغطيتها بالعشب الأخضر مما يسهل عملية الصيانة الدورية لها، وليس بحاجه لحفر الاسفلت، وإنما نقوم فقط بإزالة الإنجيل والرمل، كما أنه يعطي مظهراً جمالياً للمناطق الصّناعيّة، كما أن وجود حزام أخضر حولها يعزز عملية التوازن البيئي، كما يفضل تخطيط وتخصيص مناطق خضراء فيها بحيث تعطي راحة نفسية للعاملين، وتحقق التوازن البيئي.

التركيب الداخلي للمناطق الصّناعيّة يفضل أن يكون داخلها مساكن لإيواء العمال، ولكن ليس ضروري، كما يفضل ان تكون ضمن تخطيط التركيب الداخلي أماكن دينية ومراكز للتسوق أو متاجر لعرض منتوجات المصانع، ومواقف سيارات ومراكز صحية، ولكي نتمكن من تحقيق التركيب الداخلي للمناطق الصّناعيّة وتنفيذ مخطط صناعي للمنشآت والخدمات، يجب أن يكون هناك حوافز استثمارية من قبل الدولة لتشجيع الاستثمار .

كما أن هناك دولاً تخصص المناطق الصّناعيّة لإنتاج نوع محدد من السلع، أو أنواع محدده وفق شروط ومعايير محددة من حيث معايير البناء، وتحديد المداخل والمخارج لكل مصنع بحيث يكون هناك مدخل خاص منفصل عن المخرج بأن يكون هناك مدخل خاص للدخول ومدخل خاص للخروج لمنع الازدحام على الطرق، كما يفضل أن يكون ضمن التركيب الداخلي أماكن خدمات مشتركة للمنشآت كمركز تجاري لعرض السلع، وموقف سيارات منفصل عن مواقف سيارات مخصصة لكل منشأه صناعية .

يجب قبل دراسة التركيب الداخلي للمناطق الصّناعيّة دراسة العوامل التي تؤثر على التركيب الداخلي كالعوامل الطّبيعيّة والعوامل البشرية التي تسهم في نجاح المناطق الصّناعيّة أو فشلها من حيث تنفيذ التخطيط السليم .

إن التخطيط البيئي للتركيب الداخلي يتيح عدة خيارات يمكن دراستها لتحقيق توازن بيئي والحد من عملية التلوث لتحديد نوع الصّناعات التي يمكن أنشاؤها في موقع الصّناعة، ودراسة

الموقع من حيث المساكن الموجودة حول المنطقة الصّناعيّة والأنشطة العمرانية والمرافق والخدمات العامّة لتحديد نوع الصّناعة المناسب أقامتها في المنطقة الصّناعيّة، كما يجب تقييم الاثار البيئية المحتملة لأنواع الصّناعات المراد أنشاؤها في المنطقة، ومدى تأثيرها على السكان والبيئة، كما يجب تقديم دراسة شاملة لكل منشأه صناعية عن كيفية التخلص من نوع النفايات، سواء كانت سائلة أو صلبة أو نفايات صناعية غازية، وذلك من أجل الحد من التلوث البيئي، ويمكن تنفيذ ذلك عن طريق إقامة قسم للبيئة والسلامة العامّة داخل المناطق الصّناعيّة تكون مهمتها متابعة طريقة التخلص من النفايات بأنواعها؛ وذلك من أجل استدامة المناطق الصّناعيّة والصّناعات داخلها .(القدومي : 2020) .

وعند دراسة التركيب الداخلي للمناطق الصّناعيّة، ورسم المخططات التنفيذية لإقامة المنشآت، وأماكن الخدمات العامّة والمتجر والأسواق والطرق والأماكن الخضراء، يفضل:

- تخصيص (50 %) من المساحة المخصصة لإقامة المنطقة الصّناعيّة للمنشآت الصّناعيّة .
- تخصيص (25 %) من مساحة الأراضي جميعها المخصصة لإقامة المنطقة الصّناعيّة، بحيث تخصص للمساحات الخضراء أو الأحزمة الخضراء لأغراض الحماية .
- تخصيص (25 %) للطرق والمرافق والخدمات العامّة .

يفضل إنشاء المناطق الصّناعيّة، بحيث تكون بعيدة عن المناطق الصّناعيّة لمسافة لا تقل عن (5كم) ويتم إنشاء أحزمة خضراء حولها، ويشترط ان يكون الموقع عكس اتجاه الرياح .

وأن التركيب الداخلي للمناطق الصّناعيّة يحدد نوع الخدمات اللازم توفرها في المنطقة حسب نوع الصّناعات، فهناك:

1 – الخدمات الفنية والاقتصادية، مثل تحديد أماكن الورش ومركز الصيانة ومراكز التدريب المهني، ومراكز البحوث والمعلومات، ومراكز للمراقبة وأماكن لخدمات التخرين، مثل بناء مستودعات ومخازن للبضاعة، وخدمات تسويق وتسوق، وخدمات النقل والمواصلات.

2 – خدمات اجتماعية، مثل توفير أماكن خدمات صحية ومدارس وسوبر ماركت ومول وكافيتريا، بالإضافة إلى وجود مكتب بريد وخدمات دينية كالمساجد، وخدمات ترفيهية مثل المناطق الخضراء والحدائق .

3 – الخدمات العامّة مثل إقامة مكان للإدارة العامّة للمنطقة الصّناعيّة بحيث يكون مسؤولاً عن المنطقة الصّناعيّة وإدارتها ومتابعتها وخدمات مصرفية مثل البنوك، ومركز شرطة ودفاع مدنيّ، بالإضافة لوجود قاعة للاجتماعات وصالة لعرض المنتوجات الصّناعيّة ومحطة وقود .

وإذا أردنا تحقيق التركيب الداخلي للمناطق الصّناعيّة وتنفيذه بشكل سليم ومتوازن؛ فيجب دراسة نوع الصّناعات المراد إقامتها في المنطقة الصّناعيّة، وبناءً على ذلك يتم تحديد نوع الخدمات بكافة أنواعها اللازم توفرها في المنطقة الصّناعيّة (حلاحله، 2020)

2.4.3 العوامل المؤثّرة في التركيب الداخلي للمناطق الصّناعيّة:

1 .الموقع والموضع:

يجب أن يكون الموقع المختار لإقامة المنطقة الصّناعيّة وفق المعايير الآتية:

- ان لا يقع في مسار مخرات السيول أو الفوالق الطّبيعيّة .
- أن تكون المنطقة المراد إقامة المنطقة الصّناعيّة فيها عكس اتجاه الرياح .
- أن تكون طبوغرافية الأرض سهلية ومستوية ولا تزيد نسبة ميلانها على 5 % .
- وجود طرق ومواصلات جيدة، وأن يكون قرب سكن العاملين .
- توفر المرافق والخدمات، وسهولة الحصول عليها .
- عدم إقامة صناعات ملوثة للبيئة داخل المناطق الصّناعيّة عند أنشائها داخل المدينة .
- توفر مصادر المياه والطاقة والطرق الرئيسية .
- التأكد من جيولوجية الأرض وعدم وجود مياه جوفية فيها .
- البعد عن الأراضي الزراعيّة، وعن المتجمعات العمرانية بمسافة لا تقل عن كيلو متر .

2. العامل الاقتصادي:

إن الأهداف الحكومية ومدى وضوحها وواقعيتها من تأسيس المدن والمناطق الصّناعيّة والظروف العامّة ومدى تحفيزها وملاءمتها للنشاط الصناعي يساعد بدرجة كبيرة على إنشاء مناطق صناعية ذات تركيب داخلي منظم ومخطط وفق المعايير المصادق عليها من قبل الحكومة، ومدى دعم الحكومة لرأس المال والحوافز الاستثمارية وتوفيرها، تؤدي إلى نجاح المناطق الصّناعيّة، بالإضافة إلى درجة الاستقرار السياسيّ والإطار القانونيّ والتشريعيّ الذي

يحكم النشاط التجاريّ، ومدى شمولية الدراسات التسويقية والاقتصادية للمناطق الصّناعيّة ومستوى النشاط الاقتصاديّ والمحلّيّ بالاضافة إلى الحوافز الاستثمارية التي تقدمها الحكومة للمناطق الصّناعيّة، مما يعمل على جذب المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار داخل المناطق الصّناعيّة، وذلك يؤدّي إلى نجاح الصّناعات ويشجع الحكومة على تطوير التركيب الداخلي لهذه المناطق .

3. العوامل البشرية:

تؤثر العوامل البشرية على التركيب الداخلي للمناطق الصّناعيّة، وذلك من خلال نوع الصّناعات المراد إقامتها في هذه المناطق، كما تؤثر العوامل البشرية على التركيب الداخلي من خلال عاملين، هما:

- الأول ملكية الأراضي المراد إنشاء المناطق الصّناعيّة عليها، فعندما تكون ملكية خاصّة لا تستطيع الحكومة التدخل في تنفيذ المشاريع وفق مخطط معين، ولكن عندما تكون هذه الأراضي ملكاً للدولة؛ فإن الحكومة سوف تقوم بتنفيذ مخطط المناطق الصّناعيّة، وتوفير جميع الخدمات وفق معايير المناطق الصّناعيّة .
- الثاني: طبيعة السكان الذين يعيشون بجوار المناطق الصّناعيّة، أو بداخلها هذا ما يقيد الدولة بطبيعة الصّناعات التي سوف تنشئها داخل المنطقة الصّناعيّة، وأن لا تكون صناعات ملوثه للبيئة، ومضرة لصحة الإنسان .

4. مدى توفر الخدمات الأساسية ووجودها (ماء، كهرباء، صرف صحي، الاتصالات، كهرباء) وطريقة تنظيمها وجودتها داخل المناطق الصّناعيّة .

5. عوامل طبيعية تؤثر بدرجة كبيرة على التركيب الداخلي للمناطق الصّناعيّة، فعند إنشاء مناطق صناعية يجب دراسة طبقات الأرض من ناحية جيولوجية وجيمورفولوجية للتأكد من مطابقة المواصفات للأراضي لإنشاء مناطق صناعية عليها بأن لا يوجد داخلها مياه جوفية، أو أن تكون الاراضي زراعية، وأن تكون هذه المنطقة عكس اتجاه الرياح .

3.4.3 تطور أعداد المنشآت الصّناعيّة في منطقة الفحص الصّناعيّة حسب النشاط الاقتصاديّ خلال الاعوام 2008/ 2012/2020

بلغ عدد المنشآت الصّناعيّة لعام 2008 في المنطقة الصّناعيّة (الفحص) الواقعة جنوب شرق مدينة الخليل 182 منشأه صناعية موزعة حسب القطاعات الآتية:

جدول رقم (2) المنشآت الصّناعيّة في منطقة الفحص الصّناعيّة

العدد	نوع الصّناعة	عدد المصانع
1	مناشير الحجر	87
2	الكسارات	13
3	مدابغ الجلود والاحذية	13
4	مخارط	10
5	بلاط وطوب	17
6	باطون	6
7	كراجات	6
8	نسيج	2
9	فخار	12
10	القبانات والحديد	6
11	صناعات بلاستيكية	1
12	صناعات غذائية	2
13	أعلاف ومزارع	6
	مجموع	181

المصدر:(آية أبو منشار وغيرها، 2008: ص91)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن اعداد المنشآت الصّناعيّة وبخاصّة مناشير الحجر هي الأكثر انتشاراً في منطقة الفحص الصّناعيّة، وذلك واضح من خلال الرسم البياني الآتي:

شكل رقم (1) عدد المنشآت الصّناعيّة في منطقة الفحص الصّناعيّة

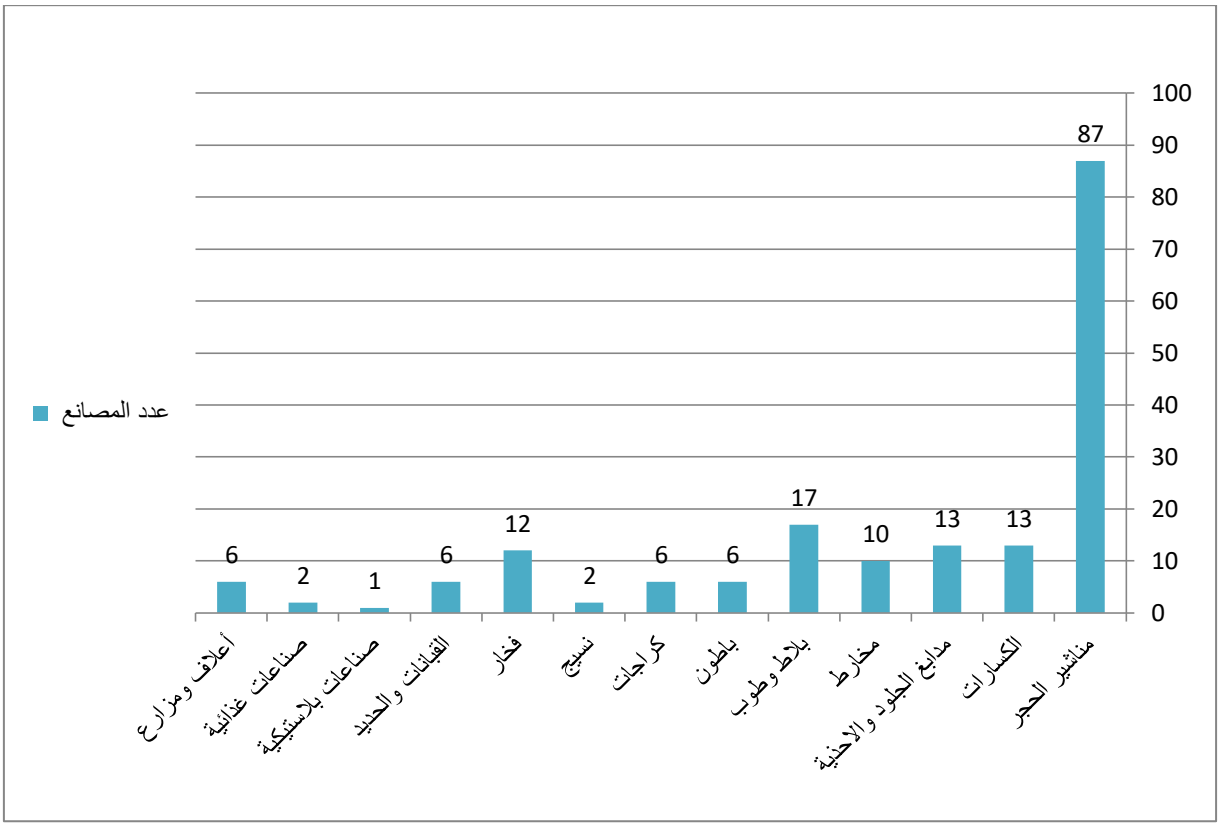

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

أما بالنسبة إلى عدد المنشآت الصّناعيّة عام 2012 في منطقة الفحص الصّناعيّة حسب إحصائيات غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل وحسب المصانع المسجلة لديها فقد بلغ عددها 200 منشأه صناعية موزعه حسب القطاعات الآتية:

جدول رقم(3) عدد المنشآت الصّناعيّة في منطقة الفحص الصّناعيّة حسب غرفة تجارة وصناعة الخليل

	نوع الصّناعة	عدد المصانع
1	قطاع الصّناعات المعدنية	24
2	قطاع صناعة الحجر والرخام	84
3	قطاع الصّناعات الخشبية	10
4	قطاع الصّناعات الجلدية	20
5	قطاع الصّناعات الغذائية والمشروبات	6
6	قطاع الصّناعات النسيجية	6
7	قطاع الصّناعات الإنشائية	28
8	قطاع الصّناعات البلاستيكية	6
9	قطاع الصّناعات الحرفية والتقليدية	12
10	قطاع صناعات الزجاج والديكور	2
11	قطاع الصّناعات الكيماوية	2
	مجموع	200

(دليل الصّناعات والحرف، غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل : 2012)

شكل رقم (2) عدد المنشآت الصّناعيّة بالاعتماد على بيانات غرفة تجارة وصناعة الخليل

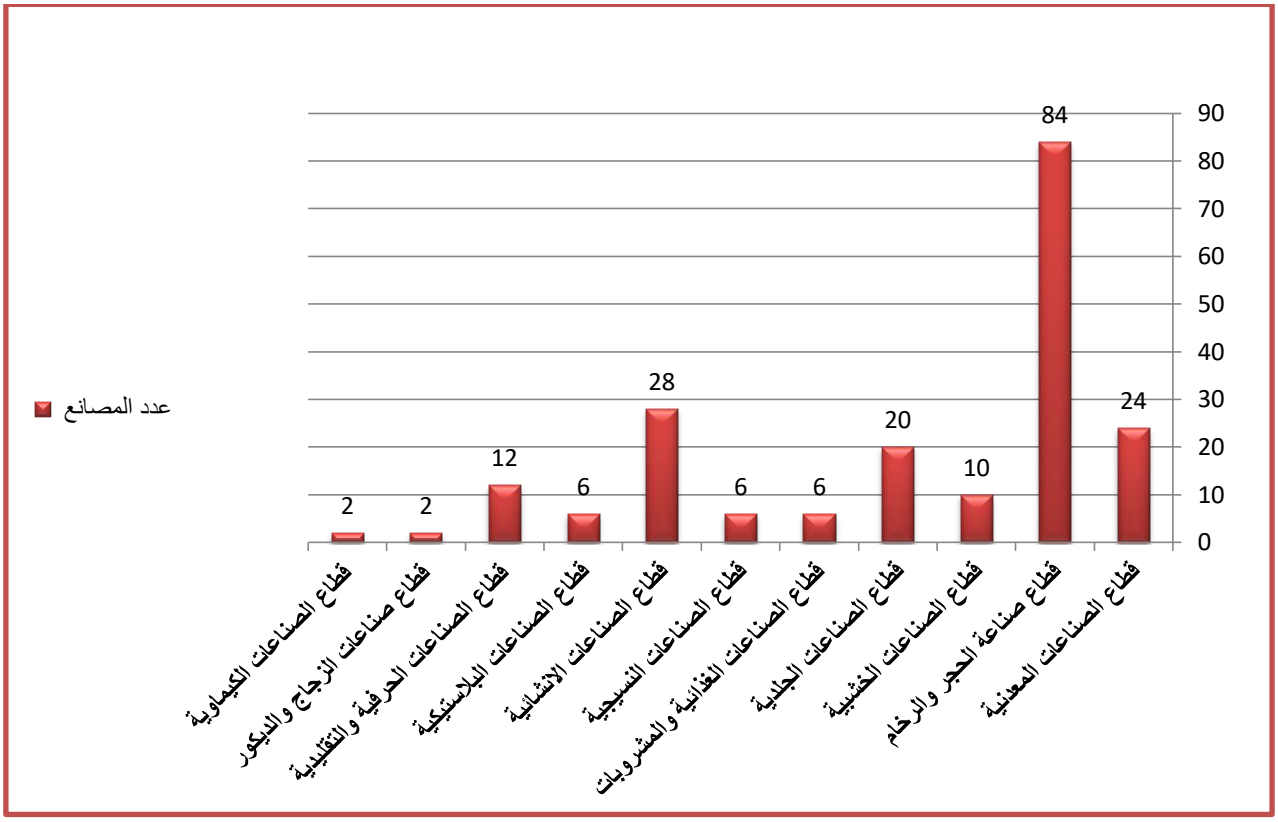

شكل رقم (2) بالاعتماد على بيانات جدول رقم (2)

أما في نهاية عام 2019 وبداية عام ٢٠٢٠ ولغاية شهر 2020/10/1 فقد بلغ عدد المنشآت الصّناعيّة في المنطقة الصّناعيّة (الفحص) 323 منشأة صناعية، وذلك حسب إحصائيات بلدية الخليل (قسم نظم المعلومات الجغرافية GIS) ونلاحظ أن قطاع صناعة الحجر والرخام يشكل النسبة الكبرى الموجودة في منطقة الفحص الصّناعيّة

جدول رقم (4) عدد المنشآت الصّناعيّة حسب بلدية الخليل 2020

نوع الصّناعة	عدد المصانع
قطاع الصّناعات المعدنية	**14**
قطاع صناعة الحجر والرخام	**144**
قطاع صناعات النايلون	**6**
قطاع الصّناعات الجلدية	**15**
قطاع الصّناعات الغذائية والمشروبات	**23**
قطاع الصّناعات النسيجية	**2**
قطاع الصّناعات الإنشائية	**13**
قطاع الصّناعات البلاستيكية	**9**
قطاع صناعات المعادن الثمينة	**1**
قطاع الصّناعات الحرفية والتقليدية	**64**
قطاع صناعات الزجاج والديكور	**1**
قطاع الصّناعات الكيماوية	**3**
صيانة السيارات	**28**
مجموع	**323**

مصدر: مصدر (بلدية الخليل، قسم Gis) 2021 .

شكل رقم (3) عدد المنشآت الصّناعيّة بالاعتماد على بيانات بلدية الخليل جدول رقم (٣)

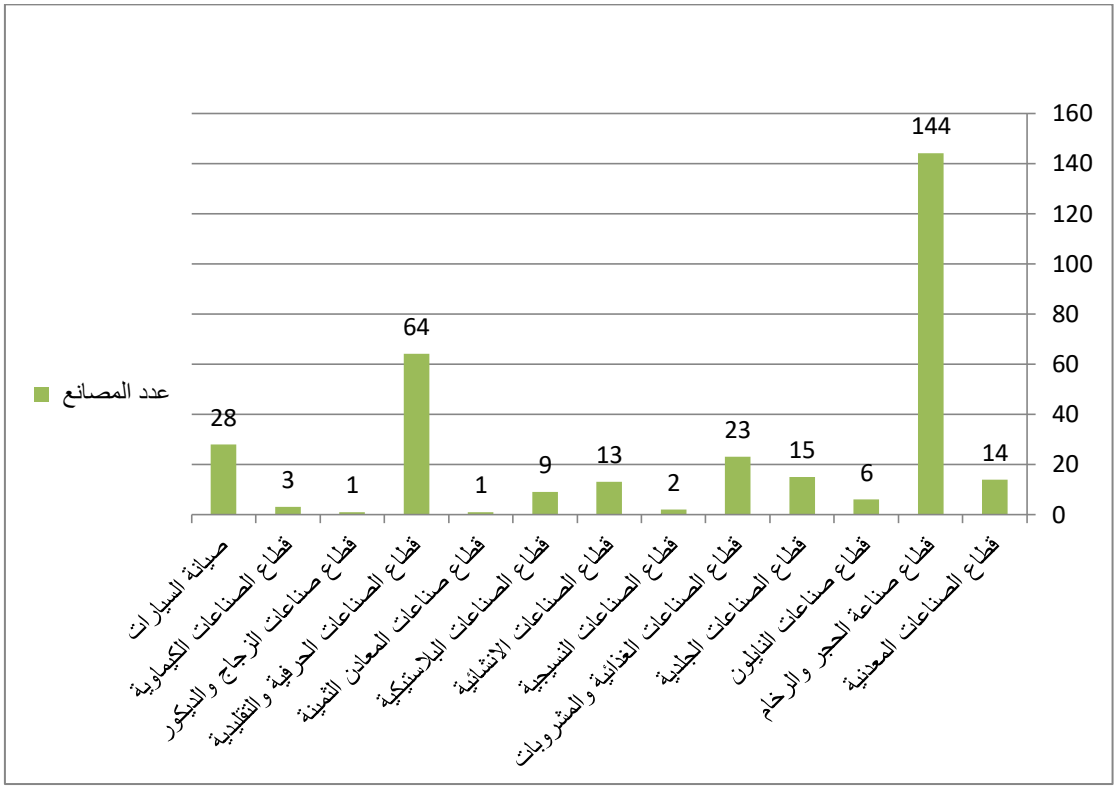

نلاحظ من الشكل السابق أن قطاع الحجر والرخام يشكل النسبة الأعلى من حيث وجوده في المنطقة الصّناعيّة، يليه بعد ذلك قطاع الصّناعات الحرفية والتقليدية ثم باقي القطاعات بنسب متقاربة .

4.4.3 توزيع المنشآت الصّناعيّة حسب النشاط الصناعي

شكل رقم (4) تزايد أعداد المنشآت الصّناعيّة في منطقة الفحص الصّناعيّة 2020/2012/2008 بالاعتماد على الإحصائيات السابقة .

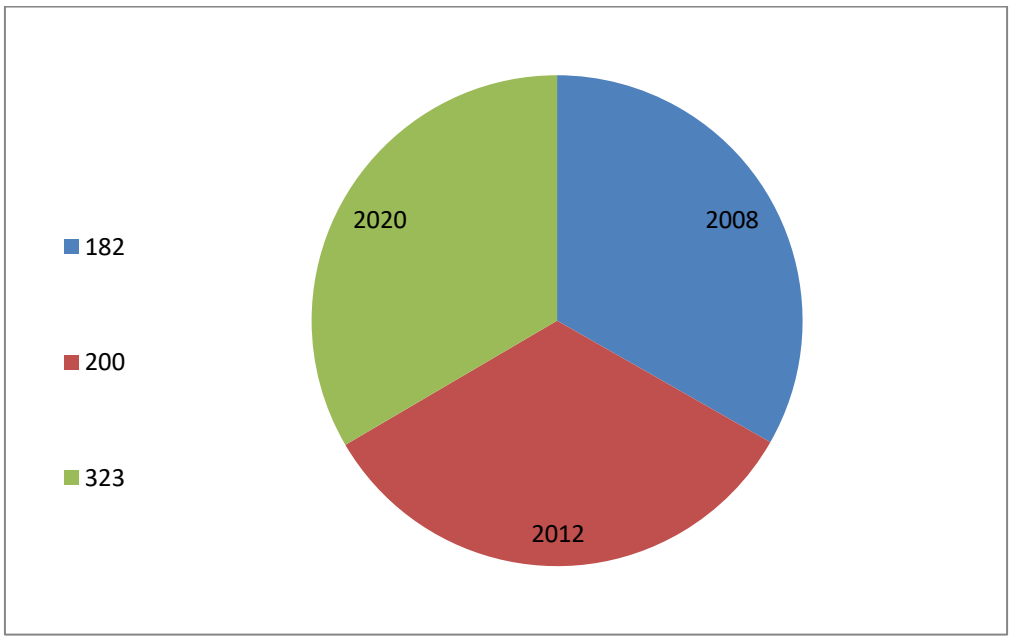

إذا ما تم مقارنة تزايد أعداد المنشآت الصّناعيّة خلال السنوات التالية 2020/2012/2008 فنلاحظ تزايد أعداد المنشآت الصّناعيّة في عام 2020 وإذا تناولنا إعداد اشتراكات الكهرباء للمنشأة الصّناعيّة في المنطقة الصّناعيّة (الفحص) في عام 2008/2020 نلاحظ أنّ أعداد اشتراكات الكهرباء للمناطق الصّناعيّة تتطابق مع أعداد المنشآت الصّناعيّة المقامة فيها تتشابه مع عدادات اشتراكات الكهرباء:

جدول رقم (5):عدد المنشآت في منطقة صناعية حسب اشتراك الكهرباء لعام 2008

نوع الاستخدام	العدد
زراعي	3
سكن	100
تجاري	111
صناعي	181

(آية أبو منشار وغيرها، 2008: ص87)

أما في عام 2020 وبالرجوع إلى قسم الكهرباء في بلدية الخليل، فقد بلغت أعداد الاستخدامات على النحو الآتي:

جدول رقم (6) عدد المنشآت في المنطقة الصّناعيّة حسب اشتراك الكهرباء

نوع الاستخدام	العدد
سكني	621
تجاري	363
صناعي	323
زراعي	7

وهي موضحه حسب الجدول البياني الآتي:

شكل رقم (5) الفرق في عدد اشتراكات الكهرباء لعام 2020/2008

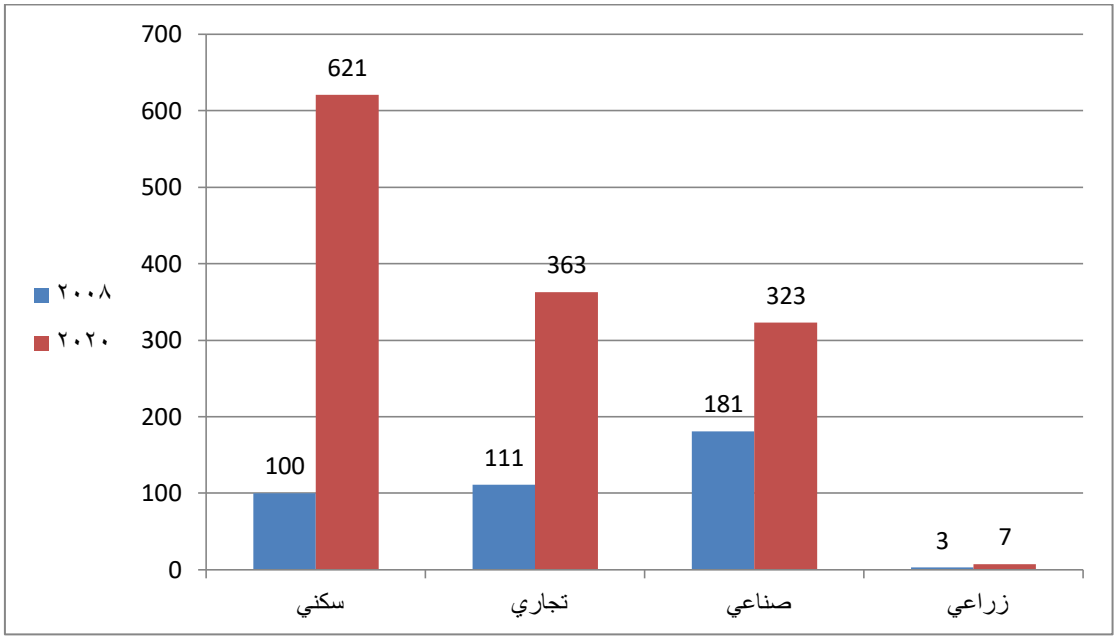

ولكن على الرغم من الإحصائيات والأرقام المتغيرة لعدد المنشآت الصّناعيّة في منطقة الفحص الصّناعيّة، كان لابد من الرجوع إلى وزارة الاقتصاد لمعرفه عدد المصانع المسجلة لديهم في منطقة الفحص الصّناعيّة والمستفيدة من حوافز المالية والضريبة التي تمنحها وزارة الاقتصاد للمنشآت الصّناعيّة فكانت الارقام مختلفة على النحو الآتي:

جدول رقم (7) عدد المنشآت الصّناعيّة حسب وزارة الاقتصاد

نوع القطاع	عدد المصانع
مناشير الحجر والكسارات	**89**
قطاع صناعات بلاستيكية	**17**
قطاع الصّناعات المعدنية	**38**
قطاع الصّناعات الكيماوية	**11**
قطاع الصّناعات الإنشائية	**2**
قطاع صناعات الأحذية	**57**
قطاع الصّناعات النسيجية	**19**
قطاع الصّناعات التقليدية	**3**
الكسارات	**1**
قطاع الصّناعات الغذائية	**110**
مجموع	**347**

(المصدر: وزارة الاقتصاد 2020).

إذا ما قمنا بتحليل الأرقام بين عدد المنشآت حسب احصائيات بلدية الخليل، وهي(323) منشأة صناعية، وقد تشابهت إحصائيات قسم نظم معلومات الجغرافية، وقسم الكهرباء وأعداد الاشتراكات الصّناعيّة، ويرجع السبب أن هناك اشتراكات كهرباء تبلغ سرعتها اكثر من(100) أمبير، وأنه هناك اشتراكات كهرباء مسجلة بالبلدية باسم مصنع واحد، ولكن بالحقيقة هي تقوم بتشغيل مصنعين؛ لأنه سرعة الكهرباء والأمبير عندما يبلغ (1000) فهذا يعمل على أمداد كهرباء لمنشأتين صناعيتين، وهذا ما يفسر الاختلاف في عدد المنشآت الصّناعيّة بينها، ولأنّ البلدية لا تهتم بترخيص المصانع لديها، وتمد المصانع بالكهرباء؛ لأنها موجوده ضمن منطقة

خاضعة لسلطة الاحتلال الإسرائيليّة، ولكي تقوم بتشجيع المصانع وتحفيزهم وتمدهم بالكهرباء والمياه، ولكن لأن هذه المصانع تكون بحاجة إلى الحوافز الاستثمارية المقدمة من وزارة الاقتصاد والاعفاءات، فهي تقوم بالتسجيل لديهم .

بالرجوع إلى قسم الكهرباء ولمعرفة تفاصيل الاشتراكات الصّناعيّة في المنطقة الصّناعيّة الفحص حسب القدرة كالآتي:

جدول رقم (8) عدد اشتراكات الكهرباء في منطقة الصّناعيّة حسب نوع الاشتراك

عدد الاشتراكات الصّناعيّة	قدرة الاشتراك (أمبير)
73	30
43	60
35	400
29	600
24	200
16	300
13	800
13	32
12	100
11	500
9	250
9	120
8	90
8	150
6	350
6	1000
5	900
1	160
1	1500

(المصدر: بلدية الخليل – قسم الكهرباء 2020.

5.4.3 التوزيع النسبي للمنشآت الصّناعيّة حسب حجم العمالة.

بلغ عدد العاملين في المنشآت الصّناعيّة في عام 2008 حسب الاحصائيات الميدانية 1630 عاملاً ((آية أبو منشار وغيرها، 2008: ص91) وحسب إحصائيات مديرية العمل في محافظة الخليل لعام 2020 وحسب سجلات المنشآت الصّناعيّة لديها في المنطقة الصّناعيّة والبالغ عددها (307) منشأه صناعية بلغ عدد العمال فيها 1914 عاملاً موزعين على قطاعات مختلفة وهي كالآتي:

جدول رقم (9) عدد العمال في المنشآت الصّناعيّة في المنطقة الصّناعيّة حسب مديرية عمل الخليل في العام 2020

نوع القطاع	عدد المصانع	عدد العمال
قطاع الألمنيوم والزجاج والزخف	9	32
قطاع السياحة	1	5
قطاع الصّناعات الإنشائية	26	235
قطاع الصّناعات الخشبية	18	99
قطاع الصّناعات المعدنية	12	37
قطاع الصّناعات الجلدية	6	38
قطاع الصّناعات الغذائية	7	25
قطاع الصّناعات الكيماوية	2	17
قطاع صناعات البلاستيك والنايلون	30	421
قطاع الكراجات ومحطات المحروقات	41	168
قطاع الشركات (التجارية – الاقتصادية)	8	21
قطاع صناعة الحجر والرخام	145	1177
مجموع	307	1914

(المصدر: مديرية عمل الخليل)2020.

أما بالنسبة إلى عدد العمال حسب القطاعات الانشائية في منطقة الصّناعيّة (الفحص) لعام 2008 والبالغ عددها 182 مصنعاً وعدد عمالها 1630 فهي موزعة كالآتي:

جدول رقم (10)عدد العمال في المنشآت الصّناعيّة في منطقة الفحص الصّناعيّة لعام 2008

المصنع	عدد المصانع	عدد العمال
مناشير الحجر	87	850
الكسارات	13	60
المدابغ ومشاغل الأحذية	13	97
مخارط	10	50
بلاط وطوب	17	100
باطون	6	150
كراجات	6	30
نسيج	2	17
فخار	12	70
القبانات والحديد	6	130
صناعات بلاستيكية	1	25
اعلاف ومزارع	6	50
مجموع	179	1629

(آية أبو منشار وغيرها، 2008: ص91) 2020.

5.3.خصائص العاملين في منطقة الفحص الصّناعيّة

من أجل تحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للعاملين في المنطقة الصّناعيّة، تم تحليل المعلومات التي تم جمعها من الاستبانة التي صممت لهذا الغرض، حيث يمكن تحليلها على النحو الآتي:

1.5.3 الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل:

عند أقامه المناطق الصناعية والتخطيط لأنشائها وتنفيذها لابد من معرفة طبيعة الصناعات المراد أقامتها في منطقة الصناعية وذلك لمعرفة خصائص العاملين الاقتصادية والاجتماعية

وأي فئة هي أنسب للعمل في هذه الصناعات وطبيعة الدخل ومستوى التعليمي للعاملين وهل الصناعات المراد اقامتها هل هي بحاجة لأي عاملة متعلمة أو لأيدي عاملة ذات خبرة .

جدول رقم (11): الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل.

المتغيرات	مجموعات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الحالة الاجتماعية	أعزب	52	75%
	متزوج	17	25%
	مطلق	0	00%
المستوى التعليمي	أمي	2	3%
	ابتدائي	7	10%
	إعدادي	25	36%
	ثانوي	20	28%
	دبلوم	7	10%
	بكالوريوس فأكثر	9	13%
عدد سنوات العمل في المنطقة الصّناعيّة	أقل من ٥ سنوات	20	29%
	٦-١٠ سنوات	16	23%
	١١-١٥ سنة	11	16%
	١٦-٢٠ سنة	8	11%
	٢١ سنة فأكثر	15	21%
عدد سنوات الخبرة في القطاع الصناعي	أقل من ٥ سنوات	21	31%
	٦-١٠ سنوات	18	26%
	١١-١٥ سنة	7	10%
	١٦-٢٠ سنة	11	16%
	٢١ سنة فأكثر	12	17%
طبيعة العمل	دائم	54	77%
	مؤقت	4	6%
	موسمي	2	3%
	أسبوعي	1	1%
	يومي	9	13%
تقاضي الأجر بالشيكل	يومي	12	18%
	أسبوعي	18	28%

	شهري	35	54%
الدخل الشهري	١٠٠٠ شيكل فأقل	7	10%
	١٠٠١-٢٠٠٠ شيكل	12	18%
	٢٠٠١-٣٠٠٠ شيكل	20	29%
	٣٠٠١-٤٠٠٠ شيكل	12	18%
	٤٠٠١ شيكل فأكثر	17	25%
مدى الرضا عن الدخل	نعم	41	60%
	لا	27	40%
القيام بعمل آخر عير العمل في المنطقة الصّناعيّة	نعم	4	93%
	لا	56	7%
نوع السكن	ملك	55	79%
	آجار	15	21%
نوع العمل في الصنع	مهندس	9	13%
	ادارة وسكرتيريا	17	25%
	عامل انتاج	9	13%
	عامل صيانة	3	4%
	عامل	26	38%
	حراسة وأذن	3	4%
	النقل والموصلات	2	3%
	غير ذلك	0	0%
عمل أحد أفراد الأسرة بالقطاع الصناعي	نعم	38	57
	لا	29	43
وجود تأمين صحي شخصي في مكان العمل	نعم	34	57%
	لا	26	43%
نوع التأمين	حكومي	15	35%
	خاص	28	65%

يظهر من خلال الشكل التالي أن (75%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة حالتهم الاجتماعية أعزب بينما (25%) منهم متزوجون ويعود ذلك إلى طبيعة العمل في المصانع ذات الصّناعات الثقيلة التي تحتاج إلى قوة بدنية كبيرة، كما أنّ طبيعة المنطقة وخطورة العمل فيها بسبب خضوعها للسلطة الإسرائيليّة؛ لذلك نسبة العاملين فيها من الشباب غير المتزوجين وليس لديهم أولاد ولا مسؤولية يجعل نسبتهم أكبر.

الشكل رقم (6) الحالة الاجتماعية للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.

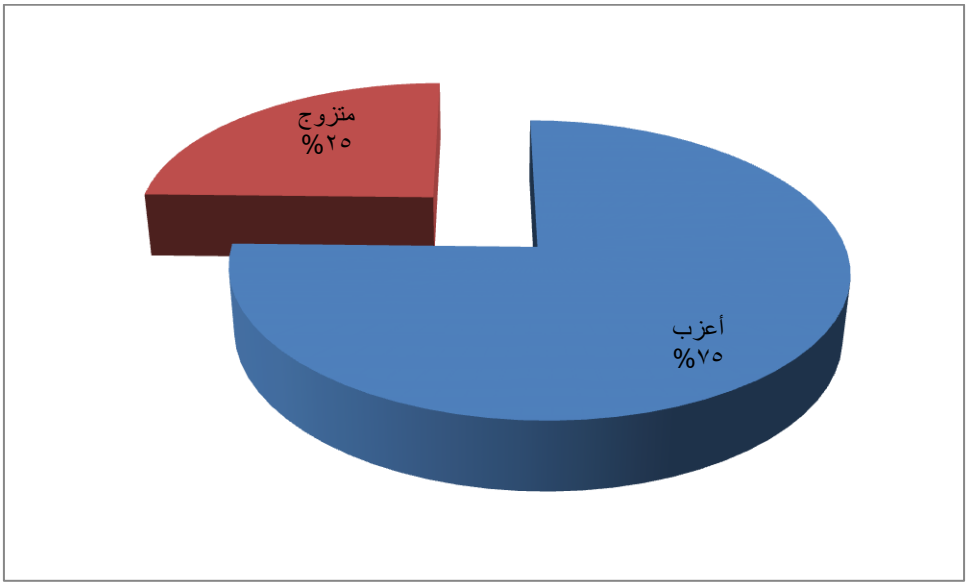

يظهر من خلال الشكل التالي أن (36%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة مستواهم التعليمي أعدادي، و(28%) مستواهم التعليمي ثانوي، و(13%) مستواهم التعليمي بكالوريوس، و(10%) دبلوم، و(10%) ابتدائي، و(3%) أميون، وذلك بسبب عدم حاجة المصانع في منطقة الصّناعيّة للمتعلمين وانما بحاجة للأيدي العاملة حيث المحاجر والكسارات ومصانع الحرفية تحتاج إلى أيدٍ عاملة ماهرة ورخيصة الثمن.

الشكل رقم (7) المستوى التعليمي للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.

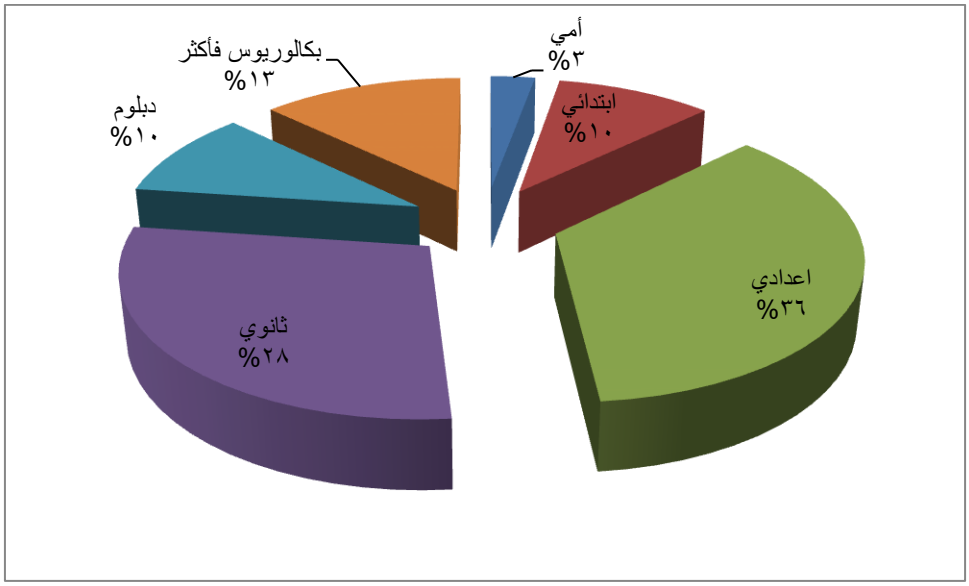

يظهر من خلال الشكل التالي أن (29%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة مدة العمل لديهم في تلك المنطقة أقل من 5 سنوات، و(23%) مدة العمل لديهم 6-10 سنوات، و(21%) مدة العمل لديهم في المنطقة الصّناعيّة 21 سنة فأكثر، و(16%) مدة العمل لديهم 11-15 سنة، و(11%) من 16-20 سنة، بسؤال العاملين عن سبب بقائهم في وظائفهم وعدم تغييرها والبقاء فيها، عللوا ذلك بسبب قربها من مكان سكنهم، وعدم حاجتهم للتعليم والشهادات وانما هم بحاجة للقوة البدنية والالتزام بمواعيد العمل حيث يشكل هذا النوع من الأعمال الراحة لهم لذلك يستمرون سنوات في البقاء في عملهم.

الشكل رقم (8) عدد سنوات العمل في المنطقة الصّناعيّة للعاملين فيها .

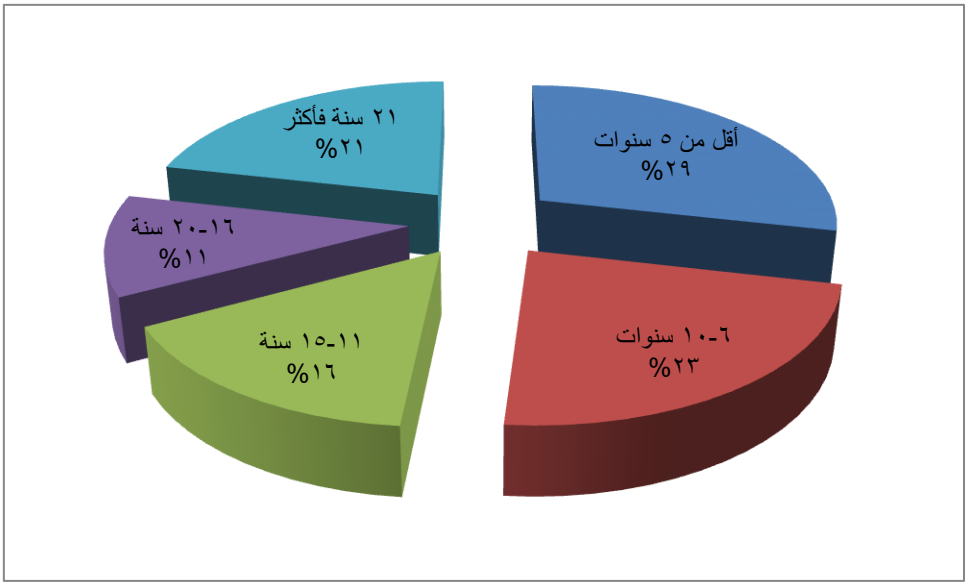

يظهر من خلال الشكل التالي أن (31%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة عدد سنوات الخبرة في القطاع الصناعي أقل من 5 سنوات، و(26%) مدة الخبرة لديهم 10-6 سنوات، و(17%) مدة الخبرة لديهم 21 سنة فأكثر، و(16%) مدة العمل لديهم 20-16 سنة، و(10%) من16-11 سنة، وذلك مع استمرار ممارسة العمل نفسه كل يوم وبشكل اسبوعي وعلى مدار السنة يصبح العامل والموظف متمكناً في وظيفته.

الشكل رقم (9) عدد سنوات الخبرة في القطاع الصناعي للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.

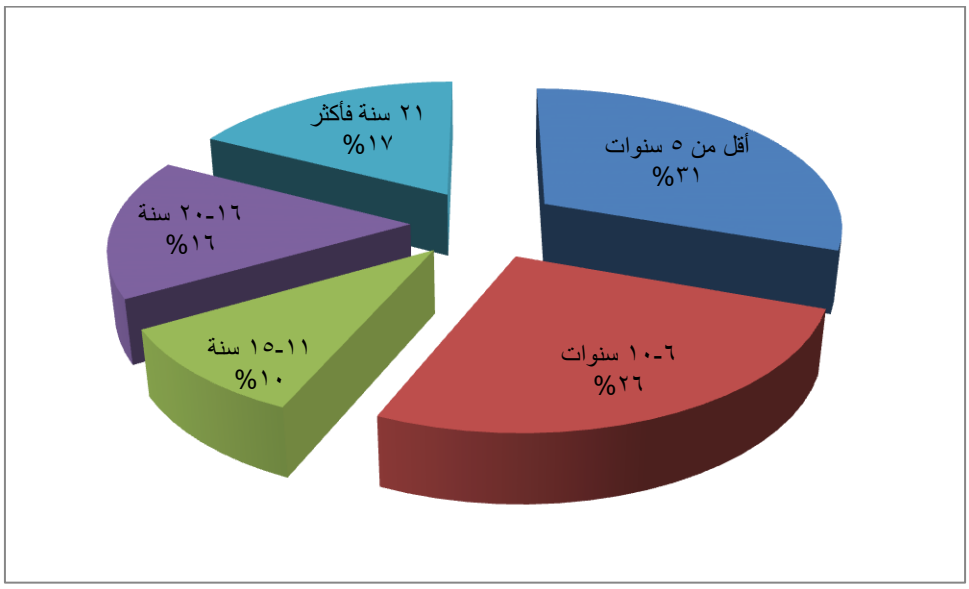

يظهر من خلال الشكل التالي أن (77%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة طبيعة العمل لديهم دائمة، و(13%) يومي، و(6%) مؤقت، و(3%) موسمي، و(1%) أسبوعي، تشكل المصانع والمحاجر في المنطقة الصّناعيّة نسبة كبيرة بالإضافة إلى الصّناعات المختلفة التي تحتاج إلى الالتزام والاستمرار بالعمل لساعات طويله وعلى امتداد أيام لكي يتمكن العاملون من اتقان وظيفتهم؛ لذلك أغلب العاملين فيها هم بوظائف كاملة وعدم حاجتهم لإتقان حرفة صناعية اخرى وتعلمها.

الشكل رقم (10) طبيعة العمل للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.

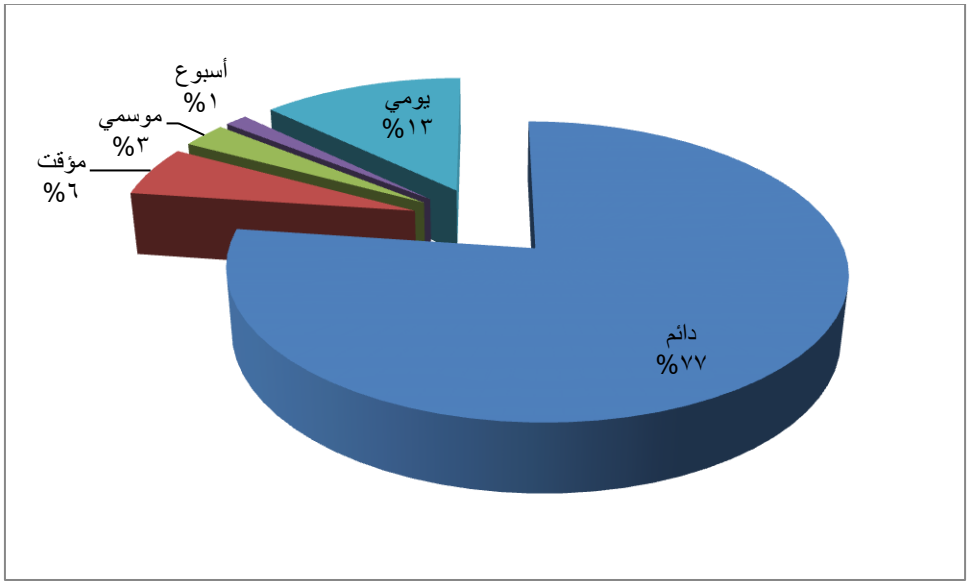

يظهر من خلال الشكل التالي أن (54%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة يتقاضون الأجر بشكل شهري، و(28%) بشكل أسبوعي، و(18%) بشكل يومي، طبيعة تقاضى الاجر المتعارف عليها في جميع الدوائر والمصانع والمتاجر هي اعطاء العاملين رواتبهم بشكل شهري لذلك فإعطاء العاملين أجورهم بشكل شهري هو افضل لهم من ناحية حياتية ولتنظيم أمورهم المعيشية وتدبيرها.

الشكل رقم (11) طريقة تقاضي الاجر للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.

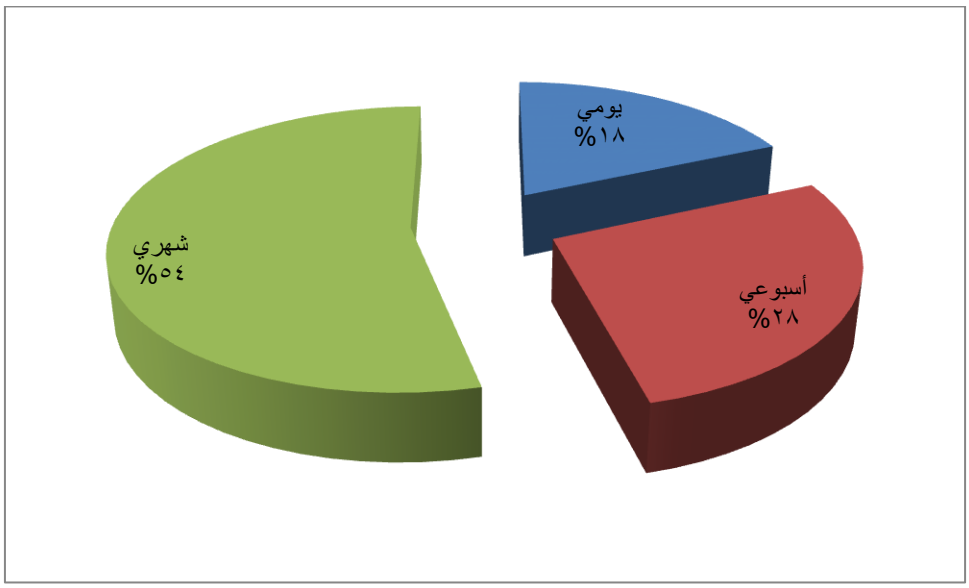

يظهر من خلال الشكل التالي أن (29%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة يتقاضون الأجر يتراوح بين 2001-3000 شيكل، و(25%) أجرهم بين أكثر من 4001 شيكل، و(18%) راتبهم من3001-4000، وكذلك (18%) راتبهم بين 1001-2000، و(10%) راتبهم أقل من 1000 شيكل، حيث كلما زاد عدد سنوات العمل زاد الراتب بشكل سنوي وبما أن (26%) من العاملين مدة الخبرة لديهم 6-10 سنوات فمن الطبيعي ان يتراوح راتبهم من 3000-4000 شيكل .

الشكل رقم (12) الدخل الشهري للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.

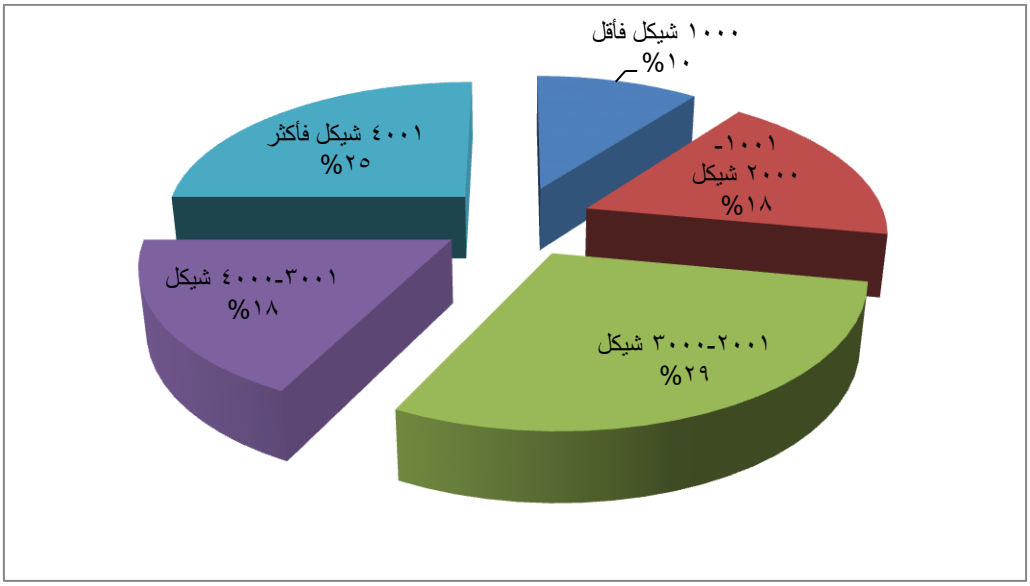

تبين من الشكل التالي أن (60%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة راضون عن راتبهم، و(40%) غير راضون، حسب قانون العمل الفلسطينيّ فأن الحد الأدنى للأجور للعاملين في مناطق الصّناعيّة منها المحاجر والكسارات 1450 شيكل بالإضافة إلى الزيادات السنوية، مما يرضي العاملين في المصانع برواتبهم، لذلك يلجأ العديد من الذكور في هذه المنطقة للخروج من المدرسة وعدم اكمال تعليمهم والعمل في المصانع وبالتالي الرضا عن الراتب الذي يتقاضونه.

الشكل رقم (13) الرضا عن الراتب للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.

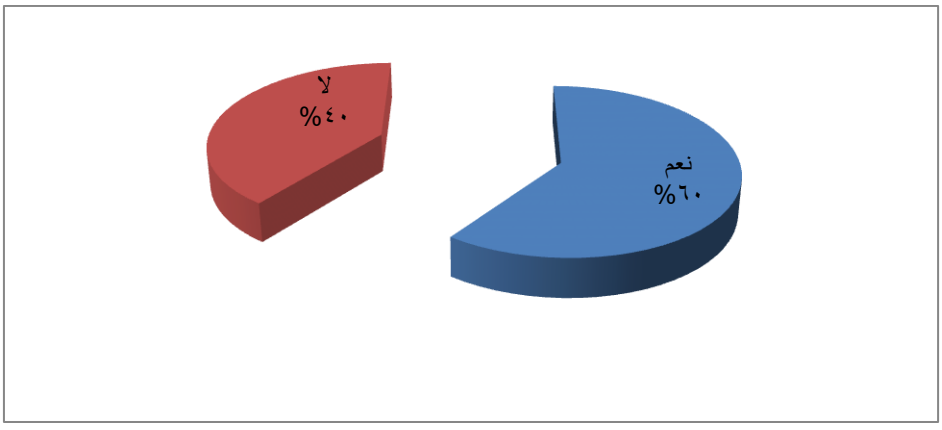

يظهر من خلال الشكل التالي أن (93%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة لا يعملون عملاً آخر في المنطقة الصّناعيّة، و(7%) يعملون، لأن معظم الأعمال في هذه المناطق الصّناعيّة تحتاج إلى قوة بدنية، وبالتالي فلن يتمكن العاملون من الدوام في وظائف أخرى؛ لأنهم بحاجة إلى الراحة لكي يتمكنوا من ممارسة عملهم في الأيام التالية بدون الشعور بالإرهاق والتعب، ولأن 60% راضون عن رواتبهم وأكثر من50% يتقاضون 2000 شيكل والشكل رقم (13) يوضح ذلك .

الشكل رقم (14) يعمل عملاً آخر في المنطقة الصّناعيّة

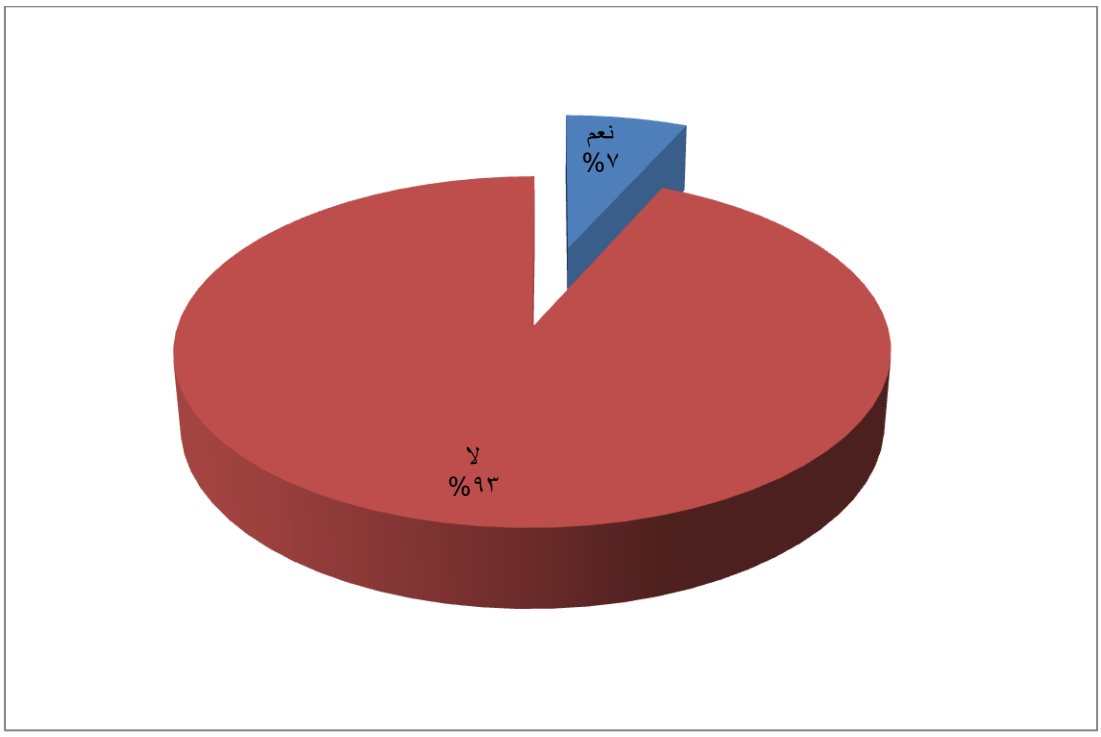

يظهر من خلال الشكل التالي أن (79%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة، نوع السكن ملك، و(21%) يسكنون بالآجار، يعود ذلك إلى طبيعة المفهوم السائد لدى الآباء والأجداد أن الإنسان لابد أن يملك منزلاً خاصاً يكون له طيلة حياته، حيث أنه يعمل على مدار سنوات لتوفير بيت له ولأبناء يعيشون فيه، يحفظهم ويأمنهم من غدر الزمان، ولأن 60% راضون عن رواتبهم حسب نتائج الاستبيان .

الشكل رقم (15) نوع السكن للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.

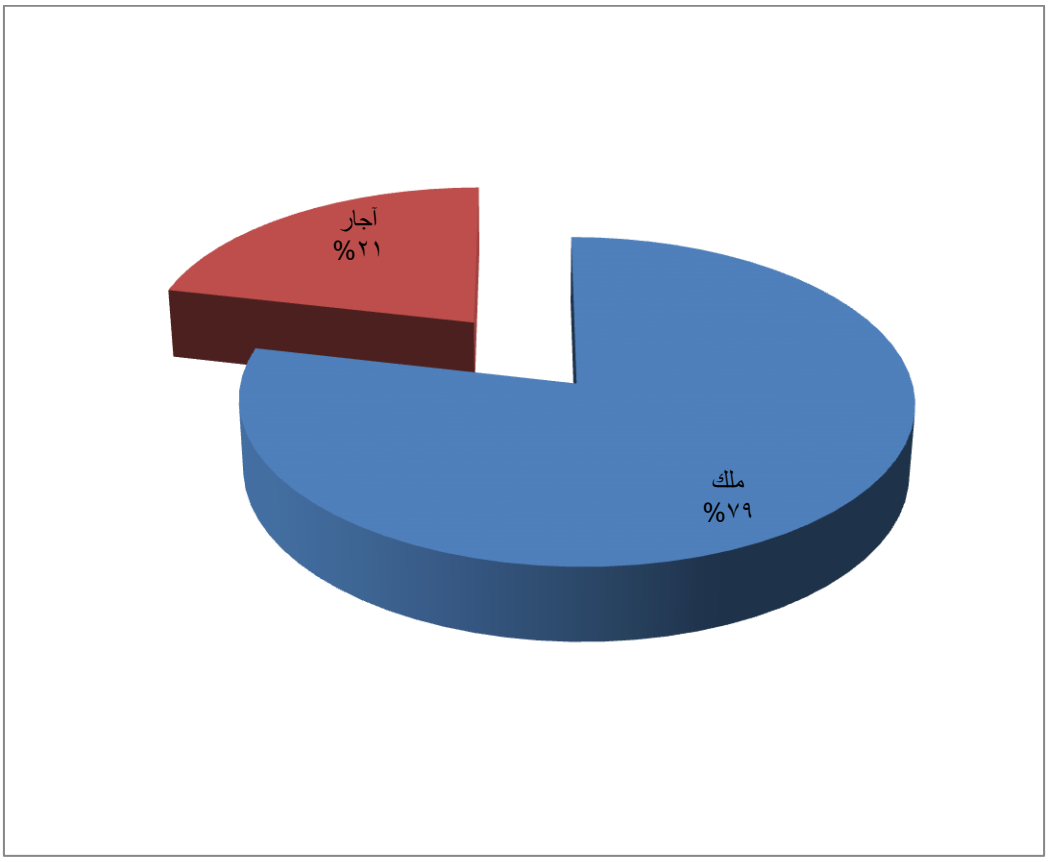

يظهر من خلال الشكل التالي أن (38%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة هم عمال، و(25%) منهم يعملون في الإدارة والسكرتيريا، و(13%) منهم مهندسون، وكذلك (13%) عمال انتاج، و(4%) منهم عمال صيانة وكذلك (4%) منهم حراس وأذنة، و(3%) منهم من يعمل في النقل والمواصلات، حيث إن معظم الوظائف تحتاج إلى عمال ذكور ذوي قوة بدنية وجسدية للقيام بالأعمال الشاقة والمتعبة .

الشكل رقم (16) نوع العمل في المصنع للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.

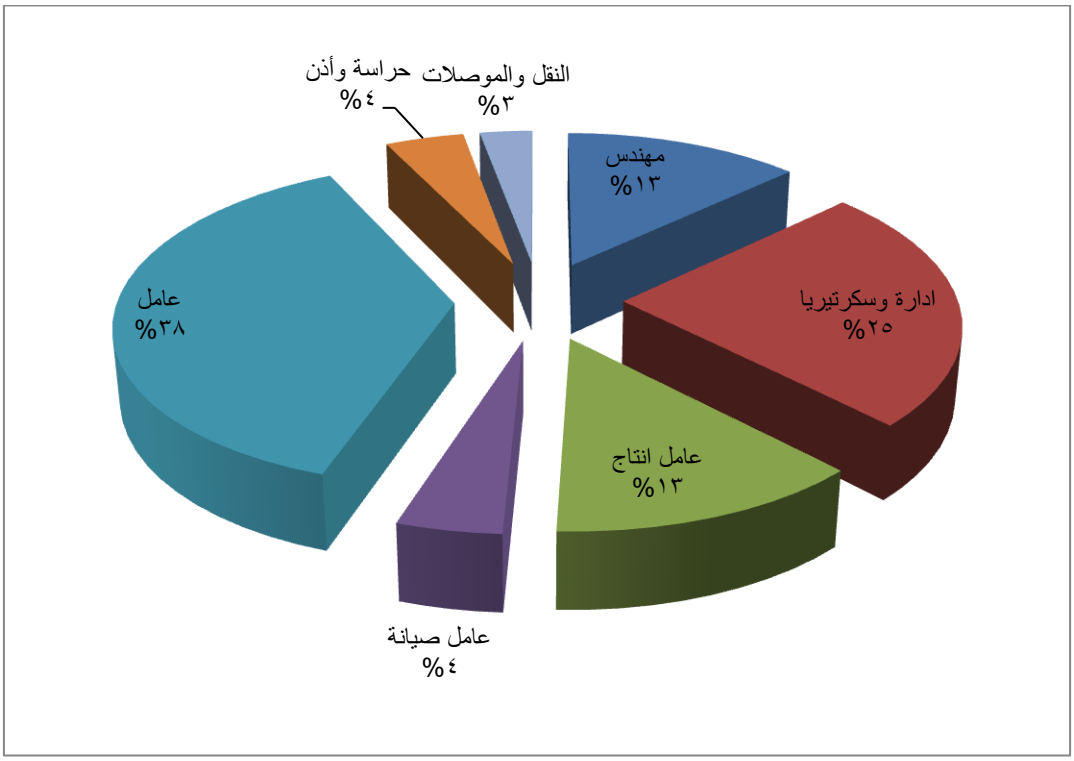

يظهر من خلال الشكل التالي أن (57%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة، لديهم أحد أفراد الأسرة يعمل في القطاع الصناعي، و(43%) لا يعملون في المنطقة نفسها، بعمل ثانٍ، معظم العاملين في المصانع في المنطقة الصّناعيّة هم لا يملكون شهادات ولم يكملوا دراستهم التعليمية لذلك من يرغب منهم بحياة أفضل وراتب أفضل يكمل دراسته الجامعية ويعمل بوظائف خارج المنطقة الصّناعيّة ولا تحتاج إلى قوة بدنية كبيرة .

الشكل رقم (17) عمل أحد أفراد الأسرة في القطاع الصناعي للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.

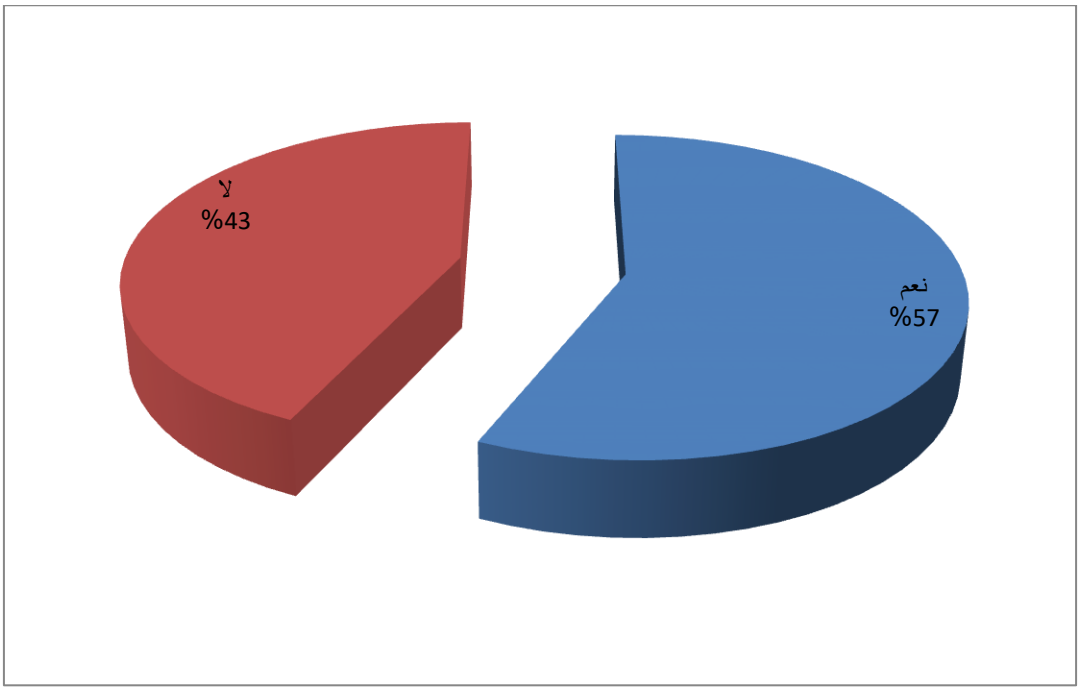

يظهر من خلال الشكل التالي أن (57%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة، لديهم تأمين صحي شخصي، و(43%) ليس لديهم تأمين صحي شخصي، وهناك العديد من المصانع توفر تأميناً للعاملين لتغطية تكاليف إصابة العمال في حين تعرضوا لذلك، أما العاملون بشكل يومي لفلا يوفر صاحب العمل تأميناً لهم .

الشكل رقم (18) امتلاك تأمين صحي شخصي للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.

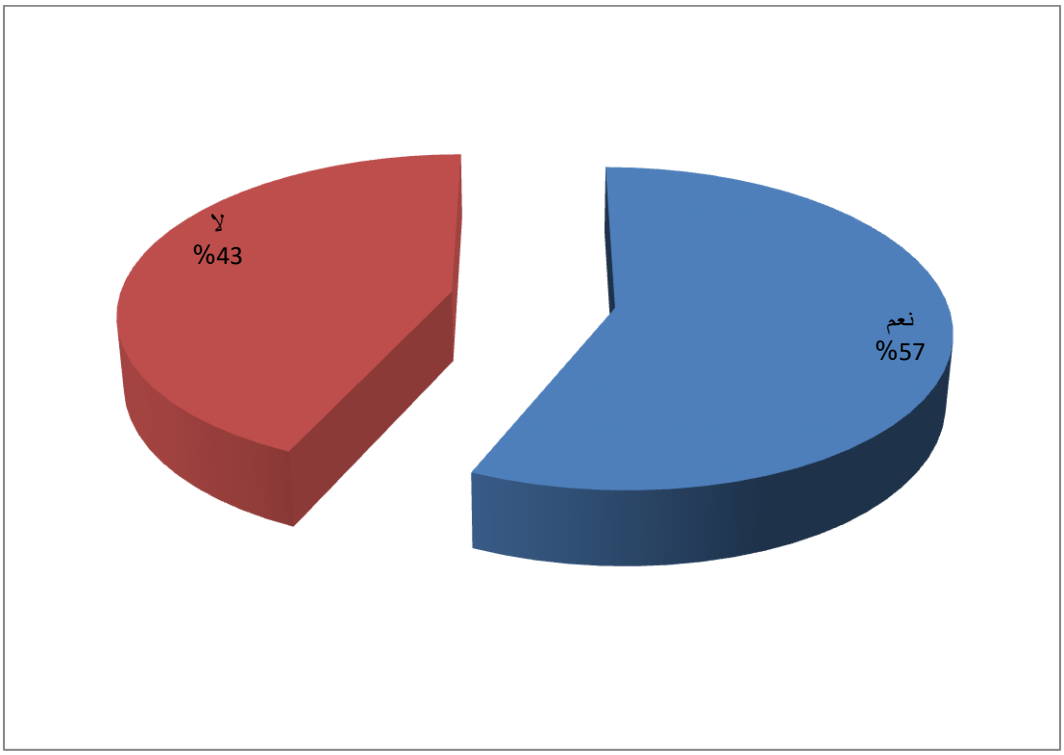

يظهر من خلال الشكل التالي أن (65%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة ممن لديهم تأمين نوعه خاص، و(35%) ممن لديهم تأمين حكومي، ويقصد بالتامين الخاص تأمين خاص بالعمل الذي يعمل فيه أما التامين الحكومي فهو التأمين المتعارف عليه لدى الحكومة ومعظم الناس يملكون هذا النوع من التأمين ليسر تكاليفه.

الشكل رقم (19) نوع التأمين للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.

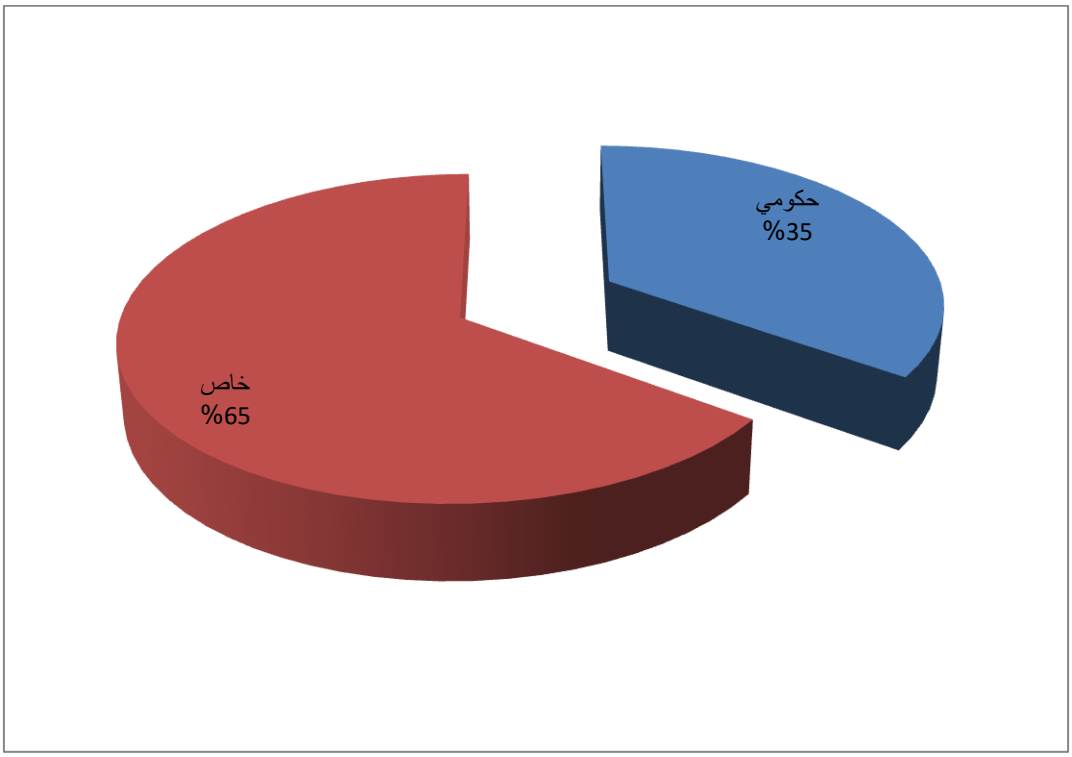

هل هناك علاقة بين طبيعة العمل وكل من (النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، والعمر، والمستوى التعليمي، وعدد سنوات العمل) لدى العاملين في المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل؟

للإجابة عن السؤال السابق تم حساب قيمة معامل ارتباط بيرسون (ر) والدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على العلاقة بين طبيعة العمل، وكل من (النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، والعمر، والمستوى التعليمي، وعدد سنوات العمل) والجدول (11) يبين ذلك:

جدول رقم (12): معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية بين طبيعة العمل وكل من (النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، والعمر، والمستوى التعليمي، وعدد سنوات العمل)

المتغيرات		قيمة معامل الارتباط (ر)	الدلالة الإحصائية
طبيعة العمل	النوع الاجتماعي	0.120-	٠,٣٢٤
	الحالة الاجتماعية	٠,٢٣٤	٠,٠٥١
	عدد أفراد الأسرة	-٠,٢٩٥	*٠,٠١٣
	العمر	-٠,٢٣١	٠,٠٥٤
	المستوى التعليمي	-٠,٢٥٤	*٠,٠٣٤
	عدد سنوات العمل	-٠,١٤٣	٠,٢٣٦

يلاحظ من الجدول السابق أنه لا توجد علاقة بين طبيعة العمل، وكل من (النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والعمر، وعدد سنوات العمل) حيث كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05).

بينما توجد علاقة عكسية بين طبيعة العمل وعدد أفراد الأسرة، وذلك أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (0.013) وهو أقل من (0.05)، أي أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة اتجهت طبيعة العمل نحو الاستدامة أكثر.

وتوجد علاقة عكسية بين طبيعة العمل والمستوى التعليمي، وذلك أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (0.034) وهو أقل من (0.05)، أي أنه كلما زاد المستوى التعليمي اتجهت طبيعة العمل نحو الاستدامة أكثر.

هل هناك علاقة بين الدخل الشهري وكل من (النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، والعمر، والمستوى التعليمي، وعدد سنوات العمل) لدى العاملين في المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل؟

للإجابة عن السؤال السابق تم حساب قيمة معامل ارتباط بيرسون (ر) والدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على العلاقة بين **الدخل الشهري** وكل من (النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، والعمر، والمستوى التعليمي، وعدد سنوات العمل) والجدول رقم (13) يبين ذلك:

جدول رقم (13): معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية بين الدخل الشهري وكل من (النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، والعمر، والمستوى التعليمي، وعدد سنوات العمل)

المتغيرات		قيمة معامل الارتباط (ر)	الدلالة الإحصائية
الدخل الشهري	النوع الاجتماعي	-٠,٢١٣	٠,٠٧٧
	الحالة الاجتماعية	-٠,٣٤٥	**٠,٠٠٣
	عدد أفراد الأسرة	٠,٢٧٨	*٠,٠٢٠
	العمر	٠,٥٤٩	**٠,٠٠٠
	المستوى التعليمي	٠,٢٥٨	٠,٠٥٨
	عدد سنوات العمل	٠,٣٥٨	**٠,٠٠٢

يلاحظ من الجدول السابق أنه لا توجد علاقة بين الدخل الشهري، وكل من (النوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي) حيث كانت مستوى الدلالة أكبر من (0.05).

بينما توجد علاقة طردية بين الدخل الشهري والحالة الاجتماعية، وذلك أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (0.003) وهو أقل من (0.05)، أي أنه كلما كان أعزب كان لديه دخل شهري أكثر.

وتوجد علاقة طردية بين الدخل الشهري وعدد أفراد الأسرة، وذلك أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (0.020) وهو أقل من (0.05)، أي أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة كان دخله الشهري أكثر.

وتوجد علاقة طردية بين الدخل الشهري والعمر، وذلك أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (0.000) وهو أقل من (0.05)، أي أنه كلما زاد عمر العامل كان دخله الشهري أكثر.

وتوجد علاقة طردية بين الدخل الشهري وعدد سنوات العمل، وذلك أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (0.002) وهو أقل من (0.05)، أي أنه كلما زادت سنوات العمل لدى العامل كان دخله الشهري أكثر.

هل هناك علاقة بين الدخل الشهري والرضا عن الراتب لدى العاملين في المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل؟

للإجابة عن السؤال السابق تم حساب قيمة معامل ارتباط بيرسون (ر) والدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على العلاقة بين الدخل الشهري والرضا عن الراتب والجدول (14) يبين ذلك:

جدول رقم (14): معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية بين الدخل الشهري والرضا عن الراتب

المتغيرات		قيمة معامل الارتباط (ر)	الدلالة الإحصائية
الدخل الشهري	**الرضا عن الراتب**	0.307	**0.010

يلاحظ من الجدول السابق أنه توجد علاقة طردية بين الدخل الشهري والرضا عن الراتب، وذلك أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (0.010) وهو أقل من (0.05)، أي أنه كلما زاد الراتب زاد مستوى الرضا لدى العاملين في المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل.

2.5.3 الخصائص الديمغرافية للعاملين في المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل

الجدول الآتي يوضح الخصائص الديمغرافية للعاملين في المنطقة الصّناعيّة ومنها (النوع الاجتماعي، عدد أفراد الأسرة ،العمر) والجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول رقم (15) الخصائص الديمغرافية للعاملين في المنطقة الصّناعيّة

المتغيرات	مجموعات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	66	94%
	انثى	4	6%
عدد أفراد الأسرة	فردان	13	21%
	ثلاثة أفراد	9	14%
	أربعة أفراد	5	8%
	خمسة أفراد	6	9%
	أكثر من خمسة أفراد	30	48%

العمر	أقل من 15 سنة	1	2%
	من16–22 سنة	16	23%
	23 –29 سنة	14	20%
	30–36 سنة	22	32%

تبين من الجدول السابق أن (94%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة هم ذكور بينما (6%) منهم إناث، إن العمل في القطاع الصناعي يحتاج إلى قوة جسدية، لذا فإن معظم العاملين ذكور ويقتصر عمل الإناث على القضايا الإدارية وبعض الأعمال الثانوية في المصانع، والشكل رقم (21) يوضح ذلك.

الشكل رقم (20) النوع الاجتماعي للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.

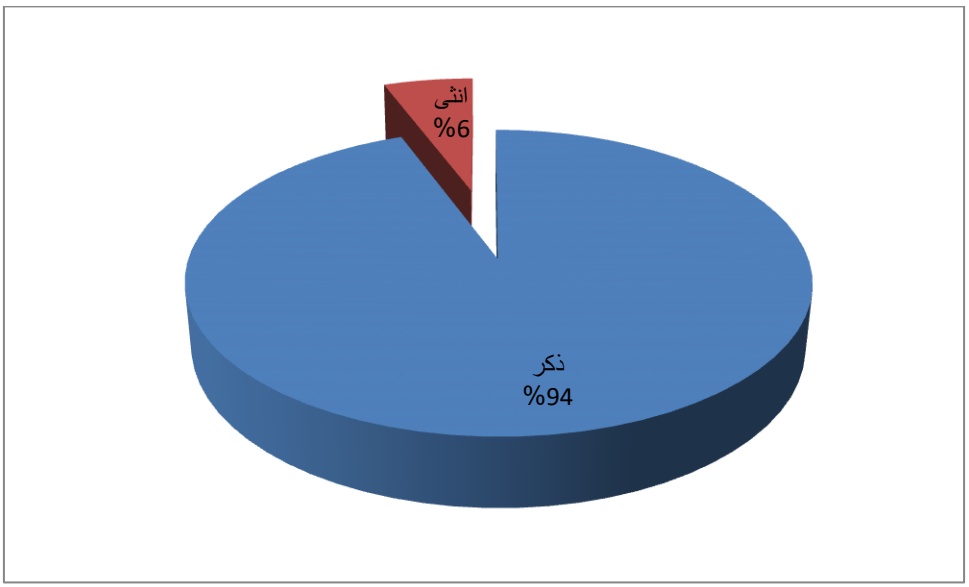

تبين من الجدول التالي أن (48%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة لديهم أكثر من 5 أفراد بينما (9%) لديهم ٥ أفراد، و(8%) لديهم ٤ أفراد، و(14%) لديهم 3 أفراد، و(21%) عدد أفراد الأسرة لديهم فردان، سواء كان العامل متزوجاً أو أعزب يعيش مع والديه وإخوته، فهو يعيش بمنزل يضم بين جدرانه أكثر من أربعة أفراد والشكل رقم(21) يوضح ذلك.

الشكل رقم (21) عدد أفراد الأسرة للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.

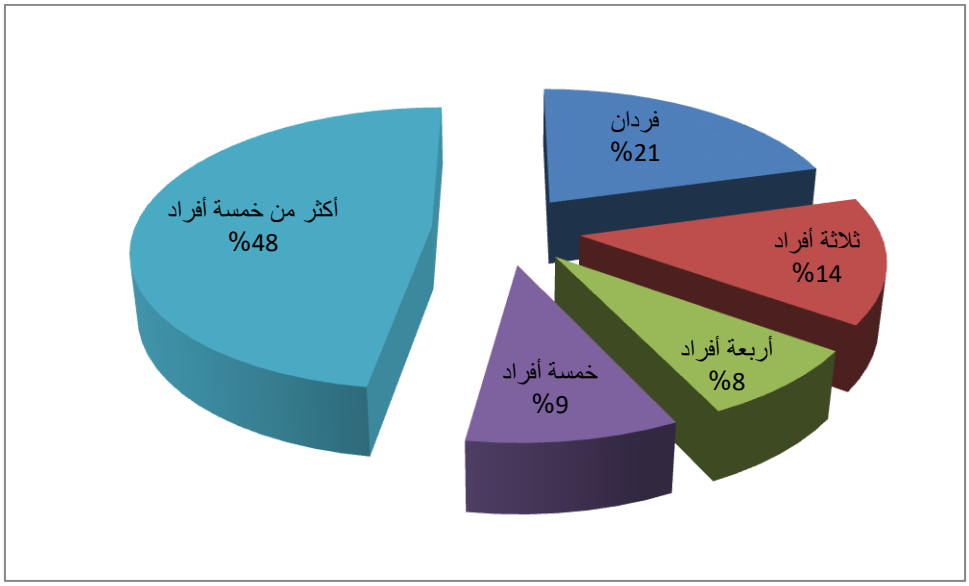

تبين من الجدول التالي أن (32%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة أعمارهم 30-36سنة و(23%) أعمارهم 22-16 سنة، و(20%) أعمارهم 29-23 سنة، و(12%) أعمارهم من 43-37 سنة، و(7%) أعمارهم من 50-44 سنة، و(3%) أعمارهم من 60-58 سنة، (2%) أعمارهم أقل من 12 سنة، و(1%) أعمارهم من 57-51 سنة، حيث ان فئة العمرية للشباب من فوق سن الثلاثين وهم يملكون طاقة بدنية وجسمية كبيرة تمكنهم من العمل لوقت طويل وبدون تعب أو إرهاق .

الشكل رقم (22) العمر للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.

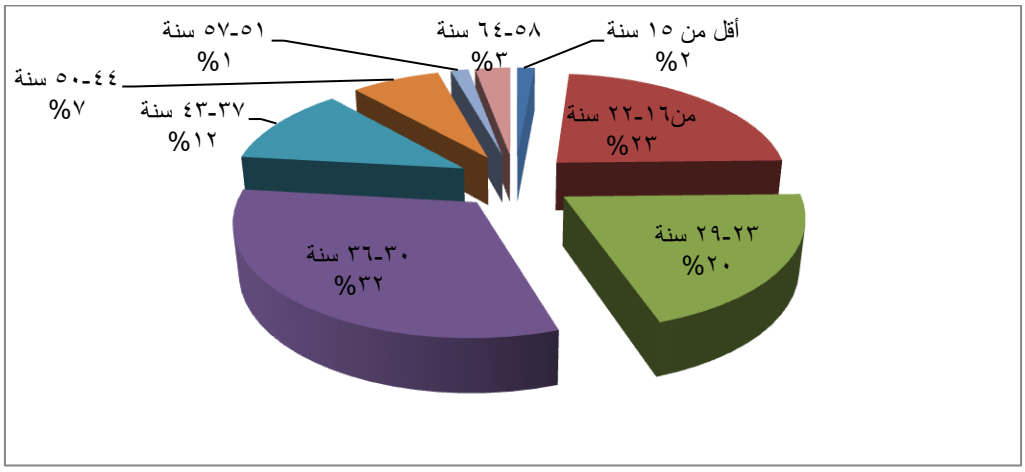

6.3. المشكلات التي تواجه المنطقة الصّناعيّة (الفحص)

تواجه المنطقة الصّناعيّة العديد من المشاكل الناتجة عن قلة التخطيط وعدم تطبيق القوانين منها:

1) الشوارع

يمر بالمنطقة الصّناعيّة العديد من الشوارع فهناك طريق رئيسي يصل بين جنوب مدينة الخليل وبلدة يطا، ويمر عبر مركز المدينة من الشمال متجهاً إلى الجنوب وتخطيط الشارع 15م، وهناك طريق أخرى متفرعة من الطريق الرئيسي إلى بلدة يطا تسمى طريق أم الدالية وتخطيط الشارع 9م بالإضافة إلى طريق أخرى من الناحية الجنوبية الشرقية وتخطيط الشارع 8 م وطريق أخرى من المنطقة الغربية شارع ضاحية إسكان البلدية حيث تخطيط الشارع 10م .

بالإضافة إلى هذه الشوارع تحتاج المنطقة الصّناعيّة إلى تنفيذ الشوارع المقترحة التي ما زالت ملائمة للوضع القائم، والقادرة على خدمة المنطقة الصّناعيّة، حيث تحتاج شوارع المنطقة الصّناعيّة لإعادة تخطيط وتنظيم حيث تضم الكثير من التفرعات والمداخل والمخارج، بالإضافة إلى حاجة المنطقة الصّناعيّة إلى تخصيص مواقف للسيارات الخاصّة والشاحنات (أبو منشار وأخرون، 2008: ص92) .

والخريطة رقم (2) تركيب الشوارع في منطقة الفحص الصّناعيّة وكثرتها وتفرعها.

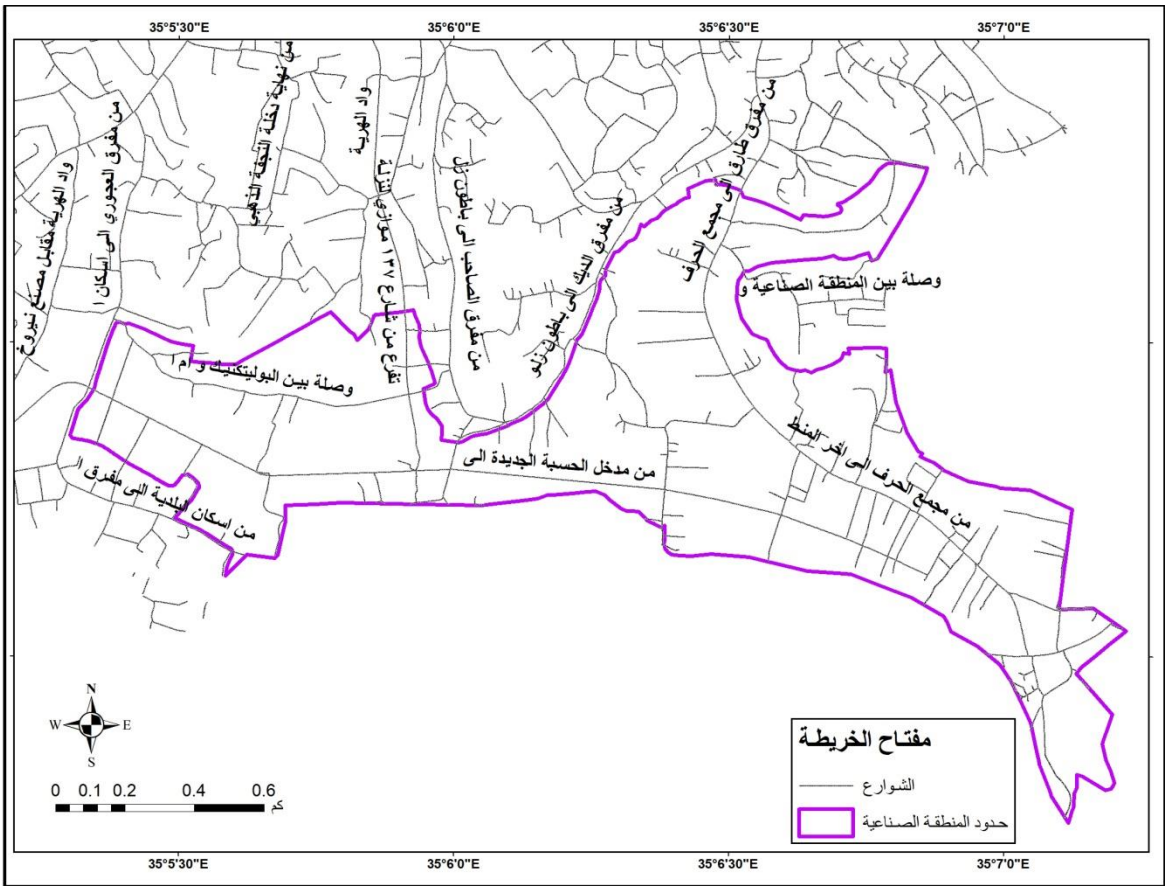

المصدر: من عمل الطالبة، اعتماداً على بيانات بلدية الخليل،2021

2) خدمات البنية التحتية

تستخدم المنطقة الصّناعيّة شبكة الصرف الصحي المنشأة لخدمة المناطق السكنية وهي غير ملائمة لاستيعاب الفضلات والمياه العادمة من المنشآت الصّناعيّة، كما أن مصانع الدباغة تملك محطة تنقية تعمل على عزل مادة الكروم من نفايات المصانع وتعود ملكيتها إلى أصحاب المصانع، كما أقامت البلدية محطة لمعالجة ربو المناشير (مكب خلة الشرباتي) حيث يقوم أصحاب المحاجر بترحيل ربو المناشير وحجر الرخام اليه، حيث تم اقتراح أربعة مكبات من قبل بلدية الخليل، وهي مكب خلة وافي ومكب الأطرش في زيف ومكب خلايل المغربي ومكب خلة الشرباتي، وتم العمل على هذا المشروع من قبل بلدية الخليل ورئيس قسم الصرف الصحي المهندس مروان الأخضر، وما زال العمل على المشروع قائماً، وتم البدء فيه، وترحيل ربو المناشير إلى مكب خلة الشرباتي (بلدية الخليل قسم الصرف الصحي: 2020) .

ولكن ما زالت المنطقة الصّناعيّة بحاجة إلى شبكة صرف صحي منفصلة عن شبكة الصرف الصحي للمنازل، هذا فيما يتعلق بشبكات الصرف الصحي .

أما على صعيد خدمة الكهرباء، فهناك مشكلتان تواجهان المنطقة الصّناعيّة المشكلة الاولى متعلقة بأصحاب المصانع وأغلبيتهم الذين لا يسددون مستحقات المالية للبلدية مستغلين عدم مقدرة البلدية الوصول إلى المنطقة الصّناعيّة واتخاذ إجراءات قانونية لخضوعها لسيطرة الاحتلال الاسرائيلي، والمشكلة الثانية متعلقة بالكهرباء الواصلة إلى المنطقة الصّناعيّة فعلى صعيد المناطق الصّناعيّة فالكهرباء الواصلة للمنطقة الصّناعيّة والتي تزودها بالكهرباء تعتبر قليلة مما يضطر أصحاب المصانع وإلى شراء الكهرباء من البلدية، مما يؤدّي إلى ارتفاع أسعار السلع والمنتجات (بلدية الخليل، قسم GIS: 2020).

أما بالنسبة إلى خدمات المياه، فتعاني مدينة الخليل بشكل عام من نقص المياه وتعاني المنطقة الصّناعيّة أيضاً من نقص في شبكة المياه، كما أن الخزان الذي يزود المنطقة بالمياه يزود المساكن والمصانع بكمية المياه نفسها، مما يدفع أصحاب المصانع لشراء المياه من البلدية.

3) تفتقر المنطقة الصّناعيّة إلى وجود المناطق الخضراء والأحزمة الخضراء حول المنطقة الصّناعيّة حيث تلعب الأحزمة الخضراء دوراً في تحسين الوضع البيئي، بالإضافة إلى الناحية الجمالية للمنطقة الصّناعيّة، لذلك تحتاج المنطقة الصّناعيّة الجنوبية إلى وجود أحزمة خضراء مستقبلا حول المنطقة الصّناعيّة .

4) تعاني المنطقة الصّناعيّة من سوء التخطيط والتنظيم فثمة عشوائية في انتشار المصانع فالصّناعات الخفيفة بجانب الثقيلة بالإضافة إلى وجود المساكن بجانب المصانع والمحاجر (ابو منشار وأخرون، 2008: ص94) .

5) التداخل وسوء التخطيط في استخدامات الأرض في المنطقة الصّناعيّة، حيث يظهر من خلال الخريطة الآتية رقم (6) عدم التخطيط السليم للصناعات واماكن وجودها داخل المنطقة الصّناعيّة، حيث توجد البيوت بجانب الصّناعات الثقيلة وبجانب الكسارات، وهذا يؤدّي إلى تعرض السكان إلى مشاكل بيئية ومرضيه ومخاطر كبيرة.

وعند السؤال في بلدية الخليل المهندس عواد الجعبة عن سبب وجود المساكن بجانب الصّناعات واعطاء البلدية للتراخيص للمساكن للبناء فيها، أجاب أنّه لا يوجد مانع من إعطاء

المساكن تراخيص وانه غير ممنوع ولا توجد لديهم صلاحيات لمنع التراخيص وعدم اعطائها وأنه دعم للمنطقة الصّناعيّة التي تقع في مناطق خاضعه لسيطرة الاحتلال الاسرائيلي يعطون التراخيص ويمدونهم باشتراكات الماء والكهرباء، لذلك أدى ذلك إلى حالة من الفوضى في المنطقة الصّناعيّة، إذ أن وجود مساكن بجانب مصانع شيء طبيعي .

الخريطة رقم (3) توضح تداخل الاستخدامات وسوء تخطيطها في المنطقة الصّناعيّة.

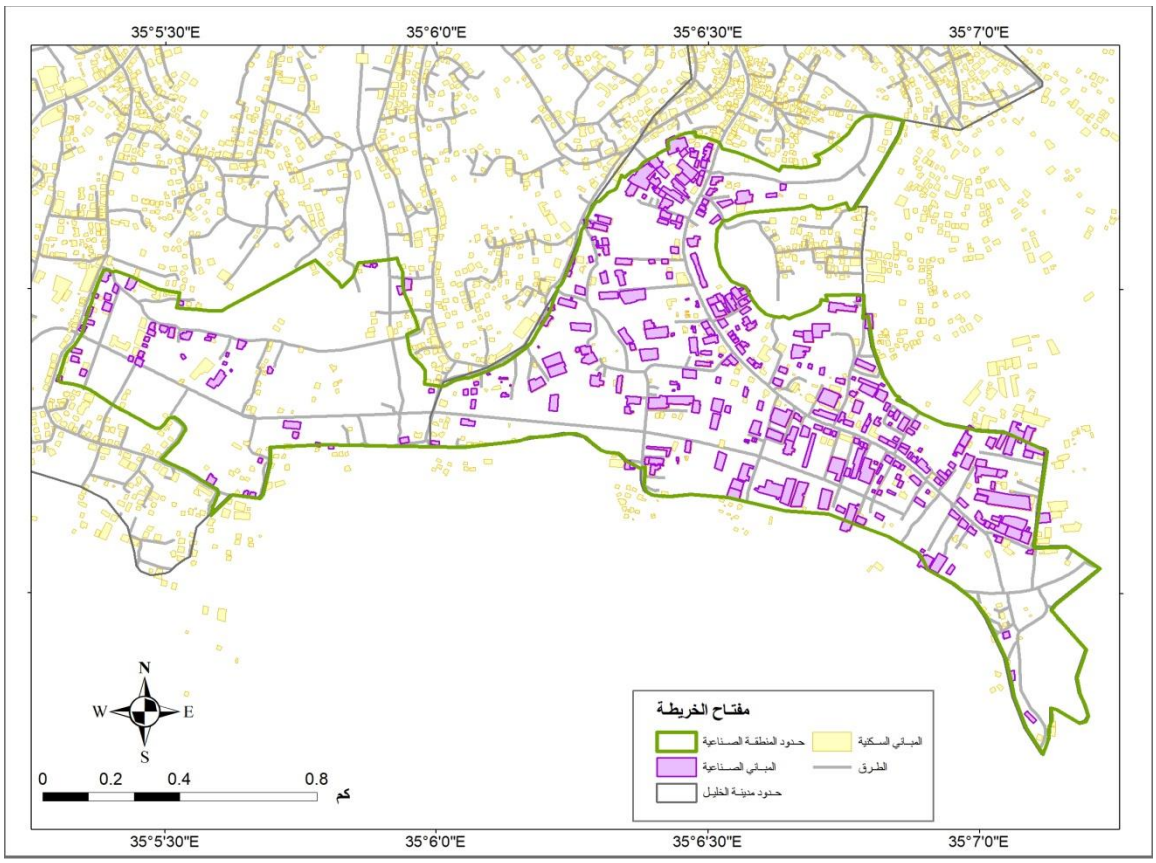

المصدر: من عمل الطالبة، اعتماداً على بيانات بلدية الخليل،2021.

الشكل رقم (23) التركيب الداخلي للمنطقة الصّناعيّة في جنوب شرق مدينة الخليل حسب مخطط بلدية الخليل (1977).

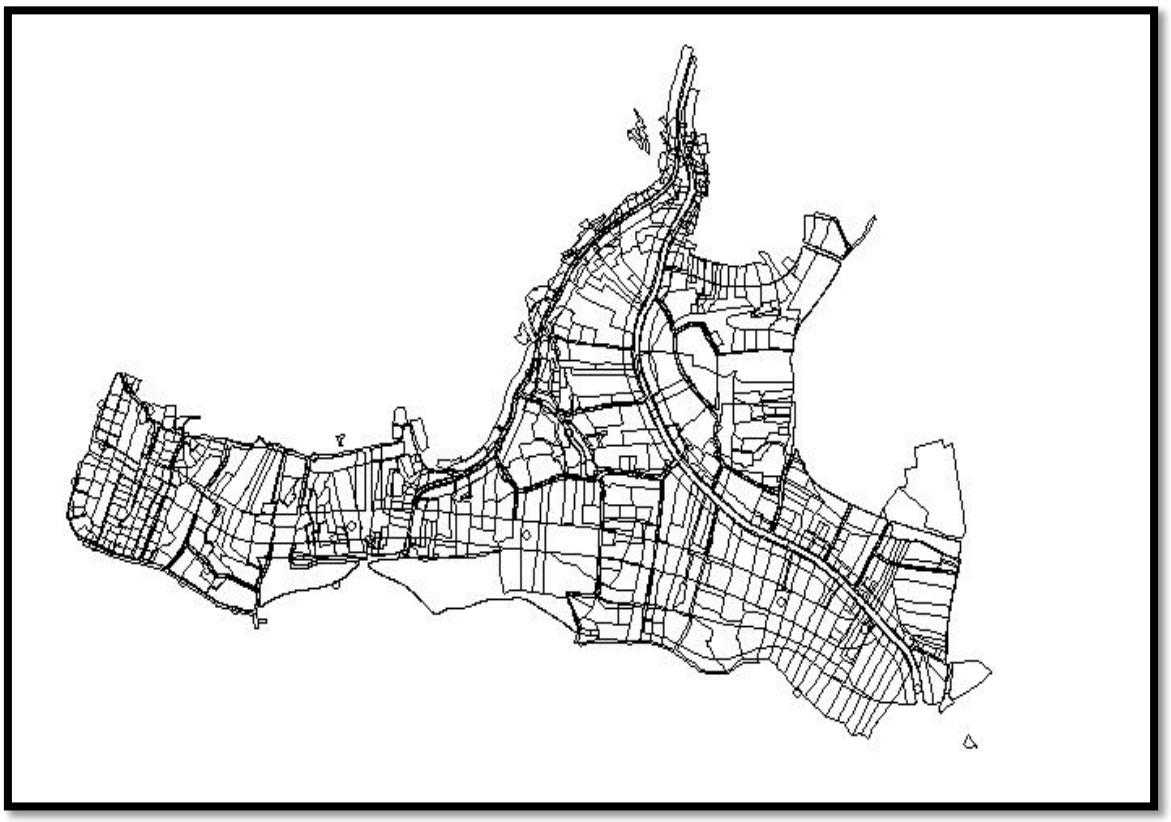

المصدر: من عمل الطالبة، اعتماداً على بيانات بلدية الخليل،2021.

مخطط التركيب الداخلي للمنطقة الصّناعيّة جنوب شرق مدينة الخليل حسب بيانات قسم التخطيط في بلدية الخليل (مخطط عام 1977) .

خريطة رقم (4) التركيب الداخلي للمنطقة الصّناعيّة باستخدام الصورة الجوية 2017.

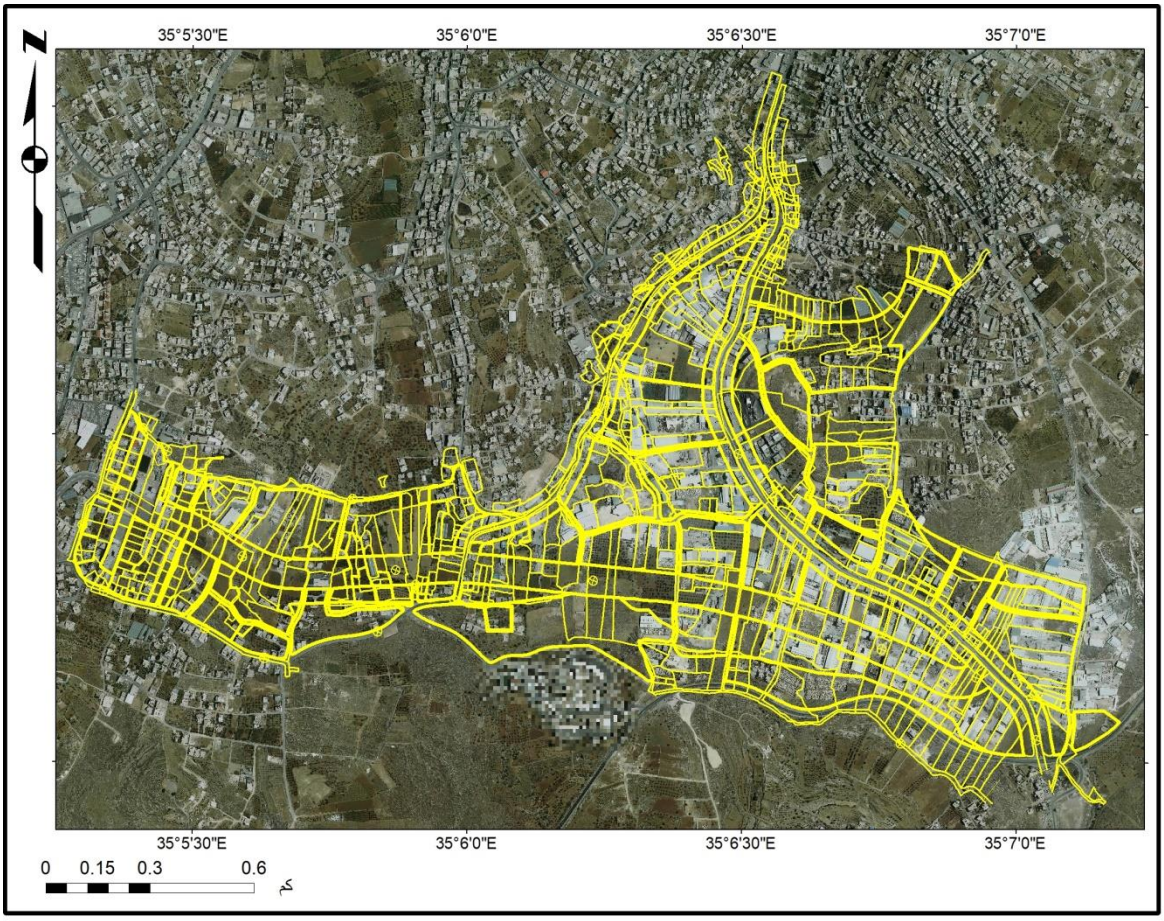

نلاحظ من خلال الخريطة السابقة باستخدام الصورة الجوية (2017)، ومخطط المنطقة الصناعية لعام 1977 حيث تظهر الخطوط باللون الاصفر حدود مخطط الخارجية والداخلية، وقوع المنطقة الصّناعيّة ضمن الأحياء السكنية مما يعني تداخل البيوت مع المصانع وتعرض هذه البيوت للغبار والدخان الناتجين عن المصانع والمحاجر والتلوث البيئي .

تظهر الخارطة الآتية وجود منطقة الصّناعيّة جنوب شرق الخليل، حيث تتنوع الصّناعات فيها، ولكن يغلب على هذه الصّناعات الكسارات والمحاجر، كما تظهر الخارطة مدى عشوائية توزيع الصّناعات فثمة الصّناعات الثقيلة بجانب الخفيفة، حيث تنتشر الكسارات في كل مكان ولا يوجد لها مكان محدد من المنطقة الصّناعيّة .

الخريطة رقم (5) عشوائية توزيع الصّناعات في المنطقة الصّناعيّة (الفحص).

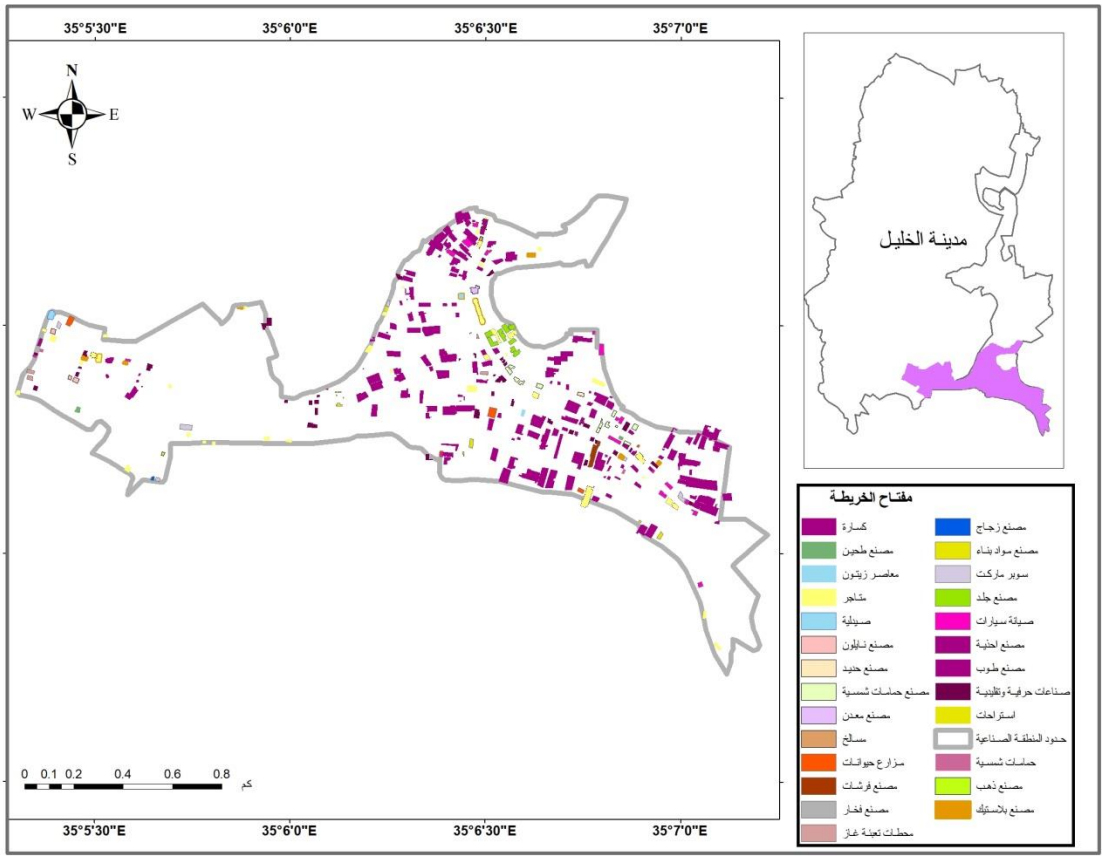

المصدر: من عمل الطالبة، اعتماداً على بيانات بلدية الخليل،2021 .

خريطة رقم (6) التركيب الداخلي للمنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل بالاعتماد على بيانات بلدية الخليل 2020. حيث تبين وجود المصانع داخل المنطقة الصّناعيّة بطريقة عشوائية وليست تخطيطية.

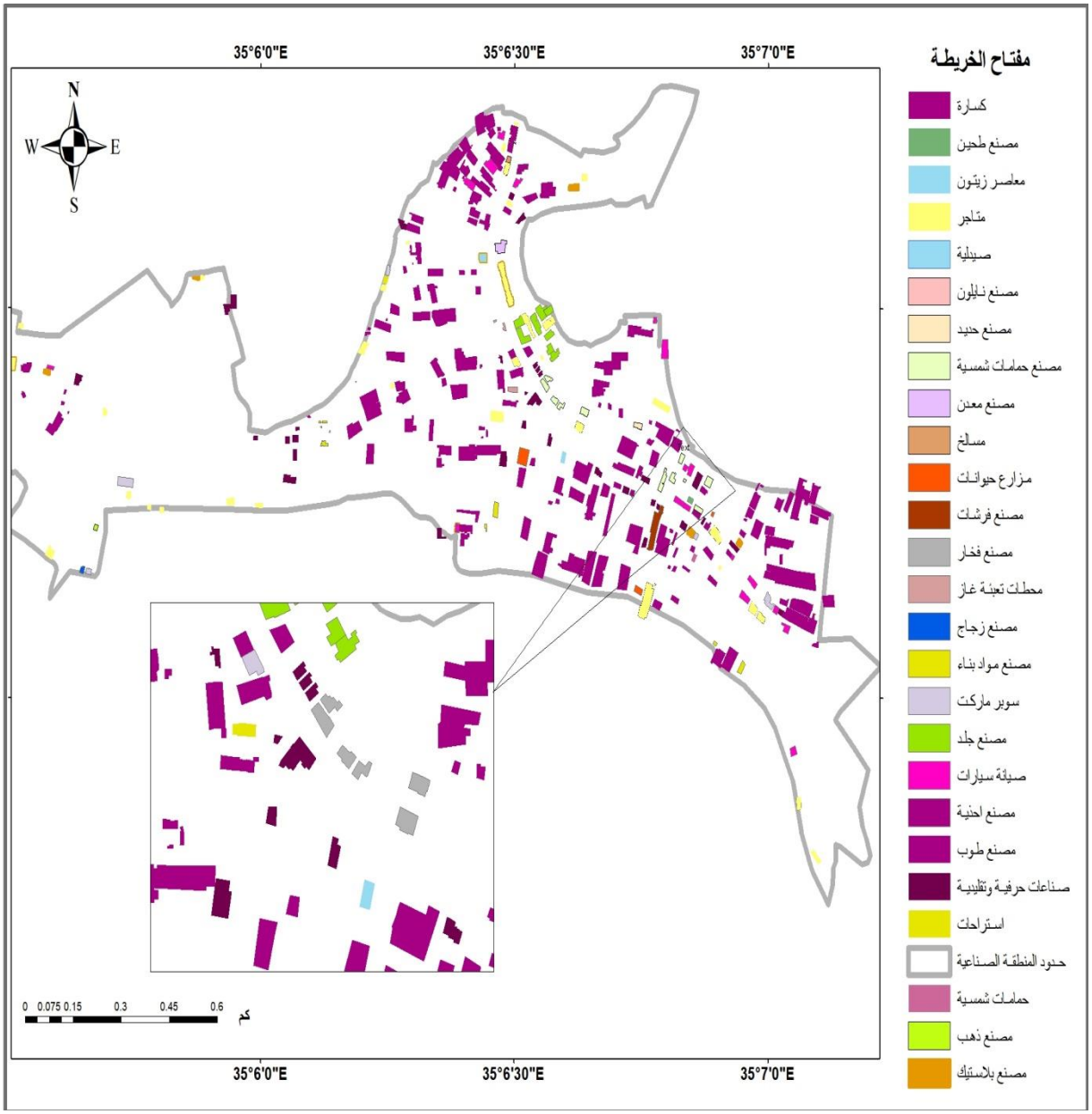

المصدر: من عمل الطالبة، اعتماداً على بيانات بلدية الخليل،2021

خريطة رقم (7) توزيع المنشآت داخل المنطقة الصّناعيّة والشوارع .

توضح الخريطة الآتية توزيع المنشآت داخل المنطقة الصّناعيّة بمختلف انواعها صناعية وتجارية وسكنية بالإضافة إلى الشوارع في المنطقة الصّناعيّة وأسمائها .

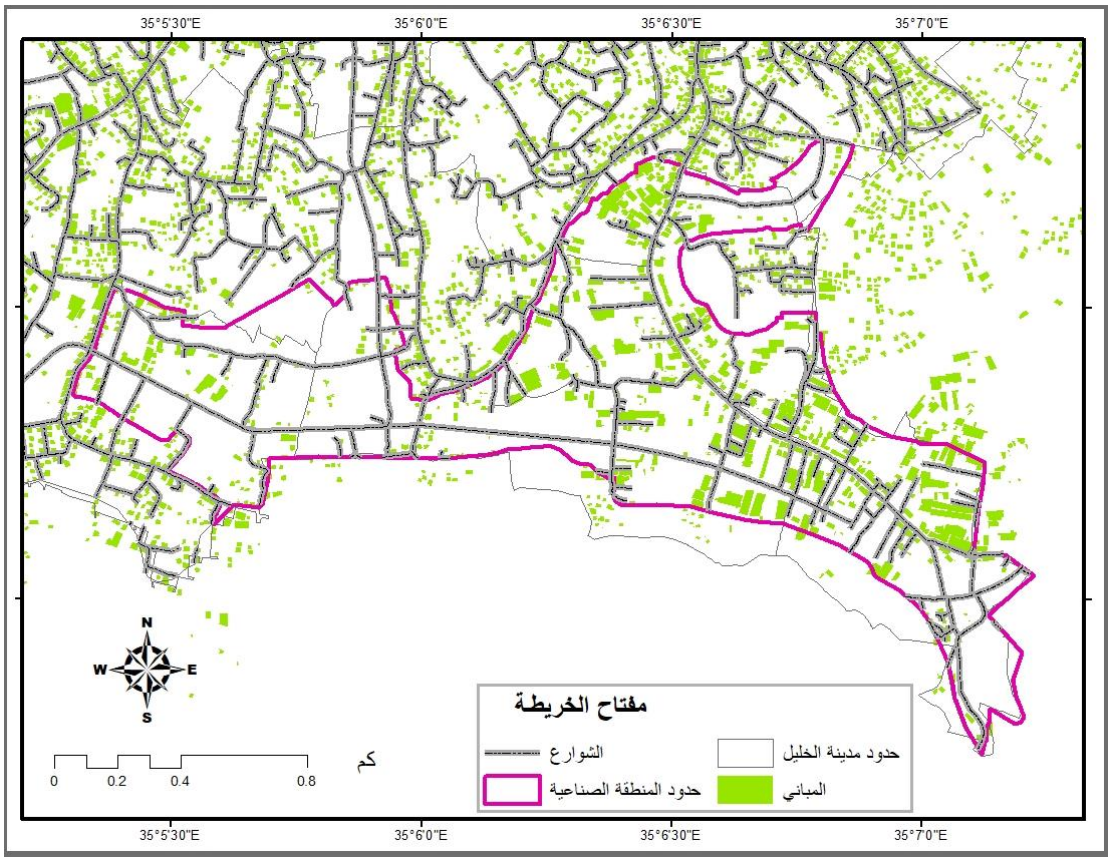

المصدر: من عمل الطالبة، اعتماداً على بيانات بلدية الخليل، 2021.

7.3 تحليل التركيب الداخلي للمنشآت العمرانية للمنطقة الصناعية في عامي 2004/2017

من خلال تحليل نسبة المباني العمرانية الموجودة في منطقة الفحص الصناعية تبعا للصورة الجوية في عام 2004 ، حيث أن نسبة المباني الموجودة بالنسبة لمساحة المنطقة الصناعية والبالغة 1.7 كم^2 حيث بلغت النسبة المئوية 9.3% والخريطة الاتية توضح ذلك:

الخريطة (8) المباني في المنطقة الصناعية 2004

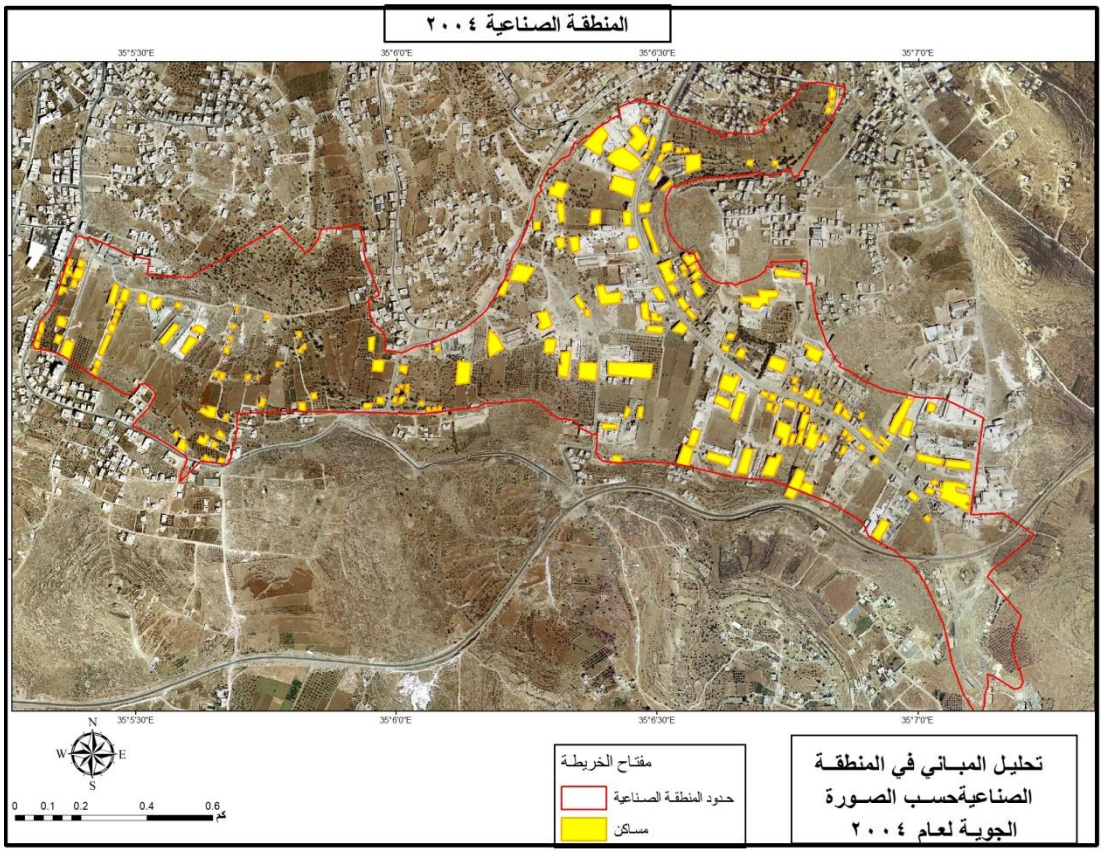

وبالرجوع للصورة الجوية لعام 2017 وتحليل نسبة المباني الموجودة في منطقة الفحص الصناعية بالنسبة لمساحة المنطقة الصناعية (1.7) كم حيث بلغت النسبة المئوية لمساحة المباني الموجودة الى مساحة المنطقة الصناعية 19.8% والخريطة الاتية توضح ذلك:

الخريطة (9) المباني في المنطقة الصناعية 2017.

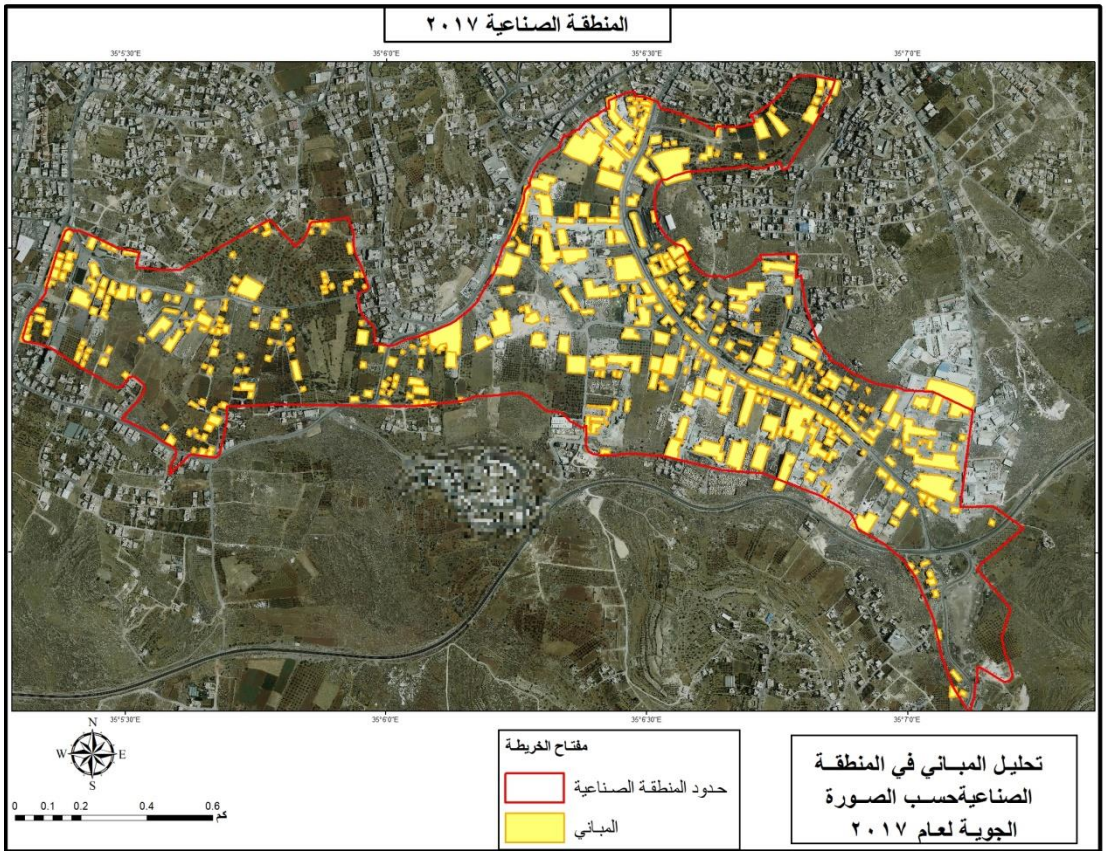

وهذا يدل على نمو التركيب الداخلي وتطوره ما بين عامي 2004/2017 وزيادة نسبة المباني الموجودة فيها بشكل عام، وبالرغم من اختلاف استخدامات هذه المباني (التجارية والصناعية والسكنية والخدمات وغيرها) يظهر من خلال الخريطة (13) ازياد العمران في المنطقة الصناعية وهذا يدل على ازدهار الناحية الاقتصادية للسكان وعلى مدى وجود المصانع داخل المنطقة الصناعية وتنوع الصناعات، وهو يشكل قوة جذب للسكان للتواجد داخل المنطقة، وذلك بسبب توفر مختلف السلع التي يحتاجها السكان وهذا يظهر من خلال الخريطة الاتية:

خريطة (10) المقارنة بين النسب المئوية لمساحة المباني بالنسبة لمساحة المنطقة الصناعية 2004/2017

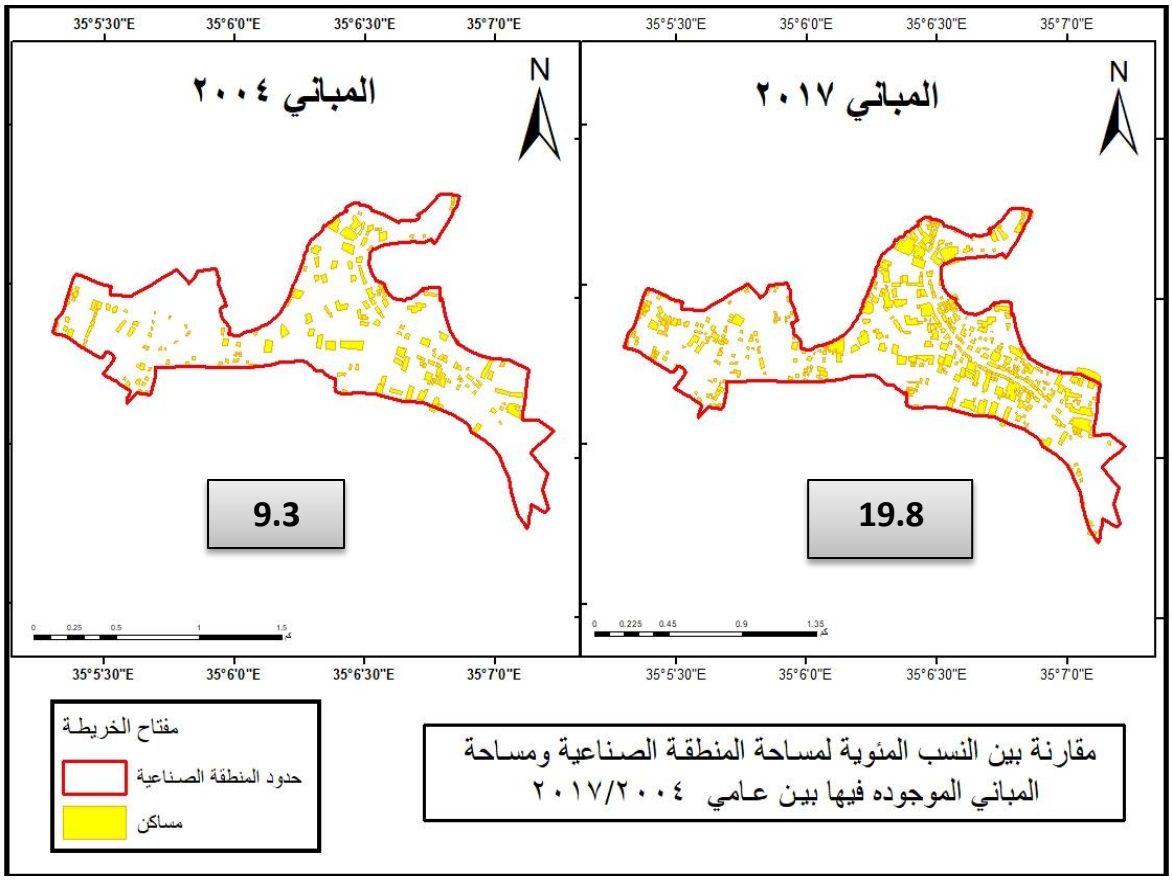

الفصل الرابع: تأثير المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل على البيئة الحضرية :-

1.4 تمهيد

2.4 تأثير المنطقة الصّناعيّة في المدينة من الناحية الاجتماعية .

3.4 تأثير المنطقة الصّناعيّة في المدينة من الناحية الاقتصادية .

4.4 تأثير المنطقة الصّناعيّة في المدينة من الناحية العمرانية .

5.4 تأثير المنطقة الصّناعيّة في المدينة على الناحية التخطيطية .

6.4 تأثير المنطقة الصّناعيّة في المدينة من الناحية البيئية .

1.4 تمهيد:

يتناول هذا الفصل دراسة تأثير المنطقة الصّناعيّة على البيئة الحضرية في مدينة الخليل على الناحية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية، من خلال رصد هذا التأثير من وجهة نظر السكان، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية.

2.4 تأثير المنطقة الصّناعيّة في المدينة من الناحية الاجتماعية .

لا يقتصر تأثير المنطقة الصّناعيّة على الناحية الاجتماعية بشكل منفصل بل تعدى التأثر، على الناحية النفسية و السلوكية للسكان داخل المدينة، لذلك يمكننا تلخيص تأثير المنطقة الصّناعيّة من الناحية الاجتماعية بالأمور الآتية:

1 .الضجيج يؤثر على صحة الإنسان النفسية في توليد الأمراض العصبية، وأمراض القلب والشرايين، وكذلك الإرهاق السمعي، وأن ارتفاع أصوات الآلات في المصانع وارتفاع مستوى الضوضاء بسبب ضيقاً في الأوعية الدموية وارتفاع ضغط الدم، وازدياد ضربات القلب، كما يعمل الضوضاء على زيادة إفرازات بعض الغدد في الجسم، وزيادة نسبة السكر في الدم ،ن وصل مستوى الضوضاء إلى (75) ديسيبل في المصانع (الكناني، 2008: ص264) .

ويتمثل هذا الضجيج في الآلات المستخدمة في المصانع، وخصوصا في الكسارات الموجودة في منطقة الفحص التي تستخدم لتقطيع الاحجار وتكسيرها، ويبلغ مستوى الضجيج العالي، ليس فقط على العمال في المصانع، وإنما أيضاً على المساكن الموجودة بالقرب من هذه الكسارات .

2. الروائح الناتجة عن بعض الصّناعات، وخصوصا الصّناعات البلاستيكية، ومصانع الدباغة، ومسالخ اللحوم، بالأخص قربها من المساكن المحيطة بالمنطقة الصّناعيّة، ومن المعروف أن تعرض الإنسان لمدة طويلة للرائحة الثابتة التركيز، فقد يفقد الأنسان الإحساس بالروائح (الكناني، 2008: ص264).

صورة (1) تواجد الكسارات بجانب المنازل السكنية

مصدر: من تصوير الباحثة 2021.

تظهر الصورة السابقة وجود الكسارات بجانب المنازل السكنية مما يؤثر على السكان وأعلى ويرفع نسبة تلوث البيئة وجلب الأمراض بالإضافة إلى ضجيج الآلات على السكان .

ويتمثل ذلك بروائح مصانع البلاستيك التي تقع بجاني المساكن، ومدابغ الجلود التي تقع بصبغ الجلود وما ينتج عنها من روائح ليست سيئة فقط على مستوى المساكن المحيطة بالمصانع، وإنما على العاملين في هذه المصانع .

3. زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة وازدياد عدد سكان المدينة بسبب رغبة السكان في البحث عن فرص عمل أفضل، مما يؤدّي إلى زيادة الضغط على الخدمات والمساكن، وتزايد الحاجة إلى توفير خدمات أفضل .

4. تحسين الدخل للعاملين في المصانع والعمال مما يؤدّي إلى توفير حياة كريمة للأشخاص العاملين .

5.التقدم التكنولوجي وسهولة عمليات الاتصال والتواصل على نطاق واسع .

6. تأثير سير الحياه والعلاقات في المدينة باتجاه العولمة التي سوف تتيح الفرصة لانتشار الأفكار المتحررة إلى جانب تدفق السلع والخدمات ورؤوس الاموال .

7. ظهور مجتمع ما بعد الصّناعة، الذي تقوم الحياه فيه على ركائز قوية من الخدمات المتنوعة وما يطرأ عنها من تغيرات جذرية، وبخاصّة في سوق العمل اذ تتضاءل فرص العمل التقليدية المرتبطة بالتنظيم الصناعيّ.

8. ظهور تخصصات مهنية تحتاج إلى مهارات خاصّة، لها اتصال وثيق ومباشر بمجالات المعلومات والاتصال والإدارة والتخطيط وإنتاج المعرفة وتسويقها .

9.تراجع حالات الجريمة والعنف والصراع على فرص العمل المتاحة من قبل المصانع واقبال الشباب عليها .

10. تزايد أعداد السكان في المدينة بحيث يجعل المدينة بحاجة إلى تزايد أعداد المساكن لتوفير السكان الوافدين إلى المدينة .

11. تراجع الاقبال على التعليم أو إكمال التعليم الجامعي لبعض الاشخاص عند توفر فرص عمل لهذه المصانع تكون بحاجة إلى الأيدي العاملة الماهرة أكثر من حاجتها للمتعلمين (أبو زيد، 2013: ص2) .

لا شك في أن الاعتبارات الاجتماعية تؤدي دوراً مهماً في اختيار مواقع الأنشطة الصّناعيّة خصوصاً في الدول التي تسعى إلى تنمية المناطق المتخلفة، ورفع المستوى المعيشي، كما ترتبط الناحية الاجتماعية بالاقتصادية وبخاصّة في انخفاض دخل الفرد، وارتفاع معدلات البطالة، ومعدلات الهجرة، وتردي الأوضاع السكنية، لذلك فإن إقامة مناطق صناعية يعتبر من المعالجات المهمة للحد من العديد من المشكلات الاجتماعية، كما أن الروابط الأسرية من أبرز العوامل لقيام الصّناعات كما أن المناطق الصّناعيّة تعمل على تغير الكثير من العادات والتقاليد المتوارثة (الراوي، 2017: ص160) .

يعد التلوث الضوضائي أحد أهم المؤثرات التي تؤثر على الحياه الاجتماعية؛ لأنه يزيد معدلات العنف والصراع؛ بالإضافة إلى ضجيج المصانع، هناك ضجيج وسائل النقل والأنشطة البشرية يؤدّي إلى ظهور رد فعل اجتماعي متناقض، ويتسم بعدم الاتساق والاستمرارية، مما يجعل سكان هذه المناطق يتصرفون تصرفات متناقضة مع القيم والمعايير الاجتماعية، وبذلك يختل البناء الاجتماعي للمدينة بسبب التأثيرات التي يخضع لها الفرد نتيجة تلوث المصانع (لقمان، 2007: ص65). وهذا ما يتماشى مع الواقع الحالي في منطقة الدراسة، حيث أشار العديد من السكان إلى وجود ظواهر اجتماعية في المنطقة بسبب قربها من المنطقة الصّناعيّة.

صورة (2) تواجد الكسارات والمصانع بجانب المنازل السكنية في منطقة الفحص الصّناعيّة

مصدر: من تصوير الباحثة 2021.

1.2.4 المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها البيئة الحضرية بسبب المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل:

هذا التأثير للمنطقة الصّناعيّة داخل مدينة الخليل تسبب في ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية داخل البيئة الحضرية وتحديداً في المناطق القريبة، ويمكن اجمالها على النحو الآتي:

١. قرب التجمعات الصّناعيّة من المساكن عمل على خلق نسيج اجتماعي غير متجانس بين الاجيال الشابة والصغيرة وتوضح صورة (3) ذلك

صورة (3) قرب التجمعات الصّناعيّة من المساكن في منطقة الفحص الصّناعيّة

مصدر: من تصوير الباحثة 2021.

2. تدني التحصيل العلمي لطلبة المدارس الذين يعانون من مشاكل دراسية مما يدفعهم إلى ترك الدراسة، والعمل في تلك المناطق الصّناعيّة .

3. ظهور خلل في التوازن الاجتماعي بسبب سكن العمال بالقرب من مكان عملهم وأقامتهم بمساكن متواضعة تتلاءم مع مستوى دخلهم .

4. زيادة الكثافة السكانية في المناطق الصّناعيّة .

5. زيادة عدد الساكنين في تلك المناطق قد يسهم في انتشار الامراض الصحية والاجتماعية .

6. دخول المرأة للعمل في هذه المناطق الصّناعيّة له الاثر الكبير في تدني الأجور لحصولها في بعض الأحيان على أجر أقل من الأجر المتعارف عليه من وزارة العمل وعدم قبول العمال الذكور بأجور متدنية بينما توافق الإناث على أجور منخفضة (البط، 2004: ص107) .

تهدف المشاريع التي تقام في المناطق الصّناعيّة إلى النهوض بالمدينة ودعم عجلة التنمية فيها، من خلال توفير فرص عمل دائمة فعند إنشاء المصنع يقدم صاحب المشروع دراسة للمشروع من ضمنها أنه سيوفر فرص عمل لعدد كبير من سكان المدينة المتواجد فيها المشروع الصناعي، هذا ما يؤدّي إلى التأثير الايجابي للمناطق الصّناعيّة في خلق فرص عمل تعود إلى الاستقرار الاجتماعي والمادي (نادية، حوليات جامعة الجزائر: ص292).

ومن أجل التخلص أو التقليل من الآثار الاجتماعية السلبية للمنطقة الصّناعيّة على البيئة الحضرية، لا بد من اتخاذ عدة تدابير واجراءات، منها:

استبعاد المساكن من المنطقة الصّناعيّة وذلك من أجل تقليل الأضرار للسكان، والساكنين بجانب المصانع، كما أن وجود الخدمات الاجتماعية والصحية بالقرب من المصانع هو غير مقبول صحياً واجتماعيًا لما له من اضرار ومساوئ على تقديم مستوى الخدمات، ويستثنى من ذلك أماكن سكن العمال وذلك لتوفير الوقت والجهد ولكن يجب أن تكون بعيدة عن المناطق الصّناعيّة مسافة مقبولة تمكنه من الوصول إلى عملة خلال وقت معين (حماد، 1965: 281).

عندما تم التخطيط لإقامة المنطقة الصّناعيّة الفحص جنوب شرق مدينة الخليل كانت عبارة عن مساحات أراضٍ فارغه لا يوجد فيها مساكن أو محلات تجارية، وعندما وفرت البلدية مساحة من الأراضي لإقامة مصانع عليها والتخطيط لإقامة منطقة صناعية؛ ولكن بسبب الاحتلال

وتقسيم مدينة الخليل فشل مخطط بلدية الخليل وخصوصاً أن الأراضي هي ملكيات خاصّة، لذلك تم أنشاء المصانع وبالقرب منها منزل صاحب المصنع أو مجموعه مساكن للسكان الذين يملكون الأراضي، مما أدى إلى انتشار العشوائية في هذه المنطقة الخاضعة لسيطرة الاحتلال وهي خارج حدود بلدية الخليل، وتمنع السلطة من التدخل بشؤونها دون الرجوع إلى سلطة الاحتلال.

يجب الاهتمام بأن تكون هناك مسافة بين المصانع والمساكن وتحديد المسافة المتعارف عليها قانونيا وهي عدم وجود مساكن بالقرب من المصانع، وتحديد هذه المسافة حسب مستوى مخلفات المصانع والضجيج المنبعث من المصانع وورش العمل حتى لا يتم إلحاق الضرر والأمراض بالسكان.

صورة (4) مصنع لتفكيك قطع السيارات بجانب أحد المنازل السكينة في المنطقة الصّناعيّة (الفحص)

مصدر: من تصوير الباحثة 2021.

وتوضح خريطة (1) تداخل الاستخدامات السكنية والصّناعيّة حيث تتداخل المساكن مع القرب الشديد للمصانع؛ مما ينعكس سلبياً على السكان الساكنين، وخصوصا مع انتشار الأمراض ووجود فئة كبار السن، وعدم تمكن السكان من الشعور بالراحة بسبب عدم التزام أصحاب المصانع بفترة عمل موحده .

خريطة (11) المباني السكنية والصّناعيّة في المنطقة الصّناعيّة

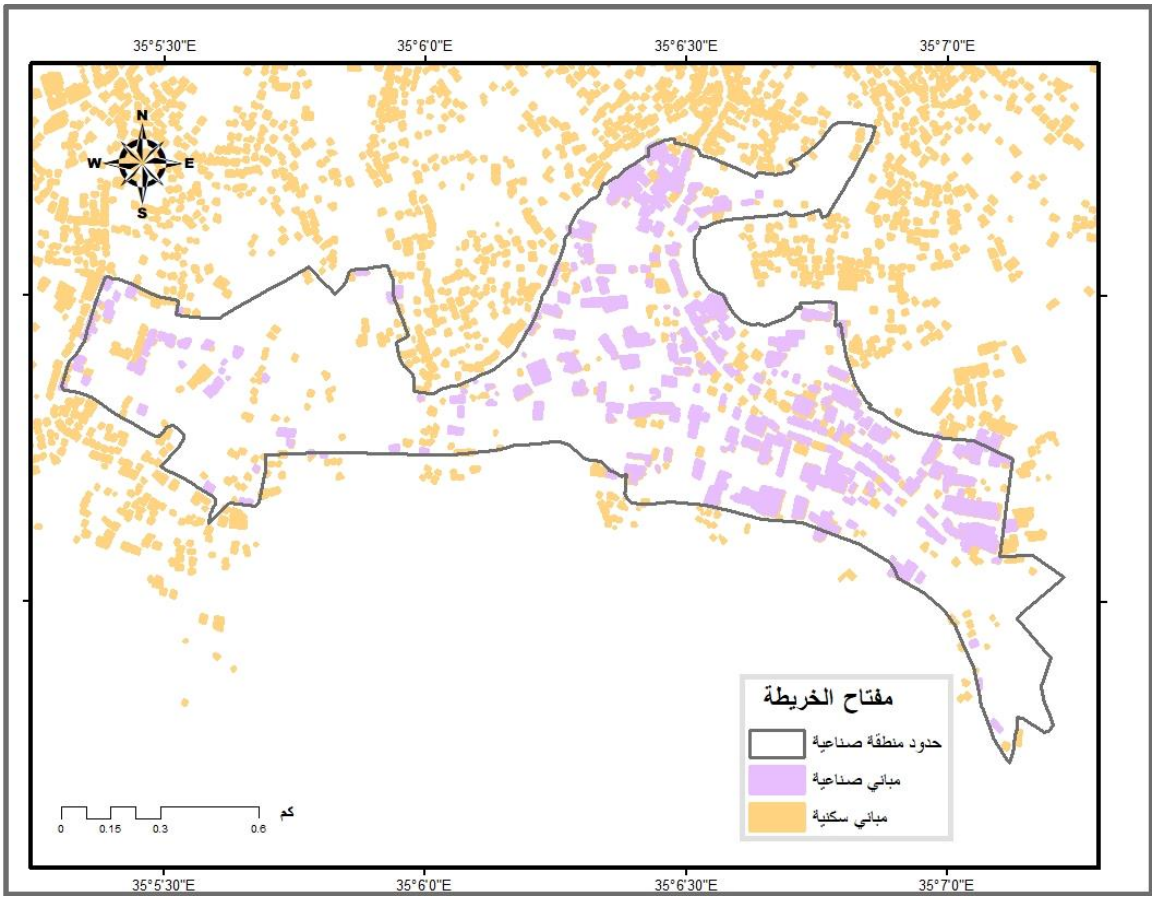

المصدر: من عمل الطالبة، اعتماداً على بيانات بلدية الخليل،٢٠٢١.

3.4 تأثير المنطقة الصّناعيّة في المدينة من الناحية الاقتصادية

يعدّ النشاط الصناعي من ضرورات النشاط الاقتصادي في المدينة، وهو الدعامة الرئيسية لاقتصاديات المدينة، كما أن النشاط الصناعي في المدينة هو أكثر فاعلية لتقبل مختلف الصّناعات وتحسين نوعيتها، كما أن تنوع الصّناعات في المدينة يجعلها أكثر قدرة على تلبية احتياجات السكان، وأن نمو النشاط الصناعي يؤدّي إلى ازدهار المدينة، ونموها ومدى حاجته لتوفر مرافق الخدمات والبنى التحتية كل ذلك يؤدّي إلى نمو المدينة.

ومعلوم أن تطوير المناطق الصّناعيّة والصّناعات في المدينة سوف يؤدّي إلى زيادة النمو السكاني وتوفير الوظائف الصّناعيّة التي سوف تعود إلى تحسين الدخل الأسري، وعلى صعيد المدينة سوف يؤدّي ذلك إلى تحسنها الاقتصادي (الكناني، 2008: ص152) .

تعدّ المدينة بيئة ملائمة اقتصادياً؛ وذلك لأنها بيئة اجتماعية ملائمة للاستثمار الصناعي بسبب التقبل السريع للتكنولوجيا الجديدة والمتطورة، تعدّ المدينة أيضاً بيئة اقتصادية في مرونة الطلب والسوق القريب من مناطق النشاط الصناعي لتصريف الإنتاج، وتوفر الأيدي العاملة (الكناني، 2008: ص154). وتعتبر منطقة الفحص الصّناعيّة من أهم المناطق الصّناعيّة في محافظة الخليل، نظراً لوجود مختلف الصّناعات فيها وخاصّة الكسارات ومناشير الحجر حيث تنتشر بشكل كبير في هذه المنطقة، مما يعود بمردود اقتصادي كبير على المدينة، إذ تسهم منطقة الفحص 55% من اقتصاد مدينة الخليل، وهذا يعطي لها أهميّة كبيرة من الناحية الاقتصادية للمدينة من حيث النشاط الصناعي الداخلي والخارجي ومن أهم هذه الصّناعات صناعة الحجر، حيث تتوزع مناشير الحجر والكسارات في المنطقة الصّناعيّة التي تعود بمردود اقتصادي كبير يجعل من اقتصاد مدينة الخليل من أكبر اقتصاديات الضّفة الغربية (تمارا وأخرون، 2015: ص2) .

خارطة (12) تنوع الصّناعات في المنطقة الصّناعيّة

تظهر خريطة الآتية تنوع بعض الصّناعات الموجودة في المنطقة الصّناعيّة التي تعد من الصّناعات المهمة التي أسهمت في ازدهار اقتصاد المدينة ،وزيادة فرص العمل والحد من البطالة .

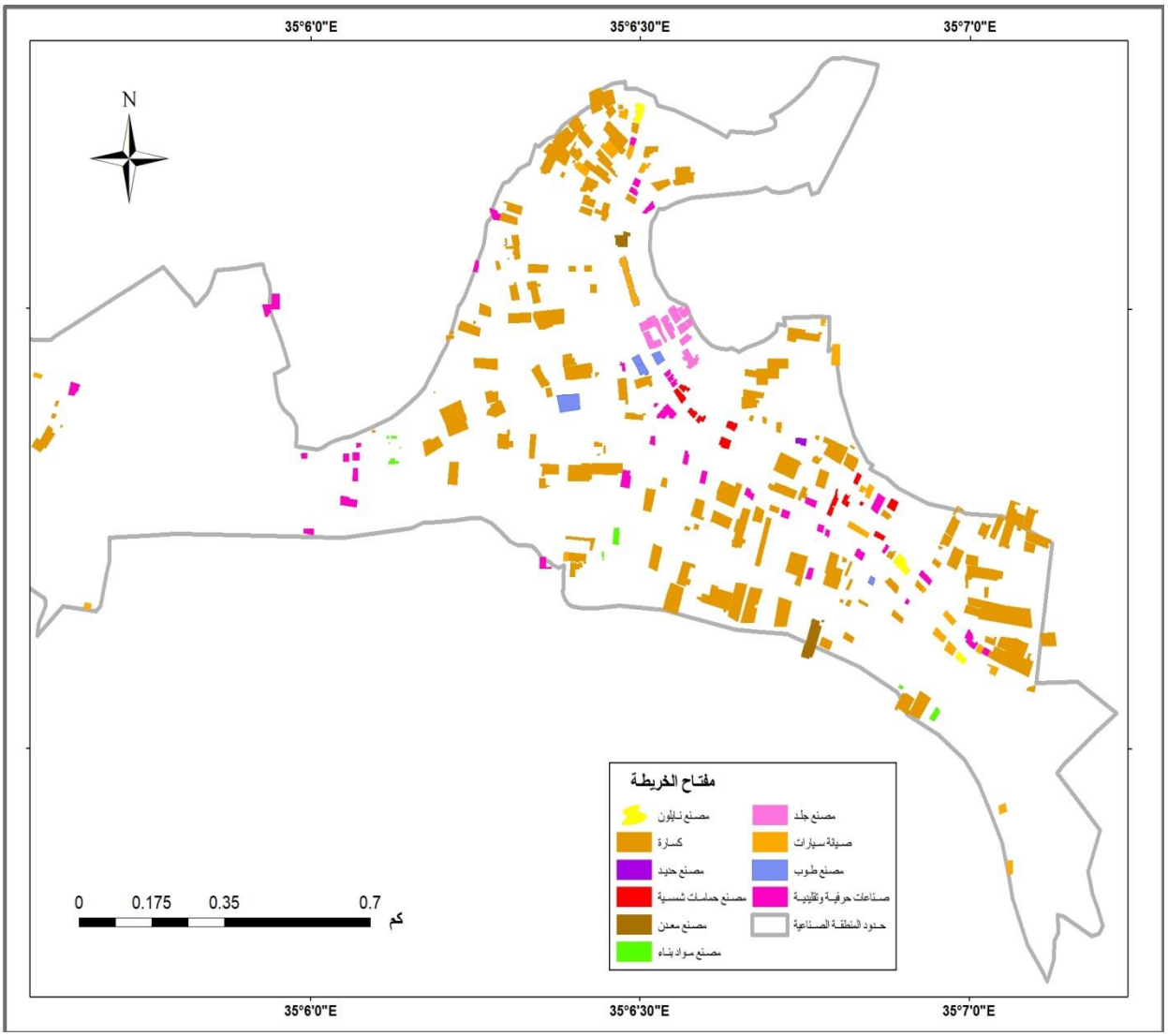

المصدر: من عمل الطالبة، اعتماداً على بيانات بلدية الخليل،٢٠٢١.

صورة (5) تجمع للكسارات في شارع بالمنطقة الصّناعيّة

مصدر: من تصوير الباحثة 2021 .

تظهر الصورة السابقة تجمعاً للكسارات في منطقة الفحص الصّناعيّة حيث تشكل نسبة من اقتصاد مدينة الخليل بسبب الكسارات ومصانع مواد البناء؛ لهذا تعدّ مدينة الخليل مزدهرة من ناحية اقتصادية .

4.4 تأثير المنطقة الصّناعيّة في المدينة من الناحية العمرانية

إن التخطيط السليم للمناطق الصّناعيّة في المدينة يجب أن يكون بعيداً مسافة كافية عن المدارس والمساكن والمستشفيات، وذلك حتى لا يصاب أفراد المجتمع بأي أضرار صحية.

تجدر الإشارة إلى أن بناء المناطق الصّناعيّة يجب أن تكون بعيدة عن التجمعات السكانية بحيث تكون خارج المدينة أو على أطرافها، كما يفضل بناء المدارس والمستشفيات والمساكن والمصانع باستخدام العوازل الصوتية في الجدران والأرضيات والسقوف والأبواب والنوافذ للحد من مشكلة الضجيج، كما يجب توسيع الشوارع وتشجيرها وإحاطة المناطق الصّناعيّة بالأحزمة الخضراء، وذلك من أجل تخطيط عمراني سليم للمدينة .

تتمثل الناحية العمرانية للمناطق الصّناعيّة بالتخطيط السليم للمناطق الصّناعيّة عمرانياً ببناء مساحات واسعة للمصانع، وتزويدها بالخدمات والبنية التحتية، وإحاطتها بمساحة واسعة خارجية، كما توفر الخدمات والشوارع والمرافق للمناطق الصّناعيّة بحيث تعمل على جذب المستثمرين لإقامة صناعاتهم .

* **تأثير المنطقة الصّناعيّة في المدينة على الناحية العمرانية:**

ويمكن الحديث عن تأثر المنطقة الصّناعيّة من ناحية عمرانية على البيئة الحضرية لمدينة الخليل على النحو الآتي:

1. التأثير على النسيج العمراني وأن وجود المناطق الصّناعيّة بالنسبة للنسيج العمراني ذو علاقة مباشرة بالعوامل المناخية للمنطقة وحركة الرياح، إذ يتحكم اتجاه الرياح في اختيار موقع المنطقة الصّناعيّة بالنسبة للمدينة وبالنسبة للمنطقة السكينة .

2. تؤثر المناطق الصّناعيّة بشكل مباشر على توسع المدينة وذلك باعتبارها من عوائق التوسع، لذلك عندما تكون محاطة بالمساكن فلن يكون هناك مجال لتوسيع المنطقة الصّناعيّة .

3. يجب الأخذ بعين الاعتبار الملوثات الناتجة عن المنطقة الصّناعيّة، وخاصّة الملوثات الهوائية، ولذلك يجب ترك مساحة محيطة بالمنطقة الصّناعيّة لإمكانية التوسع في المستقبل ولإمكانية عزلها بحاجز من الأشجار .

4. يجب الأخذ بعين الاعتبار عند إقامه المناطق الصّناعيّة، أن تكون قريبة من وسائل المواصلات والنقل لأن وسائل النقل هي من أساسيات جلب المواد الأولية وتوزيع المنتجات وتصريفها على المدن والأسواق؛ فكلما زاد الطلب على خدمة النقل زاد النشاط الصناعي (سميرة، 2015: ص123) .

صورة (6) سوء التخطيط العمراني في المنطقة الصّناعيّة، توضح الصورة الآتية تداخل الاستخدامات الصّناعيّة مع السكنية في المنطقة الصّناعيّة

المصدر: من تصوير الباحثة 2021.

وعلى مستوى المدينة فإن تأثير النشاط الصناعي يظهر واضحاً من خلال الزحف العمراني على حساب المناطق الخضراء، وقطع الأشجار وإقامة مناطق سكنية تكون قريبة من الصّناعات، كما يظهر ذلك واضحاً من خلال انحسار مساحات الاراضي الموجودة في منطقة الفحص الصّناعيّة، وإحاطة المساكن لهذه المصانع أو ما يعرف بظاهر الأسر الحضري، ويظهر ذلك في المناطق الزراعيّة التي بحاجة إلى الأيدي العاملة وخصوصاً عند جذب المناطق الصّناعيّة للأيدي العاملة وما يترتب عليه من تركهم للأراضي الزراعيّة وتحولها إلى أراضي قاحلة بمرور الزمن (الكناني، 2008: ص267) .

5.4 تأثير المنطقة الصّناعيّة في المدينة من الناحية التخطيطية.

أن هدف تخطيط المدينة من ناحية صناعية تتلخص بالأهداف الآتية:

1. من ناحية عمرانية يهدف التخطيط إلى تحسين العلاقة بين المساكن والشوارع والمناطق الصّناعيّة والخدمات العامّة، وإيجاد نوع من الانسجام بينهم، وفصل المناطق الصّناعيّة عن المناطق السكينة لتقليل ضوضاء الصّناعة والادخنة الناتجة عنها وروائحها الكريهة حتى لا تُحدث مضايقات للسكان حولها .

2. من ناحية الخدمات هو تخطيط وجود مساكن بالقرب من العمل، وذلك لتقليل المسافة بين السكن والعمل، وتوفير كافة الخدمات للمدينة كالمياه والإنارة والبنية التحتية وفي المناطق الصّناعيّة .

3. أما من ناحية اجتماعية واقتصادية فيهدف التخطيط إلى تحسين ظروف المعيشة بتوفير وظائف عمل داخل المدينة، وذلك عن طريق إقامة المزيد من المنشآت الصّناعيّة التي توفر وظائف لعدد معين، وزياده التطور الاقتصادي للمدينة بإنشاء مراكز صناعية جديدة وخلق مجالات للإنتاج بحيث يراعي عدم الضغط على حركة النقل والمواصلات .

4. أن أكبر معيق لتخطيط المنطقة الصّناعيّة هو وجودها خارج حدود بلدية الخليل، مما أدى إلى البناء العشوائي للمنشآت الصّناعيّة والمساكن، وبدون ترخيص في بعض الأحيان وذلك بسبب وقوعها في مناطق خاضعة لسيطرة الاحتلال (البسايطه، 2007: ص22).

أما من ناحية تخطيطية للمنطقة الصّناعيّة فقد أستعان قسم التخطيط في مدينة الخليل بمكاتب استشارية للمساعدة في تخطيط المنطقة الصّناعيّة حيث تم تقسيم المنطقة إلى ثلاثة أقسام، هي: يكون في الجهة الشرقية الصّناعات الثقيلة ومصانع الحجر والخرسانة ومعامل الطوب والبلاط والفخار، أما الصّناعات المتوسطة مثل الحدادة والنجارة وتصليح السيارات والآلات والمدابغ فيكون في الوسط من المنطقة الصّناعيّة، أما الصّناعات الخفيفة فتكون في الجزء الغربي من المنطقة الصّناعيّة، مثل صناعة مواسير البلاستيك والحمامات الشمسية والموازين.

وقد تم مراعاة سير اتجاه الرياح في تخطيط المنطقة الصّناعيّة للحفاظ على صحة العاملين والسكان، ولكن اخفقت بلدية الخليل في الأمور التخطيطية للمنطقة الصّناعيّة وحالة دون تنفيذ المخطط:

1. لم تقم البلدية بتقديم التسهيلات إلى أصحاب المصانع لتشجيعهم للانتقال إلى المنطقة الصّناعيّة .

2. عندما قررت البلدية إقامة منطقة صناعية في الفحص في جنوب مدينة الخليل كان يجب عليها فرض عوائد تحسين على أصحاب الاراضي التي ارتفع سعرها، بحيث يتم صرف تلك العوائد على تحسين المرافق الصّناعيّة .

3.لم تقوم البلدية بتعبيد الطرق في المنطقة الصّناعيّة؛ لكي تشجع أصحاب الصّناعات على الانتقال إليها (البسايطه، 2007: ص82).

بدأت البلدية بتنفيذ انشاء المنطقة الصّناعيّة بتوفير أرض مساحتها 26دونماً، وقامت بتنفيذ الجزء الاول من المشروع وهو بناء 46محلاً تجارياً ولكن اكمال تنفيذ المشروع توقف بسبب الاغلاق المستمر من قبل سلطة الاحتلال واندلاع الانتفاضة الأولى مما أدى إلى إقامة أصحاب الأراضي، وبناء منشآتهم الصّناعيّة بدون الرجوع إلى البلدية، وخصوصاً أن معظم ملكية الأراضي في المنطقة الصّناعيّة هي ملكية خاصّة، مما أدى إلى انعدام التخطيط للمنطقة الصّناعيّة، واعتبارها منطقة عشوائية تنعدم فيها سياسة التخطيط (البسايطه، 2007: ص83).

شكل رقم (24) مخطط المنطقة الصّناعيّة عام 1977

يوضح الشكل الآتي المخطط الذي تم تصميمة من قبل بلدية الخليل (1977) للبدء بإجراءات البناء وتنفيذ المخطط، حيث عملت البلدية بكل طاقاتها البشرية، واستعانت بمكاتب هندسية لإتمام هذا المخطط، وقسمته إلى مناطق صناعات خفيفة وثقيلة ومتوسطة، لكن خضوع المنطقة لسيطرة الاحتلال دون تنفيذ المخطط .

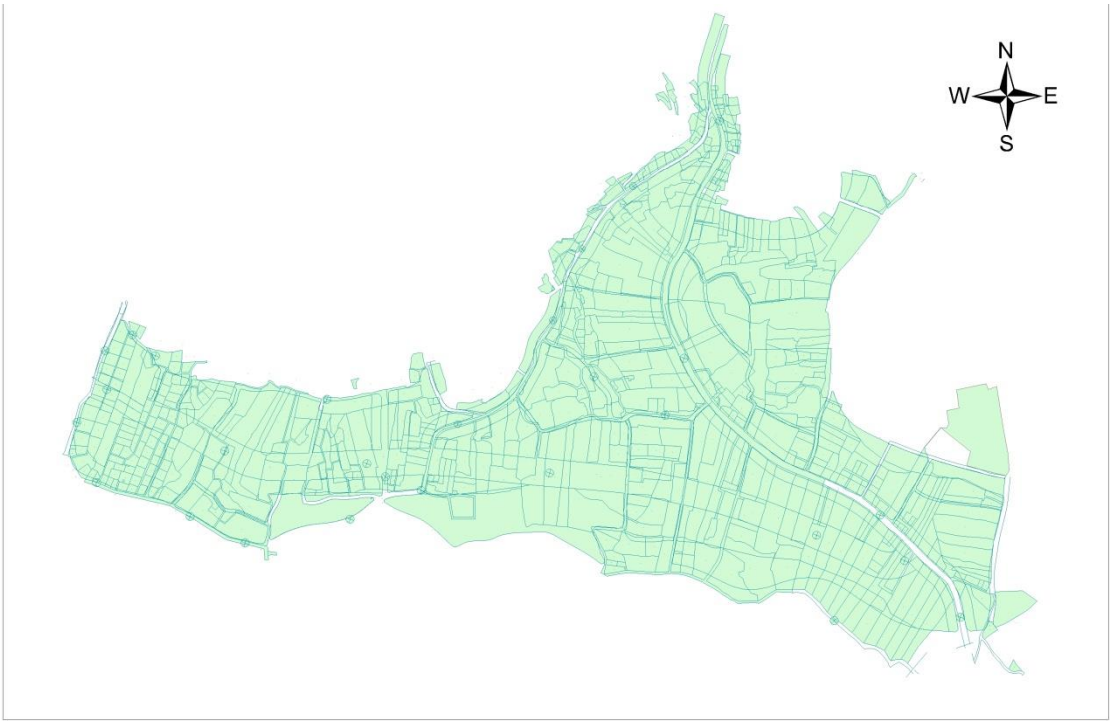

المصدر: من عمل الطالبة، اعتماداً على بيانات بلدية الخليل،2021.

6.4 تأثير المنطقة الصّناعيّة في المدينة من الناحية البيئية.

إن التعريف العلمي للتلوث البيئي أنه ناتج عن خلل في الحركة التوافقية التي تتم بين تلك العناصر المكونة للنظام البيئي ونتيجة تحدي الإنسان للطبيعة في عملها الطبيعي عند إلقاء النفايات وبكميات تتجاوز قدرتها لتأدية وظيفتها بالتخلص، وبشكل طبيعي من تلك المسببات، مما يخلق خللاً خلل ينتج عنه فشل فاعلية النظام وفقدان السيطرة على أداء دوره الوظيفي والطبيعي في التخلص من الملوثات، وخاصّة العضوية منها وبعمليات طبيعية، ويمكننا القول إن

ظاهرة التلوث البيئي ناتجه عن سوء استخدام الإنسان للموارد العظيمة التي منحنا الله إياها، لقد تفاقمت خطورة التلوث بفعل التقدم التكنولوجي والمعرفة، لذلك فالتلوث الناتج عن الصّناعة هو من أهم مسببات التلوث البيئي؛ مما سبب تأثيراً على الاقتصاد الفلسطينيّ (البظ، 2004: ص98).

يعدّ التخطيط البيئي واختيار الموقع الصناعي أهم عوامل السيطرة على التلوث الصناعي غير المخطط له مشاكل عديدة تؤثر على البيئة، حيث إن تجاهل البعد البيئي في عملية التخطيط للمناطق الصّناعيّة يؤدّي إلى مشاكل عديدة تؤثر على البيئة، حيث أن التركيز على النواحي الاقتصادية، وإهمال البعد البيئي يعتبر قصوراً واضحاً في عملية التخطيط، لاختيار المواقع الصّناعيّة، لذلك يجب الاهتمام بالنواحي البيئية عند تخطيط المناطق الصّناعيّة كالابتعاد عن الآبار الجوفية والسطحية، وأن تكون عكس اتجاه الرياح، ويتيح التخطيط البيئي للمواقع الصّناعيّة خيارات عدة، منها:

- تقييم الآثار البيئية المحتملة للأنشطة الصّناعيّة .
- تحديد نوعية الصّناعات التي سوف يتم إنشاؤها .
- معرفة طرق التخلص من النفايات للمنشآت الصّناعيّة .
- إنشاء كامل لخدمات البنية التحتية ومكبات للنفايات، ومراقبة دورية للمصانع للحد من التلوث البيئي للمصانع .

صورة (7) نفايات المصانع في شوارع المنطقة الصّناعيّة

المصدر: من تصوير الباحثة 2021.

توضح الصورة السابقة نفايات المصانع التي يتم ألقاؤها في شوارع المنطقة الصّناعيّة؛ مما يسبب التلوث للمنطقة وللسكان وللمدينة، وغياب الرقابة من قبل البلدية، وعدم الاهتمام من قبل المصانع بمعالجة نفاياتهم أو القاؤها بمكبات خاصّة لمنع إلحاق الضرر بالسكان.

1.6.4 الأسباب التي تعمل على حدوث تلوث بيئي في البيئآت الحضرية التي تضم مناطق صناعية:

تتنوع الأسباب التي تعمل على حدوث تلوث بيئي بسبب المناطق الصّناعيّة، والتي لها انعكاسات سلبية على البيئة الحضرية التي تضم المناطق السكنية والاستخدامات الاخرى التي تشكل عناصر البيئة الحضرية، ويمكن حصرها على النحو الآتي:

1. الأسباب الاقتصادية، وتتمثل في تركز الصّناعات بشكل عشوائي، وانعدام التخطيط العمراني، فالكثير من الصّناعات لها كم هائل من الملوثات في البيئة تؤثر على البيئة الحضرية وموجودة ضمن مناطق سكنية مثل مناشير الحجر ومدابغ الجلود .

2.مخالفة المصانع للشروط الصحية، وعدم تقييدها بالإجراءات الوقائية لتجنب تلوث البيئة في ظل غياب الرقابة البيئية للمنطقة الصّناعيّة (الفحص) بحكم وجودها خارج حدود بلدية الخليل.

3. عدم توفير مكبات نفايات للمناطق الصّناعيّة من قبل البلدية، وإنما معظم مكبات النفايات الموجودة هي للمساكن والمصانع معاً (نادية، حوليات جامعة الجزائر: الجزء الاول) .

4. عدم وجود بنية تحتية للمصانع منفصلة عن البنية التحتية للمساكن وإنما الخدمات بين كليهما مشتركة، مما يؤدّي إلى زيادة فرصه التلوث .

تعدّ الكسارات ومقالع الحجر ومصانع مواد البناء ومصانع دباغة الجلود الموجودة جنوب مدينة الخليل في منطقة الفحص من أهم مسببات التلوث؛ وذلك بسبب سوء استغلال الإنسان للبيئة، فيعدّ الإنسان أهم مسبب للتلوث البيئي، نتيجة زيادة عدد السكان وزيادة استهلاكهم للسلع وحاجتهم إلى توفر كافة الخدمات ومساكن فيسعى إلى توفير الإنتاج الكافي لهم متجاهلاً حق البيئة عليه، وحقه في الاستمتاع في بيئة جميله (البظ، 2004: ص99) .

إن أكبر مسبب للتلوث في مدينة الخليل هو توزع بعض الصّناعات بشكل عشوائي بين التجمعات والاحياء السكنية، أو قرب هذه المصانع من الأراضي الزراعيّة، وذلك بسبب قلة الوعي، وغياب القانون نتيجة سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم أجزاء المدينة .

لا شك في أن وجود منطقة الفحص الصّناعيّة في منطقة خاضعه لسيطرة الاحتلال الاسرائيلي أدى إلى تشجيع المستثمرين بإقامة مصانعهم فيها، وذلك بسبب توفر الأيدي العاملة، وانخفاض الأجور، بالإضافة إلى عدم خضوع هذه المصانع إلى أي معايير ضريبية أو رقابية، نظراً لكونها خارج حدود السلطة بالإضافة لعدم وجود حقوق للعاملين المتعلقة بالتأمين الصحي، أو نظام تقاعد أو نظام توفير، وعدم خضوع هذه المصانع للرقابة الدورية من قبل الجهات المختصة خصوصاً فيما يتعلق بالتلوث البيئي ونفايات المصانع.

صورة (8) منشار حجر بجانب مناطق سكنية .

مصدر: من تصوير الباحثة 2021.

توضح الصورة السابقة منشار حجر بجانب المنطقة الصّناعيّة، وتظهر البراميل باللون البرتقالي التي هي لمعالجه المياه العادمة وإعادة استخدامها مرة أخرى .

2.6.4 مظاهر التلوث في البيئة الحضرية لمدينة الخليل:

1. انتشار بعض الحرف والصّناعات داخل التجمعات والأحياء السكنية .
2. اصبحت المنطقة الصّناعيّة محاطة جميعها بالمساكن من جميع الجهات بالإضافة إلى قربها من سوق المدينة .
3. وجود مناشير الحجر ومقالع الحجر في منطقة الفحص الصّناعيّة بشكل عشوائي غير منظم وغير مخطط له، مع عدم توفر كافة الخدمات والبنية التحتية أدى إلى تلوث مباشر للهواء نتيجة حركة الرياح .

4. التلوث الناتج عن المخلفات الصّناعيّة الصلبة والسائلة نتيجة لقرب المنطقة الصّناعيّة من التجمعات السكانية والتوزيع العشوائي لها، بالإضافة إلى الغازات والأبخرة والأتربة الناتجة عن هذه المصانع .

5. الضوضاء والازعاج الناتج من أصوات الشاحنات والمركبات الكبيرة والآلات في المحاجر والكسارات، وعدم التقيد بوقت محدد للعمل في المصنع .

6. الاستخدام السيئ في التخلص من نفايات المصانع، قد يترك أثراً سيئاً على سطح الارض وباطنها. وخاصّة المخزون الجوفي وإتلاف المزروعات .

7. السيطرة على المنطقة الصّناعيّة بالقوة العسكرية، وإقامة المستوطنات فيها، والتخلص من نفايات المستوطنات في الأراضي القريبة من المنطقة الصّناعيّة، أسهم في زيادة التلوث البيئي والضرر للسكان وانتشار الأمراض .

8. تلوث الماء بسبب تلوث المخزون الجوفي بالمياه العادمة الناتجة عن مخلفات المصانع وتلوث المياه السطحية بفعل الصرف الصحي، حيث ينتج عن المصانع كميات كبيرة من المياه العادمة، مما يؤدّي إلى تلوث خزانات المياه الجوفية، وتصبح غير صالحة للاستخدام الزراعيّ.

ومن خلال الخريطة الآتية يمكن ملاحظة مدى القرب بين الكسارات والمساكن وإمكانية التسبب في عملية التلوث في البيئة الحضرية.

خريطة رقم (13) تداخل المباني السكنية والكسارات بجانب بعضهم في منطقة الفحص الصّناعيّة .

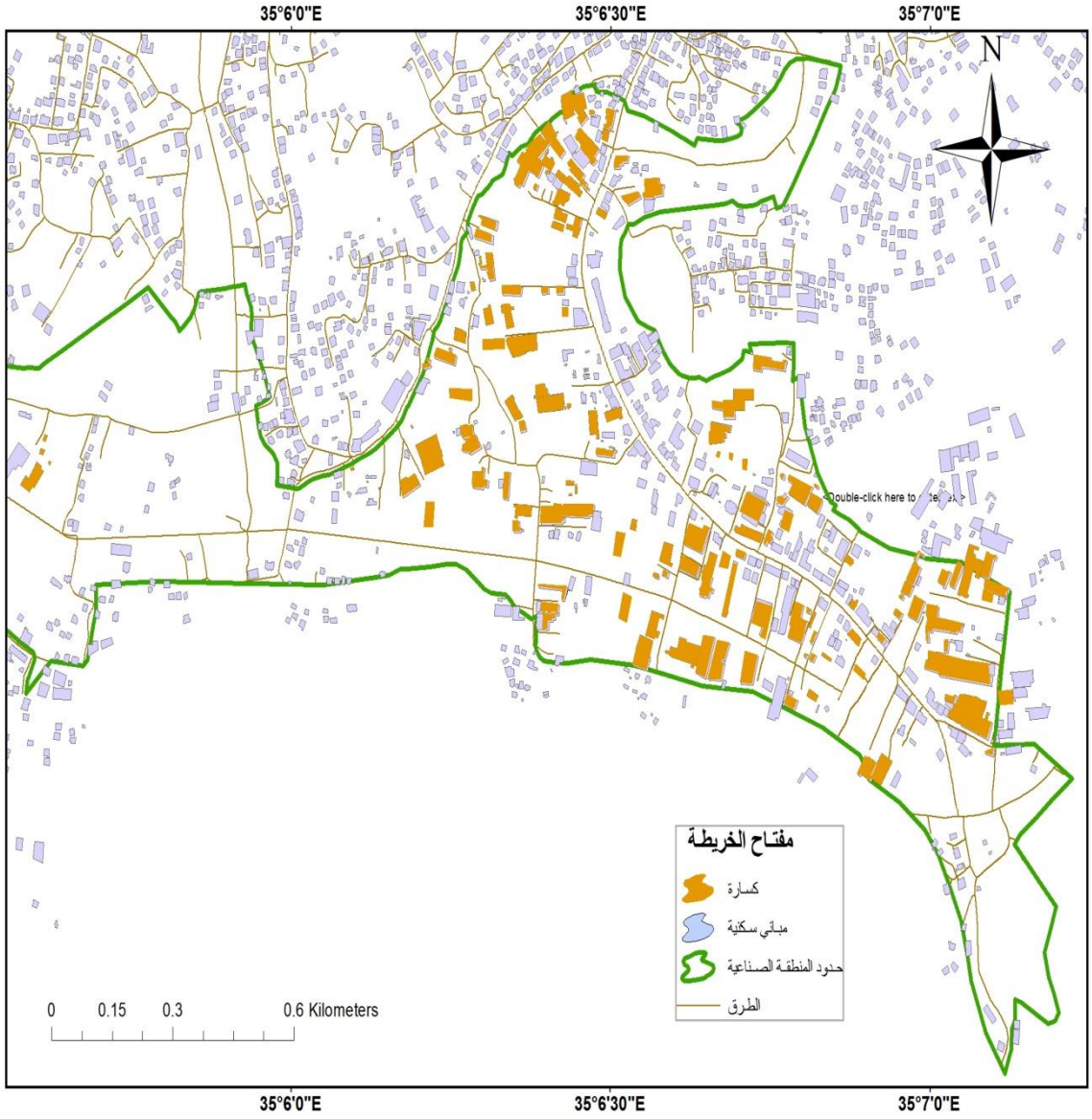

المصدر: من عمل الطالبة، اعتماداً على بيانات بلدية الخليل والصورة الجوية ،2021.

3.6.4 سبل التقليل من التأثيرات السلبية للمناطق الصّناعيّة على البيئة الحضرية في منطقة الدراسة:

ومن أجل الحد من التأثيرات السلبية للمنطقة الصّناعيّة على البيئة الحضرية في منطقة الدراسة لا بد من الاهتمام في القضايا الآتية:

1. النفايات الصّناعيّة السائلة: يجب إنشاء محطات لمعالجة المياه العادمة في المناطق الصّناعيّة، وذلك عن طريق إنشاء محطات لمعالجة المياه العادمة الصّناعيّة من خلال شبكة صرف صحي لتجميع المياه الناتجة عن المصانع، ويعتبر السائل الناتج عن مناشير الحجر من المشاكل التي تسبب أضرار للبيئة، ويصعب التخلص منها، فتحتوي مياه الصرف الصناعي على الكثير من الملوثات الكيميائية والبيولوجية والفيزيائية التي تجد طريقها إلى شبكة الصرف الصناعي، وتؤثر على الشبكة داخل المدينة، وبالتالي تؤثر على محطة معالجة الصرف الصحي فعند وصول هذه المياه إلى شبكات مياه الصرف الصحي للمدينة تسبب لها تلفاً وتأكلاً وانسداداً وامكانية حدوث انفجارات وتراكم الزيوت والشحوم داخلها، وبالتالي تسبب مشكلات في شبكات الصرف الصحي، وتعيق أيضاً عمليات المعالجة، كما أنها تؤثر على مصادر المياه الجوفية ونوعية المياه المستقبلية، وعلى شبكة محطة معالجة مياه الصرف العمومية.

(9) شوارع المنطقة الصّناعيّة

مصدر: من تصوير الباحثة 2021.

تظهر الصور السابقة شوارع المنطقة الصّناعيّة التي هي بحاجة لإعادة التأهيل والاهتمام بها كونها منطقة صناعية، تضم مصانع تسهم في ازدهار مدينة الخليل .

2. النفايات الصلبة هناك نفايات يمكن إعادة تدويرها والاستفادة منها مثل البلاستيك والورق والكرتون، ونفايات صلبه ناتجة عن العمليات الصّناعيّة مثل مصانع الطلاء والزيوت وبقايا المعادن الثقيلة، لذا يجب جمعها في براميل خاصّة، ولكن للأسف لا تتوفر في المنطقة الصّناعيّة طرق علاجية للتخلص من النفايات الصلبة، ولا يوجد مراقبة دورية للمصانع من قبل الجهات المختصة والمسؤولة .

ومثال ذلك ما قامت به بلدية الخليل من إنشاء مكب خلة الشرباتي لمعالجة ربو المناشر الناتج عن المناشير في المنطقة الصّناعيّة، حيث يعدّ المادة الناتجة عن قص الحجارة التي تسمى الربو الصلب من أخطر الملوثات التي تنتج عن المناشير، وهي عبارة عن مادة لزجة تحتوي على نسبة عالية من الحبيبات الثقيلة والمياه (مكونة من البودرة والماء الناتج من قص الحجر) المستخدمة في تبريد الات مناشير الحجر وهي من اكثر انواع النفايات الملوثة للبيئة الموجودة في منطقة الفحص الصّناعيّة نظرا لوجود مناشير الحجر فيها بكثرة (مقابلة مع المهندس مروان الاخضر، 2020).

3. النفايات الصّناعيّة الغازية الناتجة من مناشير الحجر إذ يجب مراقبة تلوث الهواء من انبعاث الغازات والروائح الكريهة .

النتائج

1. الخلط في الاستخدامات وعدم وجود عزل بين المصانع وبين المناطق الصّناعيّة والمناطق السكنية الأخرى، مما يؤدّي إلى انتشار الروائح الكريهة والأبخرة والدخان الناتج عن المصانع، مما يؤدّي إلى انتشار الأمراض بين الناس .

2. يشكل الاحتلال الصهيوني أكبر معيق لعملية تطوير الاقتصاد الفلسطينيّ، وقطاع الصّناعة في فلسطين نتيجة لإغراق الأسواق المحلّيّة بالمنتجات الصهيونية، وخضوع المنطقة الصّناعيّة (الفحص) لسيطرة الاحتلال يعيق عمليات التخطيط والتنمية من قبل الحكومة والهيئات المحلّيّة والبلدية لتطوير الخدمات وتخطيط المنطقة بشكل أفضل.

3. تبين من خلال حساب قيمة معامل ارتباط بيرسون والدلالة الاحصائية أنّ هناك علاقةً طردية بين الدخل الشهري والحالة الاجتماعية؛ وذلك أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (0.003) وهو أقل من (0.05)، أي أنه كلما كان أعزب كان لديه دخل شهري أكثر، وهناك علاقة طردية بين الدخل الشهري وعدد أفراد الأسرة أي أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة كان لديه دخل شهري أكثر وتوجد علاقة طردية بين الدخل الشهري، وعدد أفراد الأسرة؛ أي أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة كان لديه الدخل الشهري أكثر، وكلما زاد عمر العامل كان دخله الشهري أعلى.

4. تبين من خلال نتائج الاستبانة أنه لا توجد علاقة بين طبيعة العمل وكل من (النوع الاجتماعي والحالة الاجتماعية والعمر وعدد سنوات العمل) حيث كان مستوى الدلالة أكبر من (05.) بينما توجد علاقة عكسية بين طبيعة العمل وعدد أفراد الأسرة حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (٠.013) وهو أقل من (٠.05)، أي أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة اتجهت طبيعة العمل نحو الاستدامة أكثر .

5. توجد علاقة عكسية بين طبيعة العمل والمستوى التعليمي؛ وذلك أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (05.) أي أنه كلما زاد المستوى التعليمي اتجهت طبيعة العمل نحو الاستدامة أكثر .

6. ضعف تخزين البيانات في المؤسسات الحكومية وعدم توفر بيانات في أحيان كثيرة عن أعداد المصانع، وامتناع أصحاب المصانع من إعطاء معلومات صحيحة .

7. أظهرت الدراسة أن (36%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة، مستواهم التعليمي إعدادي، إذ أنّ طبيعة العمل لا تحتاج إلى مهندسين وفنيين، فقد بلغت نسبة الحاصلين على شهادة بكالوريوس وأعلى (13%) .

8. أظهرت الدراسة أنّ (77%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة، طبيعة العمل لديهم في مصانع دائمة، أي أنهم لا يعملون بوظائف أخرى .

9. أظهرت الدراسة أنّ (54%) من العاملين في المنطقة الصّناعيّة يتقاضون الأجر بشكل شهري و (28%) بشكل أسبوعي و (18%) بشكل يومي .

10. عدم خضوع المنطقة الصّناعيّة لسيطرة السلطة الفلسطينيّة، وإنما هي تحت الإدارة العسكرية اليهودية أدى إلى امتناع أصحاب المصانع من اتباع شروط السلامة والتخطيط في انشاء مصانعهم، وعدم دفع المستحقات المالية من ماء وكهرباء للبلدية، وعدم دفعهم للضرائب أدى إلى تقاعس البلدية عن التخطيط السليم للمنطقة الصّناعيّة، ودعم فصل الخدمات الصّناعيّة عن الخدمات السكنية .

11. تضارب الحصول على المعلومات وعدد المصانع في المنطقة الصّناعيّة بين بلدية الخليل ووزارة الاقتصاد والغرفة التجارية بسبب عدم قيام أصحاب المصانع من تسجيل مصانعهم بكافة الدوائر في الوقت نفسه، وإنما تسجيل المصنع فقط في الدائرة التي يحتاجون إلى خدماتها .

12. بلغ عدد العمال الحاصلين على تأمينٍ صحي خاص بالعمل حسب نتائج الاستبانة (57%) و (43%) من العاملين لا يملكون تأميناً صحياً.

التوصيات

1. نقل كافة الصّناعات خارج حدود التجمعات السكنية، أو إبعاد المساكن الموجودة حول الكسارات والمحاجر والمصانع الملوثة، لما لها من أضرار بيئية وصحية على المجتمع وعلى الإنسان .

2. إقامة سياج عازل من الأشجار حول المنطقة الصّناعيّة من خلال الأحزمة الخضراء لمحاولة التقليل من التلوث البيئي .

3. فصل الصرف الصحي للمنطقة الصّناعيّة عن الصرف الصحي للمساكن، وضرورة فصل الشبكات الخاصّة بالمنطقة الصّناعيّة عن الشبكات الخاصّة بالمدينة .

4. إنشاء مكبات نفايات خاصّة بالمصانع، ومنع قيام المصانع بإلقاء نفاياتها في مكبات نفايات التجمعات السكنية نفسها.

5. رفع المستوى التكنولوجي للصناعات وذلك من أجل زيادة القدرة التنافسية للمنتوجات الصّناعيّة، إذ أنّ المصانع تستخدم الآلات الإسرائيليّة القديمة المستعملة .

6. فرض الرقابة على المؤسسات الصّناعيّة حتى تلتزم بقواعد السلامة والأمان، والتأكد من حصول العاملين على تأمين صحي .

7. إنشاء محطات لمعالجة المياه العادمة للمصانع، والاستفادة منها في ري المزروعات وتربية الماشية وإعاده تدويرها .

8. تقديم المساعدات والبرامج التشجيعية والاعفاءات الضريبية التي تمنحها السلطة من أجل أصحاب الصّناعات في تجمعاتهم الحالية لتركها والتوجه إلى المنطقة الصّناعيّة الجديدة في (جمرورة) حيث تسعى إلى إقامة منطقة صناعية فيها، وثمة العديد من المصانع التي تم أنشئت فيها وذلك لتقديم حوافز لتشجيع انتقال المصانع إليها .

9. العمل على تخفيف تكاليف الإنشاء للمباني وتخفيضه، باستخدام نمط موحد في البناء، وخاصّة للمهن المتشابهة ما لم يكن هناك حاجة للتغيير مع تحديد الارتفاعات .

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- أحمد، أميرة جليلة. 2013. وضوحيه البيئة الحضرية لمدينة الكفل التاريخية. **مجلة القادسية للعلوم الهندسية**. مجلد 6، العدد الأول .
- أحمد، عوض الله محمد. 2017. **ضعف القطاعات الإنتاجية الفلسطينيّة وأثره على الصادرات**. غزة: جامعة الأزهر، رسالة ماجستير منشورة .
- أحمد، غريب محمد سيد. 2003. **علم الاجتماع الحضري** .
- اسماعيل، أحمد على. 1982. **دراسات في جغرافية المدن**. الطبعة الثانية، مصر: جامعة عين شمس .
- الأسواني، محمود. 2019 .**تخطيط المناطق الصّناعيّة من منظور بيئي** .
- البسايطه، نايف عبد الله .2007. **أدارة التخطيط العمراني لمدينة الخليل**. رسالة ماجستير منشورة، فلسطين: جامعة القدس .
- البسايطه، نايف. 2007. **إدارة التخطيط العمراني لمدينة الخليل**. رسالة ماجستير منشورة .
- البظ، وائل وجيه رضا. 2004. **محددات إنشاء المدن والمناطق الصّناعيّة في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي**، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير منشورة .
- **بلدية الخليل** .2020 قسم الكهرباء، عدد اشتراكات الكهرباء في المنطقة الفحص الصّناعيّة.
- **بلدية الخليل**. 2020 .قسم التخطيط مخطط المنطقة الصّناعيّة .
- **بلدية الخليل**. 2020. قسم نظم المعلومات الجغرافية GIS. عدد مصانع في منطقة الفحص الصّناعيّة .
- بله ،سيد عبد الرحمن عباس. 2013. المناطق الصّناعيّة المتكاملة الخدمات في السودان ودورها في تخفيض تكاليف الاستثمار و التشغيل وجذب المستثمرين: دراسة ميدانية. **مجلة أماراباك**، المجلد الرابع، العدد التاسع .

- جعمات، الظاهر. 2010. **التأثيرات البيئية للمناطق الصّناعيّة.** مجلة الدراسات – العدد الاقتصادي، المجلد الأول، عدد الثاني.
- الجنابي، عبد الزهرة. 2012.**الجغرافيا الصّناعيّة.** كلية جامعة بغداد، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ومؤسّسة دار الصادق الثقافيه .
- جيهان، مصطفى. 2018. نظريات الموقع الصناعي دراسة في جغرافية الصّناعة. **مجلة البحوث الجغرافية** .
- الحلاحلة، خليل محمد عبد الهادي .2008. **جغرافية الصّناعة في مدينة الخليل.** نابلس: جامعة النجاح الوطنية ،رسالة ماجستير منشورة .
- حماد، محمد. 1965. **تخطيط المدن وتاريخه.** الطبعة الأولى، القاهرة .
- الحمادي، محمد. 2004.**جغرافية الصّناعة.** الطبعة الأولى، جامعة دمشق .
- الحمد، رشيد. 1984. **البيئة ومشكلاتها عالم المعرفة.** العدد 22– الكويت .
- حمدان، مأرب، خليفه ندى. التأثيرات البيئية للمنطقة الصّناعيّة في المدن. **مجلة المخطط والتنمية،** العدد 23. حيدر، فاروق عباس، حيدر، عمر، فاروق. 2011. تخطيط المدن والقرى. الطبعة الثانية .
- حيدر، مخناش. 2016. **إشكالية البيئة الحضرية في الأحياء السكنية في إطار التنمية المستدامة،** الجزائر، رساله ماجستير منشورة .
- خميس، موسى يوسف .1999. **مدخل إلى التخطيط.** الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع .
- دلالة، حبيب. 1999. **الاقتصاد الصناعي والمجال – دراسة في جغرافية الصّناعة،** دار سراس للنشر.
- دليل الصّناعات والحرف .2012. **غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل** .
- الدليمي، خلف حسين علي .2002. **التخطيط الحضري أسس ومفاهيم.** الطبعة الأولى، الدار العلمية للنشر والتوزيع .
- الدليمي، خلف حسين علي .2015. **تخطيط المدن نظريات أساليب معايير تقنيات.** الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .

- الدودة، تمارا، إمام، علا، حرباوي، أسامة. 2016. **الأدارة المكانية لمخلفات المناشير في منطقة الفحص الخليل باستخدام نظم معلومات الجغرافية GIS**. الخليل: جامعة الخليل، بحث غير منشور .
- دينار، صباح. 2017-2016. **تهيئة وتفعيل المنطقة الصّناعيّة بمدينة تبسة**. الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، رسالة ماجستير منشورة .
- رابح، حميدة 2017-2016 .**تقييم إستراتيجيات تخطيط وتوطين المناطق الصّناعيّة في ظل ضوابط التنمية المستدامة**. الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف، رسالة ماجستير منشورة .
- الراوي، أريج خيري. 2017. **مقدمه في التخطيط الحضري والإقليمي** – نظريات التركيب الداخلي للمدينة، جامعة بغداد .
- الراوي، شاهر. 2017. **الأسس الجغرافية لتخطيط المدن**. الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .
- أبو رمان، ممدوح عبد الله، العاني، محمد جاسم محمد شعبان. 2005. **نظريات وأساليب التخطيط الاقليمي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع .
- الزوكة، محمد خميس .2004.جغرافية المعادن والصّناعة. دار المعرفة الجامعية .
- الزوكة، محمد خميس .1991. **التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية**. الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية .
- أبو زيد، أحمد .2013. **الاتجاه نحو التحضر** .
- الساعد، يوسف محمد ياسر يوسف. 2003. **دور المناطق الصّناعيّة في حل مشكلات القطاع الصناعي –حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين**. نابلس: جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير منشورة .
- سايح، محمد أمجد أمين. 2015. **سياسات التخطيط للمناطق الصّناعيّة في مدينة نابلس في ظل التطور العمراني للمدينة**. نابلس: جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير منشورة .
- سعيد، علي لفته. 2008. الوظيفة الصّناعيّة في مدينة النجف. **مجلة القادسية للعلوم الانسانية**، المجلد الأول، العدد الثالث.
- سليمان، محمد محمود .2008. **الجغرافيا والبيئة**. منشورات الهيئة العامّة السورية للكتاب. دمشق: وزارة الثقافة .

- سليمه، منصوري. 2018. **واقع المساحات الخضراء وتأثيرها على البيئة الحضرية –دراسة حالة مدينة المسيلة.** الجزائر، دراسة ماجستير منشورة .
- السماك، محمد أزهر سعيد. 2011. **جغرافية الصّناعة "بمنظور حضاري** ". الطبعة الأولى، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .
- السماك، محمد أزهر وآخرون. 1987. **أسس الجغرافية الصّناعيّة وتطبيقها.** جامعة الموصل.
- سميرة، لوزة، خولة، حويلية. 2015–2014. **تأثير النشاط الصناعي على مدينة عين مليلة وكيفية دمج الهيئة الحضرية –دراسة حالة منطقة الصّناعيّة.** الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، رسالة ماجستير منشورة .
- السياسات البيئية .2004. **سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،** العدد 25.
- الشامي، صلاح الدين على. 2000. **الجغرافية دعامة التخطيط.** الطبعة الثانية.
- الشواورة، علي سالم .2012. **جغرافية المدن.** الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .
- الشواورة، علي سالم. 2014. **المدن (تضخمها سلبياتها تخطيطها)**، الطبعة الأولى.
- صادق، نور الدين. 1998 **عوامل تلوث البيئة الحضرية بالمغرب.**
- صالح، حسن عبد القادر. 1985. **مدخل إلى جغرافية الصّناعة.** الطبعة الأولى، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع .
- صبح، ماجد حسنى. 2008. **التنمية الاقتصادية.** عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- أبو صبحة، كايد عثمان. 2003. **جغرافيا المدن.** الطبعة الأولى، دار وائل للنشر .
- الصقار، فؤاد محمد. 1980. **الجغرافية الصّناعيّة في العالم.** الطبعة الأولى، الكويت: وكالة المطبوعات للنشر .
- صهيب، خبابة .2012. **دور المناطق الصّناعيّة في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربيه – دراسة مقارنه بين فرنسا والجزائر.** الجزائر: جامعه فرحات عباس سطيف، رسالة ماجستير منشورة .
- أبو ظريفة، سامي. 2015. **المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي.** فلسطين.
- العاني، محمد جاسم محمد على شعبان .2007. **التخطيط الإقليمي –المبادىء والأسس – نظريات وأساليب.** الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .

- عبد الله، الطيبي. 2016-2015. **تحليل دور العناقيد الصّناعيّة في تعزيز إستراتيجية التنمية الصّناعيّة في الجزائر**. الجزائر: جامعة وهران، رسالة ماجستير منشورة .
- عبد المحسن، هاشم جعفر. 2012. أساسيات إدارة البيئة الحضرية، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدوليّة**، العدد 40.
- عبد الوهاب، خالد. 2017. جوزيف، نوفل رزقو. أثر معالجة النفايات الحضرية الصلبة على البيئة الحضرية. **مجلة الهندسة جامعة بغداد**، المجلد الثالث والعشرون.
- العزاوي، فلاح جمال معروف. 2016. **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**. الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع .
- العزاوي، مي تامر رجب عبود. 2002. **أثر المستوطنات الصّناعيّة في التنمية الاقليمية – دراسة تطبيقية على مستوطنة النهروان الصّناعيّة في العراق** .العراق: دامعة بغداد .
- أبو علان، أحمد. 2007. **التطور الحضري والتركيب الداخلي لمدينة الظاهرية في فلسطين**، رسالة ماجستير منشورة.
- عياصرة، ثائر مطلق محمد. 2009. **التخطيط الاقليمي –دراسة نظرية وتطبيقية**. الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع .
- غنيم، عثمان محمد. 2009 .**مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**. الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .
- غيث، محمد عاطف، غريب، أحمد. 1989. **علم الاجتماع الحضري**. دار المعرفة الجامعية .
- الفتوى، حسن أمين .1996. **التخطيط الاقليمي**. الطبعة الأولى، نشر جامعة دمشق .
- فطيمة، بن عبد العزيز، محبوب، بن حمودة. 2018. **النشاط الاستثماري في المناطق الصّناعيّة ومناطق النشاط في الجزائر**. الجزائر: جامعة البليدة .
- فلاح، بلال، هنطش، ابراهيم. 2013. **دراسة استكشافيه لنقل الصّناعات في محافظة رام الله والبيرة من المناطق الحالية إلى مناطق صناعية جديدة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينيّ (ماس) .
- قاسم، مؤيد حسن .2017. **المناطق الصّناعيّة في محافظة البصرة وأهميتها الاقتصادية**. المديرية العامّة لتربية محافظة البصرة .

- القدرة، محمد مصطفى محمود .2007. **أثر الاستثمار في المدن الصّناعيّة في فلسطين على توفير فرص العمل.** غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير منشورة .
- كجه جي، صباح. 2002. **التخطيط الصناعي في العراق – أساليبه تطبيقاته،** أجهزته. جزء 1 بغداد: بيت الحكمة .
- الكناني، كامل كاظم بشير .2008. **الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية.** الطبعة الاولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .
- الكناني، كامل كاظم بشير. 2008. **الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية،** الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر .
- لقمان، رداف. 2007. **مشكلات تلوث البيئة الحضرية بالنفايات المنزلية بمدينة قسنطينه.** رسالة ماجستير منشورة .
- المبروك، فرج بو بكر. 2012. **أهميّة البعد البيئي في تخطيط المناطق الصّناعيّة،** جامعة بنغازي .
- محمد، رضوان الصالح .2010. **دور الثقافة البيئية في حماية البيئة الحضرية.** الجزائر، دراسة ماجستير منشورة .
- محمود، قاسم شاكر. 2012. **التوطين الصناعي في مستوطن النهروان الصّناعيّة – دراسة تطبيقية.** مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدوليّة، العدد السابع والثلاثون.
- مدوكي، مصطفى. 2014–2013. **مفاهيم عامة حول المدينة.** جامعة محمد خيضر، سكرة، جامعة العلوم والتكنولوجيا .
- **مركز رؤية للتنمية السياسية .2020. الاستيطان والجدار في محافظة الخليل .**
- مصبح، نائل محمد ابراهيم. 2012–2011. **أهميّة المناطق الصّناعيّة على النموّ الاقتصاديّ داخل قطاع غزة –حالة دراسية مدينة غزة الصّناعيّة.** غزة: جامعة الأزهر، رسالة ماجستير منشورة .
- مصطفى، كمال أبو القاسم عثمان. 2016. **جغرافية الصّناعة.** كلية الآداب والعلوم والانسانية –جامعة البحر الأحمر .
- المظفر، محسن عبد الصاحب. 2010. **جغرافية المدن مبادىء وأسس ومنهج ونظريات وتحليلات مكانيه.** الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .

- **معهد الأبحاث التطبيقية –القدس أريج**. دليل مدينة الخليل 2009 .
- **منتدى الأعمال الفلسطينيّ**. 2014. مركز الدراسات والابحاث. **واقع القطاع الصناعي في فلسطين** .
- أبو منشار، آية، أبو شامة، أسماء، قفيشة، إسراء. 2008. **تأهيل المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل**، جامعة بوليتكنك فلسطين، بحث منشور .
- ناديه، ملياني. **الآثار الاجتماعية والبيئية للمناطق الصّناعيّة في الجزائر**. حوليات جامعة الجزائر، العدد الثلاثون.
- نصر الله، عبد الفتاح، عواد، طاهر. 2004. **واقع القطاع الصناعي في فلسطين**، وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينيّة –دراسات اقتصادية .
- نصر، مؤمن محمد. 2013. **التخطيط العمراني من منظور جغرافي**. غزة .
- نضال، رحايل محمد. 2017–2016. **الصّناعة ودورها بالنهوض بالاقتصاد الوطني دراسة حالة بلدية سكيكدة**. الجزائر، رسالة ماجستير منشورة .
- هوفر، ادجار. 1974. **النظرية المكانية في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي**. ترجمة عزت عيسى غوراني، الطبعة الأولى.
- الهيتي، مازن. 2011. **جغرافية المدن والتحضر أسس ومفاهيم**. دار العرب للنشر والدراسات والترجمه .
- **الهيئة العامّة للمدن والمناطق الصّناعيّة الحرة**. 2018–2019. التقرير السنوي .
- **وزارة الاقتصاد الفلسطينيّ**، إحصائيات غير منشورة 2020.
- الويسبي، صبا نعمان رشيد. 2011. الأحكام القانونية بالعمل في المناطق الصّناعيّة المؤهلة. **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، مجلد الثاني، العدد الثالث، جامعة بغداد.
- يوسف، محمد محمود عبد الله. 2008. **أثر الامتداد الصناعي في المدن الجديدة على توطن السكان –دراسة تطبيقية على مدينتي العاشر من رمضان والسادات**. رسالة ماجستير منشورة .
- يونس، بجاوي، محمد، بودينة. 2016–2015. **دور المناطق الصّناعيّة في تدعيم سياسات التشغيل في الجزائر –المنطقة الصّناعيّة سيدي خالد البويرة**. الجزائر: جامعة مولود معمري .

المقابلات

- مقابله مع المهندس علاء شاهين /بلدية الخليل –قسم التخطيط .
- مقابلة مع المهندسة روان أبو عيشة / بلدية الخليل – قسم GIS .
- مقابله مع الأستاذ خليل حلاحله / جامعة الخليل .
- مقابلة مع الدكتور حسان القدومي / جامعة الخليل .
- مقابله مع ميس طهبوب /بلدية الخليل – قسم الكهرباء .
- مقابله مع السيد سلامة الكركي / غرفة تجارة وصناعة الخليل .
- مقابلة مع المهندس عواد الجعبة /قسم الابنية / بلدية الخليل .

مواقع الإنترنت

- تعريف البيئة www.almaany.com.
- معجم المعاني الجامع . تعريف المدينة، www.almaany.com .
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة. تعريف المدينة. www.ar.wikipedia.org .
- موقع موضوع. مدينة الخليل. www.mawdoo3.com.
- مقال بعنوان تخطيط المدن الصّناعيّة. www.mawdoo3.com . 2018.
- موسوعة اللغه العربيه. www.mimirbook.com .
- مقال بعنوان: تركيا تسعى لتكون رقما صعبا في الاقتصاد العالمي. www.yenisafak.com .
- مقال بعنوان: المناطق الصّناعيّة المنظّمة في تركيا .www.mersat.net. 2020 .
- مقال بعنوان: الاستثمار الصناعي في تركيا www.right-way.comco/ae .
- دليل تركيا الصناعي: أهم المناطق الصناعيه بتركيا . 2020. www.industrial.daleelkinturkey.com.
- مقال بعنوان: استقلال ماليزيا. www.aswaqpress.com .2020.
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة: اقتصاد ماليزيا. www.ar.wikipedia.org .
- مقال بعنوان الصّناعة في ماليزيا . www.mawdoo3.com . 2020 .

- مؤسّسة المدن الصّناعيّة الأردنية –التقرير السنوي. www.jiec.com .2018.
- مقال بعنوان :الصّناعة في الصين. www.mawdoo3.com .
- مقال بعنوان: الصّناعة في الصين. www.ar.wikipedia.org .
- مقال بعنوان: كيف تحول اقتصاد الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد. 2020 .www.alarabiya.net.
- مقال بعنوان: لماذا سيطرت الصّناعة الصينية على العالم في وقت قياسي. .2020 .www.limaza.com
- مقال بعنوان: اقتصاد المملكة المتحدة. www.marefa.org .2019.
- الهيئه العامّة للمدن والمناطق الصّناعيّة الحرة. قوانين الهيئة والمناطق الصّناعيّة الحره في فلسطين. www.piefza.ps .2007 .
- قانون تشجيع الاستثمار فلسطين. هيئة المدن والمناطق الصّناعيّة. www.piefza.ps .
- الصّناعة في سنغافورة. www.mawdoo3.com .
- الهيئة العامّة للمدن والمناطق الصّناعيّة الحرة. عن هيئة المدن. www.piefza.ps .2016.
- الهيئة العامّة للمدن والمناطق الصّناعيّة الحرة .قانون تشجيع الاستثمار . .1998 .www.piefza.ps .
- الهيئة العامّة للمدن والمناطق الصّناعيّة الحرة. المدن الصّناعيّة. www.piefza.ps .2020.
- اتفاقية الخليل. www.ar.wikipedia.org .2020 .
- المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي . www.iugaza.edu.ps/ar .
- مناطق الصّناعيّة في السودان. www.amarabac.com .
- وزارة الاقتصاد الوطني. www.mne.gov.ps.

المراجع الأجنبية

1. AHMAD ,2015. **EFFECTS OF WASTEWATER DISCHARGE ON FRESH WATER QUALITY IN DAR ES SALAAM: A CASE OF MSIMBAZI RIVER.**
2. Ghebretekle, 2015. **INDUSTRIAL POLLUTION CONTROL AND MANAGEMENT IN ETHIOPIA**
3. **Jeff Sauro & James Lewis (2012), Quantifying the User Experience: Practical Statistics for User Research.**
4. Megyes**, 2007. Creativity and Industrial Cities: A Case Study of Baltimore.**
5. Moshanyana, 2013. **THE IMPACT OF ENVIRONMENTAL POLLUTION ON PUBLIC HEALTH WITH SPECIFIC REFERENCE TO SASOLBURG INDUSTRIAL AREA, SOUTH AFRICA.**
6. Onilude, 2015. **INDUSTRIAL POLLUTION IN OTA OGUN STATE, NIGERIA: THE DISCONNECT BETWEEN CITIZEN, INDUSTRY AND GOVERNMENT PERSPECTIVES .**
7. **Pollution Prevention in Lake Tai.** 2010.، Durgin 6
8. Yu Xiao,2015. **The Experience to Abate Air Pollution - What Lessons can Beijing, China Draw from Developed Countries When Trying to Reduce Emissions.**

.

الملاحق

ملحق(1) الاستبانة

خصائص العاملين في المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على بعض الخصائص المختارة للعاملين في المنطقة الصّناعيّة لمدينة الخليل، ولا سيما الخصائص الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية، بهدف اتمام رسالة الماجستير في الجغرافيا والتخطيط الإقليمي، مع التأكيد بأنّ جميع المعلومات هي لأغراض البحث العلمي فقط.

الباحثة: ولاء العتال

الرجاء ضع إشارة (×) بجانب الإجابة المناسبة:

1. **النوع الاجتماعي:** ذكر☐ أنثى ☐.
2. **الحالة الاجتماعية:** متزوج☐ أعزب☐ مطلق☐ أرمل☐
3. **عدد أفراد أسرتك (الوالدان والأولاد):** فردان☐ ثلاثة أفراد☐ أربعة أفراد☐ خمسة أفراد☐ أكثر من خمسة أفراد☐
4. **العمر:** أقل من ١٥سنة ☐ من١٦-٢٢سنة☐ ٢٣ -٢٩ سنة ☐ ٣٠-٣٦سنة ☐ ٣٧-٤٣عام☐ ٤٤-٥٠عام ☐ ٥١-٥٧عام☐ ٥٨-٦٤ ☐. من ٦٥ فما فوق ☐.
5. **المستوى التعليمي:**

أمي ☐ ابتدائي☐ إعدادي☐ ثانوي☐ دبلوم ☐ بكالوريوس فأكثر☐.

6. **عدد سنوات العمل في المنطقة الصّناعيّة:**

أقل من ٥ سنوات☐ من ٦-١٠سنوات ☐ من١١-١٥سنة☐ ١٦ -٢٠سنة ☐ ٢١ فأكثر☐ .

7 .عدد سنوات الخبرة في القطاع الصناعي :

أقل من ٥ سنوات☐ من ٦-١٠سنوات ☐ من١١-١٥سنةم☐ ١٦ -٢٠سنة☐

٢١ فأكثر☐ .

8 .طبيعة عملك: دائم ☐ مؤقت☐ موسمي☐ أسبوعي☐ يومي☐

9. **تتقاضى أجرك بشكل:** يومي☐ أسبوعي☐ شهري☐

10. الدخل الشهري:

١٠٠٠ شيكل فأقل ☐ من ١٠٠١- إلى ٢٠٠٠شيكل☐

من ٢٠٠١-إلى ٣٠٠٠ شيكل☐ من ٣٠٠١ -إلى ٤٠٠٠ شيكل☐

٤٠٠١ شيكل فأكثر ☐

11. **هل أنت راضٍ عن دخلك(الراتب): ؟**

- نعم☐. - لا ☐.

12. هل تقوم بعمل آخر غير العمل في المنطقة الصّناعيّة ؟ نعم ☐ لا☐.

13. اذا كانت اجابتك بنعم عن السؤال السابق فما هو نوع العمل _____

14. نوع السكن ملك☐ ايجار☐.

15. نوع العمل الذي تقوم به في المصنع ؟

- مهندس☐ - إدارة وسكرتاريا☐ - عامل انتاج ☐ - عامل صيانة☐

- عامل☐ - حراسة وأذن☐ - النقل والمواصلات☐ غير ذلك☐

16. هل يعمل أحد أفراد الأسرة بالقطاع الصناعي؟ نعم لا

17. هل هناك تأمين صحي شخصي في مكان العمل ؟ نعم لا

18. إذا كانت الإجابة نعم ما هو نوع التأمين؟ حكومي☐ خاص☐

شاكرين لكم حسن تعاونكم

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	رقم الصفحة
١	الاستبانة	207

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
3.4.3	عدد المنشآت الصّناعيّة في منطقة الفحص الصّناعيّة.	124
3.4.3	عدد المنشآت الصّناعيّة حسب غرفة تجارة وصناعة الخليل.	126
3.4.3	عدد المنشآت الصّناعيّة بالاعتماد على بيانات بلدية الخليل.	128
4.4.3	تزايد أعداد المنشآت في السنوات 2020/2012/2008.	129
4.4.3	الفرق في عدد اشتراكات الكهرباء .	130
1.5.3	الحالة الاجتماعية للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.	137
1.5.3	المستوى التعليمي للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.	138
1.5.3	عدد سنوات العمل في المنطقة الصّناعيّة للعاملين فيها	139
1.5.3	عدد سنوات الخبرة في القطاع الصناعي للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.	139
1.5.3	طبيعة العمل للعاملين في المنطقة الصّناعيّة .	140
1.5.3	طريقة تقاضي الأجور للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.	141
1.5.3	الدخل الشهري للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.	142
1.5.3	الرضا عن الراتب للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.	142
1.5.3	يعمل عمل أخر في المنطقة الصّناعيّة.	143
1.5.3	نوع السكن للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.	144
1.5.3	نوع العمل في المصنع للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.	145
1.5.3	عمل أحد أفراد الأسرة في القطاع الصناعي للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.	146
1.5.3	امتلاك تأمين صحي شخصي للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.	147
1.5.3	نوع التأمين للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.	148
2.5.3	النوع الاجتماعي للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.	154
2.5.3	عدد أفراد الأسرة العاملين في المنطقة الصّناعيّة.	155
2.5.3	العمر للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.	155
6.3	التركيب الداخلي للمنطقة الصناعيه في جنوب شرق مدينة الخليل حسب مخطط بلدية الخليل	160

5.4	مخطط المنطقة الصناعية عام 1977	184

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
3.1	منطقة الدراسة.	6
6.3	تركيب الشوارع في منطقة الفحص الصّناعيّة وكثرتها وتفرعها.	157
6.3	تداخل الاستخدامات وسوء تخطيطها في المنطقة الصّناعيّة.	159
6.3	التركيب الداخلي للمنطقة الصّناعيّة في جنوب شرق مدينة الخليل حسب مخطط بلدية الخليل (1977).	161
6.3	التركيب الداخلي للمنطقة الصّناعيّة باستخدام الصورة الجوية 2017.	161
6.3	عشوائية توزيع الصّناعات في المنطقة الصّناعيّة (الفحص).	162
6.3	التركيب الداخلي للمنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل بالاعتماد على بيانات بلدية الخليل.	163
6.3	توزيع المنشآت داخل المنطقة الصّناعيّة والشوارع.	164
1.2.4	المباني السكنية والصّناعيّة في المنطقة الصّناعيّة.	176
3.4	تنوع الصّناعات في المنطقة الصّناعيّة.	178
2.6.4	تداخل المباني السكنية والكسارات بجانب بعضهم في منطقة الفحص الصّناعيّة.	190

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
9.1	معامل ارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية.	11
3.4.3	المنشآت الصّناعيّة في منطقة الفحص الصّناعيّة.	123
3.4.3	عدد المنشآت الصّناعيّة في منطقة الفحص الصّناعيّة حسب غرفة تجارة وصناعة الخليل.	125
3.4.3	عدد المنشآت الصّناعيّة حسب بلدية الخليل.	127
4.4.3	عدد المنشآت في المنطقة الصّناعيّة حسب اشتراك الكهرباء لعام 2008.	129
4.4.3	عدد المنشآت في المنطقة الصّناعيّة حسب اشتراك الكهرباء لعام 2020.	130
4.4.3	عدد المنشآت الصّناعيّة حسب وزارة الاقتصاد.	131
4.4.3	عدد اشتراكات الكهرباء في المنطقة الصّناعيّة حسب نوع الاشتراك.	132
5.4.3	عدد العمال في المنشآت الصّناعيّة في المنطقة الصّناعيّة حسب مديرية عمل الخليل لعام 2020.	133
5.4.3	عدد العمال في المنشآت الصّناعيّة في منطقة الفحص الصّناعيّة لعام 2008.	134
1.5.3	الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل.	135
1.5.3	معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية بين طبيعة العمل، وكل من (النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات العمل).	150
1.5.3	معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية بين الدخل الشهري وكل من (النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات العمل).	150
1.5.3	معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية بين الدخل الشهري والرضا عن الراتب.	153
2.5.3	الخصائص الديمغرافية للعاملين في المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل.	154

فهرس الصور

الرقم	عنوان الصورة	رقم الصفحة
2.4	وجود الكسارات بجانب المنازل السكنية.	170
2.4	وجود الكسارات والمصانع بجانب المنازل السكنية في منطقة الفحص الصّناعيّة.	172
1.2.4	قرب التجمعات الصّناعيّة من المساكن في منطقة الفحص الصّناعيّة.	173
1.2.4	مصنع لتفكيك قطع السيارات بجانب أحد المنازل السكنية في منطقة الفحص الصّناعيّة.	175
3.4	تجمع للكسارات في شارع بالمنطقة الصّناعيّة.	179
4.4	سوء التخطيط العمراني في المنطقة الصّناعيّة.	181
6.4	نفايات المصانع في شوارع المنطقة الصّناعيّة.	186
1.6.4	منشار الحجر بجانب المناطق السكنية.	188
3.6.4	شوارع المنطقة الصّناعيّة.	191

فهرس الموضوعات

أقرار .....أ

الشكر والتقدير .....ب

ملخص اللغة العربية.....ت

ملخص اللغة الانجليزية .....ج

الفصل الاول

المقدمة 2

2.1 مشكلة الدراسة 3

3.1 منطقة الدراسة وحدودها 4

4.1 أسئلة الدراسة 6

5.1 الفرضيات 7

6.1 أهداف الدراسة 8

7.1 أهميّة الدراسة 8

8.1 منهج الدراسة وأدواتها 9

9.1 صدق أداة الدراسة 10

10.1 ثبات أداة الدراسة 12

11.1 طرق جمع المعلومات 13

12.1 المصطلحات والمفاهيم 12

13.1 الدراسات العربية 20

14.1 محتوى الدراسة 39

الفصل الثاني الإطار النظري

1.2 تمهيد 43

1.1.2. تعريف المنطقة الصّناعيّة 43

2.1.2. خصائص المنطقة الصّناعيّة 45

3.1.2. أهداف المنطقة الصّناعيّة 46

4.1.2 . أهميّة المنطقة الصّناعيّة 48

5.1.2 . تخطيط المناطق الصّناعيّة 49

6.1.2. تعريف التخطيط الصناعي 53

7.1.2 . أهداف التخطيط الصناعي 55

8.1.2. أهميّة التخطيط الصناعي 56

9.1.2. اسس التخطيط الصناعي 57

10.1.2. متطلبات التخطيط الصناعي 57

11.1.2 .مشاكل التخطيط الصناعي 58

12.1.2. تعريف التوطن الصناعي 60

13.1.2. اهداف التوطين الصناعي 63

14.1.2. مبادئ التوطين الصناعي.....64

15.1.2. مراحل التوطين الصناعي 65

16.1.2. عوامل التوطن الصناعي 66

17.1.2 . نظريات الموقع الصناعي.....68

18.1.2. نظريات التوطن الصّناعيّة 73

19.1.2. التجارب الدوليّة لإقامة المناطق الصّناعيّة 81

1.19.1.2 تجربة تركيا 81

2.19.1.2 تجربة ماليزيا 83

3.19.1.2 التجربة الاردنية 86
4.19.1.2 تجربة سنغافورة.....87
5.19.1.2 التجربة الصينية.....91
6.19.1.2 تجربة المملكة المتحدة 93
20.1.2 الصّناعة في فلسطين..... 95
1.20.1.2. التطور التاريخي للقطاع الصناعي الفلسطينيّ.....95
2.20.1.2. الهيئة العامّة للمدن والمناطق الصّناعيّة (اختصاصها وأهدافها) 98
3 .3.20.1. الحوافز الاستثمارية لهيئة المدن والمناطق الصّناعيّة الحرة.....101
4.20.1.2 . واقع المناطق الصّناعيّة في فلسطين 103
5.20.1.2. قوانين المناطق الصّناعيّة في فلسطين.....107
6.20.1.2. معايير نجاح المدن الصّناعيّة أو فشلها.....109
7.20.1.2. المدن والمناطق الصّناعيّة في فلسطين.....110
2.2 الخلاصة 114
الفصل الثالث: التركيب الداخلي لمنطقة الفحص الصّناعيّة في مدينة الخليل 115
1.3. تمهيد 115
2.3.الخصائص الطّبيعيّة لمنطقة الفحص الصّناعيّة في مدينة الخليل 115
3.3. نشأة منطقة الفحص الصّناعيّة في مدينة الخليل 116
4.3. خصائص التركيب الداخلي لمنطقة الفحص الصّناعيّة 118
1.4.3 مفهوم التركيب الداخلي للمناطق الصّناعيّة 118
2.4.3 العوامل المؤثرة في التركيب الداخلي للمناطق الصّناعيّة.....121
3.4.3 تطور أعداد المنشآت الصّناعيّة في منطقة الفحص الصّناعيّة حسب .....
النشاط الاقتصادي خلال الأعوام 2020-2012-2008 123
4.4.3 توزيع المنشآت الصّناعيّة حسب النشاط الصناعي 129

5.4.3 التوزيع النسبي للمنشآت الصّناعيّة حسب حجم العمالة 133

5.3 خصائص العاملين في منطقة الفحص الصّناعيّة 134

1.5.3 الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في المنطقة الصّناعيّة 134

2.5.3 الخصائص الديمغرافية للعاملين في المنطقة الصّناعيّة.....152

6.3. المشكلات التي تواجه المنطقة الصّناعيّة (الفحص) 156

7.3 تحليل التركيب الداخلي للمنشآت العمرانية للمنطقة الصناعية في عامي 2004/2017..... 165

الفصل الرابع: تأثير المنطقة الصّناعيّة في مدينة الخليل على البيئة الحضرية

1.4 تمهيد 169

2.4 تأثير المنطقة الصّناعيّة في المدينة من الناحية الاجتماعية 169

3.4 تأثير المنطقة الصّناعيّة في المدينة من الناحية الاقتصادية 177

4.4 تأثير المنطقة الصّناعيّة في المدينة من الناحية العمرانية 180

5.4 تأثير المنطقة الصّناعيّة في المدينة على الناحية التخطيطية 182

6.4 تأثير المنطقة الصّناعيّة في المدينة من الناحية البيئية 184

النتائج.....194

التوصيات.....196

قائمة المصادر والمراجع.....197

الملاحق 207

فهرس الملاحق.....209

فهرس الأشكال 210

فهرس الخرائط.....211

فهرس الجداول 212

فهرس الصور.....213

فهرس الموضوعات.....214